

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٧٢

الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوباما/السيد كيري/السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	الرئيسة فيرنانديز
	الأردن	الملك عبد الله الثاني
	أستراليا	السيد أبوت
	تشاد	الرئيس ديبي إتنو
	جمهورية كوريا	الرئيسة بارك كون - هيه
	رواندا	الرئيس كاغاما
	شيلي	الرئيسة باشيليت هيريا
	الصين	السيد وانغ يي
	فرنسا	الرئيس أولوند
	لكسمبرغ	السيد بيتيل
	ليتوانيا	الرئيسة غريوسكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كامرون
	نيجيريا	الرئيس جوناثان

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

المقاتلون الإرهابيون الأجانب

رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة

الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2014/648)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1454733 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥ | ٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

المقاتلون الإرهابيون الأجانب

رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم
المتحدة إلى الأمين العام (S/2014/648)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً
برؤساء الدول والحكومات، والأمين العام، والوزراء وغيرهم
من الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. فحضورهم اليوم
يؤكد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

معروض على أعضاء المجلس قائمة المتكلمين الذين طلبوا
المشاركة وفقاً للمادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت
للمجلس، وممارسة المجلس السابقة في هذا الصدد. ونقترح
توجيه الدعوة إليهم للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول
أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/688 التي
تتضمن نص مشروع قرار قدمته أذربيجان، الأردن، أرمينيا،
إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان،
ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا،
أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا
الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا،
بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا،

ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونغ، جامايكا، الجبل الأسود،
الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية
كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جمهورية
مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، ساموا، سان
مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد،
سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، العراق، عمان،
غينيا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، قطر، كابو
فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا،
الكويت، كينيا، لاوتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا،
ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة
العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية، موريتانيا، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة،
النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا،
هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة
S/2014/648، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر
٢٠١٤ موجهة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، تحيل بها ورقة مفاهيمية
بشأن البند قيد النظر.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على
مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار
للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد،
جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا،
لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وأعطي الكلمة للأمين العام.

من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنتمين إلى أكثر من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء، إلى تنظيم داعش وجبهة النصرة. غير أن تنامي ظاهرة انضمام المقاتلين الإرهابيين الأجانب هذه إنما هي نتيجة للتراع في سوريا وليست سبباً له. فقد أدت الفترة الطويلة من الاضطرابات والقيادة غير المستجيبة في العراق حتى وقت قريب، بالإضافة إلى الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في سوريا، إلى إيجاد هذه البيئة المواتية لارتكاب الفظائع. ولا سبيل لتوفير الحماية الحقيقية للمدنيين ما دام يسمح للجماعات الإرهابية بأن تتصرف كيفما شاءت في إفلات من العقاب، في حين تواصل الحكومة السورية الاعتداء على شعبها.

لقد حذرت منذ أكثر من عام من مغبة خطر تلك الأعمال الوحشية والإجرامية غير المبررة لتلك الجماعات، فضلاً عن التحذير من الخطر الذي تشكله على العراق وسوريا والمنطقة بأسرها، بل وللسلام والأمن الدوليين. ونحن بحاجة إلى استراتيجية سياسية شاملة ومبتكرة في سوريا وما وراءها لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولا بد من دحر الإرهابيين، غير أنه يجب علينا أن نفعل ذلك بطريقة تتفادى الأعمال الاستفزازية المتعمدة التي يقومون بها من قبيل: إلحاق الأذى بالضحايا، وغلو التطرف، والمزيد من الوفيات بين المدنيين. ويتطلب القضاء على الإرهاب تضامناً دولياً فضلاً عن اتباع نهج متعدد الأوجه، ضمن العديد من الأدوات التي يجب علينا استخدامها. ويجب علينا أيضاً التصدي للظروف الكامنة التي تتيح الفرصة للجماعات المتطرفة العنيفة هذه لأن تضرب بمجذورها. ويجب التصدي للمسائل الأمنية العاجلة.

وعليه، فإن قوة القذائف ليست هي التهديد الأكبر للإرهابيين في الأجل الطويل، وإنما سياسة إشراك الجميع. ويتمثل الخطر الأكبر على تلك الجماعات في بناء المجتمعات السلمية واحترام حقوق الإنسان. بل هو التعليم، وتوفير الوظائف والفرص الحقيقية، وأولئك القادة الذين يستمعون

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على قيادتكم في عقد مؤتمر القمة هذا لمجلس الأمن. وهذه هي المرة الثانية التي تترأسون فيها هذا المجلس بشأن مسألة ذات آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين.

إن العالم يشهد تطوراً هائلاً في طابع التهديد الإرهابي. ففي العام الماضي، تسببت الهجمات الإرهابية في قتل وتشويه وتشريد عدة آلاف من المدنيين - الغالبية العظمى منهم مسلمون - من أفغانستان إلى الصومال إلى نيجيريا، ومن العراق إلى ليبيا وصولاً إلى مالي. ونفذت تلك الهجمات متطرفون عنيفون ينشطون في ظروف انعدام الأمن والظلم والمهشاشة وفشل القيادة. ولم تتوان تلك الجماعات عن احتطاف الدين نفسه بهدف السيطرة على الأراضي والموارد الاقتصادية الحيوية. وهيلاً تنفك تعامل النساء والفتيات بطريقة وحشية. ثم إنها تستهدف الأقليات وتقتل أفرادها. إنهم أعداء العقيدة.

وكما قال القادة المسلمون في جميع أنحاء العالم، فإن الجماعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - أو داعش - لا علاقة لها بالإسلام، وهيلاً تمثل أي دولة بالتأكيد. بل إن من الصائب تماماً تسميتها بتنظيم اللا دولة الإسلامية. ومع ذلك أصبحت تلك الجماعات جاذبة للمقاتلين الأجانب الذين يقعون فريسة سهلة للإغراءات الساذجة والعبارات الطنانة.

وتشير تقديرات فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بتنظيم القاعدة والطالبان إلى انضمام ما يزيد على ١٣ ٠٠٠

التي يتعرض لها السلام والأمن. وقد دعوت إلى عقد هذه الجلسة لأنه يجب علينا أن نتعاون، باعتبارنا دولا ومجتمعاً دولياً، على مواجهة التهديد الحقيقي والمتزايد، المتمثل في المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وكما قلت في وقت سابق اليوم، إن أساليب الإرهاب ليست جديدة. فالعديد من الدول الممثلة هنا اليوم، بما فيها دولتي، شهدت قتل مواطنينا على أيدي الإرهابيين الذين يستهدفون الأبرياء. واليوم، شعرت شعوب العالم بالذعر جراء عملية قتل وحشية أخرى - تعرض لها إيرفي غوردل - اقترفها إرهابيون في الجزائر. إننا نقف إلى جانب الرئيس أولوند والشعب الفرنسي في تحسّرهما على هذا الرزء الفادح فحسب، بل نساندهما أيضاً فيما يبديانه من عزم على مكافحة الإرهاب والدفاع عن الحرية.

ما يجمعنا اليوم - والأمر المستجد - هو تدفق المقاتلين بصورة غير مسبقة في الأعوام الأخيرة جيئة وذهاباً إلى مناطق النزاعات، بما في ذلك أفغانستان ومنطقة القرن الأفريقي واليمن وليبيا، ومؤخراً، سوريا والعراق. وتقدر أجهزة الاستخبارات لدينا أن أكثر من ١٥ ٠٠٠ من المقاتلين الأجانب من أكثر من ٨٠ دولة سافروا إلى سوريا في السنوات الأخيرة. وانضم العديد منهم إلى التنظيمات الإرهابية مثل فرع تنظيم القاعدة، "جبهة النصرة"، وتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، التي تهدد الآن السكان في جميع أنحاء سوريا والعراق. وأود أن أحيي رئيس وزراء العراق العبادي وأشكره على حضوره هنا اليوم.

في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى، يقوم هؤلاء الإرهابيون بمفارقة النزاعات. ويشكلون خطراً محدقاً على سكان تلك المناطق. وكما شهدنا بالفعل في العديد من الحالات، فإنهم قد يحاولون العودة إلى بلدانهم الأصلية لتنفيذ هجمات مميتة. ومواجهةً لذلك التهديد، قامت الكثير من

إلى شعوبهم ويتمسكون بسيادة القانون. وقد تقتل القذائف الإرهابيين، غير أن الحكم الرشيد يقتل الإرهاب نفسه. وإن المجتمعات الحرة المستقلة، المتحررة من المعاناة والظلم والاحتلال - هي التي تقتل الإرهاب.

وأرحب بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ للتو، وبال دعوة التي وجهها بشأن تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونواصل عبر فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، تكثيف الجهود في دعم الدول الأعضاء والمناطق المتضررة بشدة من الإرهاب. ونعمل - من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب - مع الدول الأعضاء على تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلاً عن وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى مكافحة تدفقهم.

ومن خلال جهودنا الجماعية، يجب علينا أن نكفل اتساق جميع الإجراءات والسياسات العامة المتعلقة بمكافحة الإرهاب مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبصفتي القيّم على ميثاق الأمم المتحدة، أريد أن أشدد على وجوب تنفيذ جميع التدابير تنفيذاً كاملاً، وفقاً لأهداف الأمم المتحدة وقيمها ومبادئها. ومرة أخرى، أشيد بما أبان عنه المجلس من روح وحدة المقصد بشأن تلك المسألة، تحت قيادة الرئيس أوباما. وآمل أن تستمر تلك الروح لدى معالجة مسائل مُلحة أخرى، لا سيما تحقيق السلام لأبناء شعب سوريا في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

طيلة ٧٠ عاماً تقريباً من تاريخ الأمم المتحدة، هذه هي المرة السادسة فقط التي يجتمع فيها مجلس الأمن على هذا المستوى. ونعقد هذه الجلسات لمعالجة أكثر التهديدات إلحاحاً

وأخيراً، يقر القرار بعدم وجود أي حل عسكري لمشكلة الأفراد الضالين الذين يريدون الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية. وبالتالي، فإنه يدعو الدول إلى التعاون على مواجهة التطرف العنيف الذي يمكن أن يدفع بالأفراد إلى التشدد ويجندهم ويستنفهم للمشاركة في الإرهاب. ويجب على المجندين المحتملين الاستماع إلى ما يقوله المقاتلون الإرهابيون السابقون الذين خبروا حقيقة الأمر - بأن الجماعات مثل داعش تخون الإسلام بقتل الأبرياء رجالاً ونساء وأطفالاً، غالبيتهم من المسلمين. وغالباً ما تكون المجتمعات المحلية - الأسر والأصدقاء والجيران والقادة الدينيون - هم الأقدر على تحديد ومساعدة الأفراد المُغرَّين بهم قبل أن يستسلموا للأيديولوجيات المتطرفة ويشاركون في العنف. ولذلك تلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع المجتمعات في أمريكا وجميع أنحاء العالم بغية إقامة الشراكات على أساس الثقة والاحترام والتعاون.

وبالمثل، حتى ونحن نحارب بلا هوادة الإرهابيين الذين يهددون شعوبنا، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لمعالجة الظروف - القمع، وانعدام الفرص، واليأس في أحيان كثيرة - التي يمكن أن تجعل بعض الأفراد أكثر تأثراً بانداعات التطرف والعنف. ويشمل هذا العمل مواصلة السعي إلى إيجاد حل سياسي في سوريا يُمكن جميع السوريين من العيش في أمن وكرامة وسلام. هذا هو العمل الذي يجب علينا القيام به معا باعتبارنا دولاً. وهذه هي الشراكات التي يجب علينا إقامتها باعتبارنا مجتمعاً دولياً. وهذه هي المعايير التي يجب علينا الآن الوفاء بها.

لكنني، ونحن نستهدي بما نتعهد به من التزامات هنا اليوم، أود أن أختتم كلمتي بتأكيد مالا يحتاج إلى تأكيد. إن القرارات لوحدها لن تكون كافية. والوعود على الورق لا يمكن أن تبقينا آمنين. ولن يوقف أي هجوم إرهابي تنميق الخطب البلاغية والإعراب عن النوايا الحسنة. والكلمات التي قيلت

دولنا، وهي تعمل على نحو متضافر وفي إطار الأمم المتحدة، بزيادة التعاون فيما بيننا. وفي جميع أرجاء العالم، أُلقي القبض على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأحبط الخطط، وأنقذت الأرواح. وفي وقت سابق من هذا العام، دعوت في أكاديمية "ويست بوينت" إلى إقامة شراكة جديدة لمساعدة الدول على بناء قدراتها لمواجهة تهديد الإرهاب المُتطوّر، بمن في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ومنع أولئك الأفراد من الوصول إلى سوريا ثم العودة مُتسللين عبر حدودنا عنصر حاسم في استراتيجيتنا لتقويض داعش وتدميرها في نهاية المطاف.

إن القرار التاريخي ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اتخذناه للتو يكرس التزامنا بمواجهة هذا التحدي. فهو ملزم قانوناً، وينشئ التزامات جديدة يجب على الدول أن تفي بها. وعلى وجه التحديد، يتعين على الدول منع ووقف تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتنظيمهم ونقلهم وتجهيزهم، فضلاً عن تمويل سفرهم أو أنشطتهم. ويجب على الدول أن تمنع تنقل الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عبر أراضيها، وتكفل أن قوانينها المحلية تنص على مقاضاة من يحاولون القيام بذلك.

والقرار الذي اتخذناه اليوم يدعو الدول إلى المساعدة في بناء قدرات الدول الموجودة في الخطوط الأمامية لهذه المعركة، بما في ذلك عن طريق أفضل الممارسات التي وافقت عليها أمس العديد من دولنا، والتي ستعمل الولايات المتحدة على النهوض بها من خلال صندوق الشراكات من أجل مكافحة الإرهاب لدينا. وسيعزز القرار التعاون فيما بين الدول، بما في ذلك تبادل المعلومات عن سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأنشطتهم، وهو ينص بوضوح على أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون ليس اختيارياً - بل هو جزء أساسي من الجهود الناجحة لمكافحة الإرهاب. والواقع أن التاريخ يعلمنا أن عدم دعم تلك الحقوق والحريات يمكن أن يؤدي فعلاً إلى تأجيج التطرف العنيف.

حالات الإعدام والأعمال الوحشية والإفلات من العقاب. ومن المؤسف أن داعش ليست لوحدها في هذه الحملة الخسيسة ضد الإنسانية. وتشارك تنظيمات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب في الصومال وبوكو حرام في هذه الخطة المشتركة: ممارسة الإرهاب والتخريب والتدمير وزعزعة الاستقرار بصورة جامحة في جميع أرجاء العالم. وارتكبت جماعة بوكو حرام أعمالاً أكثر بشاعة ووحشية من أعمال أي من الجماعات الإرهابية الأخرى المعروفة.

ولا شك في أن المقاتلين الأجانب أضافوا بعداً مثيراً للانزعاج إلى هذه المرحلة الناشئة للإرهاب. وانطلاقاً من الهجمات المحددة الهدف التي شنها تنظيم القاعدة قبل بضعة سنين، لدينا الآن عصابات متنقلة - الآلاف من الإرهابيين الذين يجتاحون مناطق شاسعة ويدمرون الحياة بل ويحاولون احتلال الأراضي. وهذا أمر غير مقبول: ويجب أن نتخذ إجراء الآن.

إن نيجيريا تعلم تماماً الآثار المدمرة للأنشطة الإرهابية. فخلال الأعوام الخمسة الماضية، نجابه، ولا نزال، التهديدات التي تمثلها للسلام والاستقرار جماعة بوكو حرام، وبشكل رئيسي في الجزء الشمالي الشرقي لبلدنا. والخسائر باهظة. فقد قتل الآلاف من الناس الأبرياء، وأزيلت مجتمعات بأكملها واختطف المئات من المزارعين، وأبرز هذه الأعمال الاختطاف الطائش للفتيات البريئات من مدرسة شيبوك الثانوية في ولاية بورنو، في شمال شرق نيجيريا.

ومهما كانت قسوة التحدي، فإننا نواجهه بعزيمة لا تلين، وبتعبئة جميع الموارد المتاحة لنا لضمان اقتلاع آفة الإرهاب من دولتنا. وإضافة إلى جهودنا لمكافحة الإرهاب، أعددتنا مبادرات لتخفيف محنة سكان المجتمعات المحلية المتضررة. وتشمل هذه المبادرات بذل مسعى كلي، من خلال المبادرة الرئاسية للشمال الشرقي، والتي تهدف إلى تقديم الإغاثة الفورية والإسراع بإعادة تطوير البنية التحتية في المنطقة. وللمبادرة

هنا اليوم يجب أن تُترجم على نحو متكافئ إلى إجراءات، وإلى أفعال. ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة داخل الدول وفيما بينها، ليس في الأيام المقبلة فحسب، بل على مدى السنوات المقبلة. ذلك أنه لو كان هناك أي تحد على الإطلاق في عالمنا المترابط، لا يمكن أن تواجهه دولة بمفردها، لكان هو هذا التحدي - وجود إرهابيين يعبرون الحدود ويهددون بارتكاب أعمال العنف الفظيعة.

ويعتقد هؤلاء الإرهابيون أن بلداننا لن تستطيع وقفهم. وسلامة مواطنينا تحتم علينا أن نفعل ذلك. وأنا هنا اليوم لأقول أن كل من يلتزمون بهذا العمل العاجل سيجدون في الولايات المتحدة الأمريكية شريكا قويا وثابتا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين. وأبدأ بإعطاء الكلمة لفخامة السيد غودلاك إيبيلي جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الرئيس جوناثان (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لاستبصار الرئيس لدى عقد هذه الجلسة الحاسمة في الوقت المناسب. وهي تؤكد الالتزام الثابت للولايات المتحدة الأمريكية بالأهداف السامية للسلام والأمن الدوليين. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي - مون على وضوح إحاطته الإعلامية وعمقها.

لقد شعر شعب نيجيريا، بل شعوب العالم المحب للسلام قاطبة، بالذعر إزاء عمليات القتل الوحشية التي تعرض لها صحفيان أمريكيان وأحد العاملين البريطانيين في المجال الإنساني على أيدي عناصر مرتبطة بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، وبطبيعة الحال، اليوم تحديداً، كما ذكر الرئيس، إزاء حادث قتل مواطن فرنسي. إن عمليات القتل تلك تدل على مرحلة جديدة من الإرهاب العالمي تتسم بتنفيذ

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد فرانسوا أولوند، رئيس الجمهورية الفرنسية.

الرئيس أولوند (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ ببيان بتقديم الشكر للرئيس أوباما ولجميع أعضاء مجلس الأمن على إعرابهم عن التعاطف مع الشعب الفرنسي فيما يتعلق بالمعاناة التي يمر بها. لقد كان إيرفي غوردل مواطنا فرنسيا يمارس هوايته المفضلة - تسلق الجبال - في الجزائر حينما أخذ رهينة في يوم الأحد. وكان قتله مروعا؛ فقد قطع رأسه.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتضرر فيها فرنسا من الأعمال الإرهابية. ولم نستسلم إطلاقا. وخرجنا في كل مرة ونحن أقوى وبالمزيد من التضامن معنا. وبدورها، تأثرت بلدان أخرى بهذه الوحشية. ففي الآونة الأخيرة، أُعدم مواطنان أمريكيان ومواطن بريطاني بنفس الطريقة القاسية. والجنسية في هذا الصدد لا أهمية لها. فجميع ضحايا الإرهاب يستحقون الاحترام ويستحقون الإشادة بهم وإحياء ذكراهم. ودين الضحايا أمر غير ذي بال في هذا الصدد؛ فجميع الضحايا متساوون، للأسف، أمام وحشية الإرهاب.

والإرهاب ليس أمرا جديدا؛ وظللنا نواجهه لأعوام. ولكنه اتخذ بعدا آخر؛ فهو الآن يتطلع إلى غزو الأرض وإقامة الدول وإخضاع الشعوب. وهو يهاجم السكان المدنيين - النساء والأطفال. وله أسماء جديدة؛ ولم يعد بعد الآن يسمى بمجرد تنظيم القاعدة أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بل يسمى بوكو حرام أو داعش. وداعش أحدث تجسيد لهذا الجنون الإرهابي. فهي ظاهرة جديدة لكونها تهدف إلى الغزو وأيضا إلى تجنيد عدد متزايد من مواطنينا، أينما وجدوا، في صفوفها. وهي تجتذب الأشخاص، وفي أغلب الأحيان الشباب، من جميع الجنسيات، وليس فحسب، كما يقال في كثير من الأحيان، ذوي الأصول الإسلامية - بالرغم من أن الإسلام لا يمت بأي صلة لهذه المعركة.

أيضا هدف أساسي يتمثل في مسعى متكامل للقضاء على نزعة التطرف لدى الأشخاص الذين يُحتمل أن يجندهم الإرهابيون.

وبالشراكة مع القطاع الخاص، أطلقنا أيضا صندوقا لدعم الضحايا، وقد جمع بالفعل حوالي ٥٠٠ مليون دولار نقدا وفي شكل تبرعات من الحد الأدنى المتوقع البالغ بليون دولار في شكل دعم مباشر لضحايا أعمال الإرهاب. وهذا بالإضافة إلى مبادرة سلامة المدارس التي يربها السيد غوردون براون، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، الذي يشغل حاليا منصب مبعوث الأمم المتحدة الخاص للتعليم العالمي. ويجري دعم تلك المبادرة بقوة من الحكومة الاتحادية في نيجيريا.

وأود أن أشكر الرئيس أوباما وحكومة الولايات المتحدة على مبادرة إدارة الشؤون الأمنية التي أعقبت مؤتمر القمة المشترك بين الولايات المتحدة وأفريقيا المعقد في آب/أغسطس الماضي. وأعتقد أن المبادرة، إذا نفذت بشكل سريع، ستؤدي إلى تعزيز الأمن في القارة.

وعلينا في الوقت الحالي الاستفادة من التزام مجلس الأمن وتصميمه الواضح على البحث عن ردود أكثر ابتكارا على تهديد الإرهاب، ولا سيما على الخطر المتزايد للمقاتلين الأجانب. وينبغي أن يشعر المجلس بالقلق حيال وجود موارد لتسليح الإرهاب وتمويله. وتبين الأدلة أن جماعة بوكو حرام، على سبيل المثال، يجري تزويدها بالموارد إلى حد كبير من خارج بلدنا. كما يجب علينا أن نلتزم بضمان أن تتلقى البلدان التي تقف في خط المواجهة لهذا التحدي الدعم الكافي من المجتمع الدولي.

إن القرار الذي اتخذناه هنا اليوم خطوة بالغة الأهمية في حشد العمل الدولي. وبالعامل الموحد والعزيمة الثابتة وحدهما سنتمكن من وقف هذا التهديد العاجل وأيضا من بناء الهياكل الدائمة التي ستقاوم ظهور هذه التهديدات مجددا.

المجتمع الدولي بأسره مصمم ومتحد. فنحن نواجه تهديدا مشتركا ولدينا استجابة مشتركة متعددة الأوجه وعسكرية. ويجب علينا جميعا أن نضطلع بمسؤولياتنا في هذا الصدد. وقد فعلت فرنسا ذلك استجابة لطلب السلطات العراقية الجديدة، وأرحب بحضور رئيس وزراء العراق هنا اليوم.

واستجابتنا يجب أن تكون أيضا سياسية واقتصادية وإنسانية. ولكن هذه الجلسة هي أيضا دليل على رغبتنا في مكافحة أي نوع من أنواع الاتجار، لأن الاتجار هو الذي يمول الإرهاب، وهذه الجماعات لم تكن قط قوية ولا ثرية بهذه الدرجة ولم تكن مطلقا مجهزة ومسلحة جيدا هكذا. ولذا، فإننا بحاجة إلى استجابة لا نتمكن من مكافحة المؤثرات وأعمال التجنيد فحسب، ولكن أيضا من التصدي لمصادر تمويل الإرهاب.

وأخيرا، يجب أن تنفذ هذه الاستراتيجية مع احترام القانون والحريات. ويجب أن نقوم بذلك مع احترام الأديان، بما فيها الإسلام. ويجب أن نقوم بذلك عن طريق مكافحة أسباب الإرهاب - اليأس والفقر وعدم المساواة وكل ما يولد التعصب. ويجب أن نقوم بذلك دون أن نظهر أي شكل من أشكال الضعف، ولكن في نفس الوقت باستخدام الذكاء الذي تتيحه الديمقراطية. وفي مواجهة الهمجية، لا يكون استخدام القوة ضروريا فحسب، ولكن مشروعا أيضا. ولكننا يكفي في الوقت نفسه. ويجب أن نتوصل إلى حلول سياسية يمكن أن تقطع مصادر إمداد أولئك الذين ينشرون الإرهاب، وفرنسا ستقوم بدورها كاملا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد.

الرئيس ديبي إتنو (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على اتخاذكم المبادرة التي جمعتنا في هذه الجلسة الرفيعة المستوى على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة.

وأي من بلداننا ليس بمأمن من هذا التهديد. فبعد المسافة غير هام: هناك اغراءات وهناك شبكة الإنترنت، ما يعني أن بوسع الشبكات أن تقوم بالتنظيم. وفي كل يوم يترك الرجال والنساء بل والأطفال - والأسر بأكملها - ديارهم للانضمام إلى القتال مع داعش. وذلك تهديد لأمننا بالذات. وفي وقت سابق أشار الرئيس أوباما إلى وجود ١٥ ٠٠٠ مقاتل أجنبي. وضمن هؤلاء ١ ٠٠٠ مواطن أو مقيم فرنسي يوجدون الآن في سوريا أو العراق. وارتفع ذلك العدد بنسبة ٥٠ في المائة منذ بداية العام، وما ينطبق على فرنسا ينطبق على أوروبا بأكملها. ولذلك يجب أن يكون ردنا شاملا وسريعا ودائما.

أولا، علينا اتخاذ تدابير في كل بلد من بلداننا. وكيفت فرنسا في هذا الصدد تشريعاتها، وتجري مناقشة مشروع قانون في البرلمان يهدف إلى منع، بل حظر، سفر الأشخاص حينما تكون هناك أسباب جدية للاعتقاد بأنهم يسافرون لأغراض إرهابية. كما أن هناك عزمًا على التشكيك في الدعاية الإرهابية على شبكة الإنترنت، وستغلق المواقع التي تبث الكراهية. وأخيرا، تهدف تشريعاتنا إلى مكافحة الشبكات لأن هؤلاء المقاتلين الأجانب لا يرحلون من تلقاء أنفسهم؛ فهم يرحلون لأنهم جزء من شبكة، وتوصلهم تنظيمات أخرى إلى مناطق القتال.

يشكل اليوم معلما تاريخيا باتخاذ مجلس الأمن لقرار جديد بموجب الفصل السابع.

وهذه الاستراتيجية التي وضعناها هي استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، لا تشمل ظاهرة المقاتلين الأجانب فحسب، ولكن جميع المسارات التي تدفع الشباب - الذين يكونون قد تخطوا مرحلة الشباب أحيانا، ولكنهم في الغالب شبان صغار جدا في الواقع - للذهاب إلى أماكن لا يوجد سبب حقيقي يدعوهم إلى الذهاب إليها. ويجب أن نعزز الصكوك القانونية الدولية، كما أن القرار المتخذ اليوم يبعث برسالة مفادها أن

وحركة الشباب، والتي ثبتت خطورتها الشديدة في السنوات الأخيرة، تجندهم في صفوفها. وقد كان ٢٢ بلدا أفريقيا هدفا للعنف الإرهابي حتى الآن.

ولهذا السبب، ترأست في ٢ أيلول/سبتمبر في نيروبي اجتماع قمة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والذي أسفر عن بعض القرارات الهامة بشأن كيفية التعامل مع الظاهرة المزدوجة المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء القارة. وفي هذا الصدد، طلب مجلس السلام والأمن من مفوضية الاتحاد الأفريقي النظر في اتخاذ التدابير التالية: أولاً، تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب من خلال التعاون بين أجهزة الشرطة في أفريقيا وتطبيق مذكرة اعتقال على نطاق أفريقيا للقبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية والمتواطئين معهم، وإنشاء آلية لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب؛ ثانياً، إنشاء صندوق خاص بمكافحة الإرهاب؛ وثالثاً، إنشاء وحدات خاصة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يوفر شركاء أفريقيا للقارة دعماً تقنيا ولوجستيا شاملاً حتى تتمكن تلك الوحدات من تنفيذ مهمتها بفعالية.

تعمل تشاد من أجل كفالة الأمن داخل حدودها على الرغم من مساحتها الشاسعة. وقد أنشأنا، بالتعاون مع البلدان المجاورة، قوات مشتركة تقوم بدوريات مشتركة من أجل ردع المجرمين وقطاع الطرق على اختلاف أنواعهم. وعلى الرغم من عدم وجود التطرف العنيف في تشاد، فإن الحكومة تشارك بقوة، بالتعاون مع السلطات الدينية، في منع الإرهاب عن طريق القيام بحملات التوعية. وخارج حدودنا، فإننا نركز بوجه خاص على الأمن الإقليمي حيث يعمل الجيش التشادي على عدد من الجبهات، ولا سيما في مالي التي فقدنا فيها خلال الأسبوعين الماضيين ١٠ من حفظة السلام لدينا قُتلوا بطريقة جبانة، وليس في معركة، في شمال البلد، الذي ندفع ثمنها باهظاً فيه حيث تكبدنا أكثر من ٧٠ قتيلًا في صفوف جنودنا هناك.

ونشيد أيضاً بشمولية القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، المتخذ للتو، والذي كان بلدي أحد مقدمي مشروعه. وهو يمثل خطوة جديدة، من شأنها أن تمكننا من زيادة فعالية مكافحة هذه الظاهرة التي يواجهها العالم بأسره اليوم.

مما لا شك فيه أن الإرهاب والتطرف العنيف من بين أسوأ آفات عصرنا. فظاهرة المقاتلين الأجانب والجهاديين الدوليين في القرن الحادي والعشرين تنتشر وتتنامى على نحو مثير للقلق. ولذلك، اتخذ المجلس القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اقترحه الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، وبخصوص النقاط الأربع التي تدعونها المذكرة المفاهيمية المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر (S/2014/648) إلى النظر فيها، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات بشأن التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب، والحالة فيما يتعلق بتشاد، وأخيراً، التطرف العنيف والحلول الرامية إلى القضاء عليه.

إن هذا التهديد يمثل مشكلة عالمية ومتطورة باستمرار لأن المقاتلين الأجانب، ولا سيما في الجماعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، يأتون من جميع أنحاء العالم وأعدادهم تتزايد باطراد. وفي أفريقيا، نحن نتعامل الآن مع جماعات من هذا القبيل جنوب الصحراء الكبرى. وكانت مالي الضحية الأولى لها؛ وحركة الشباب موجودة في منطقة القرن الأفريقي، وفي الوقت نفسه ينشط تنظيم بوكو حرام حالياً في نيجيريا والكاميرون. وتشير التقديرات الحالية إلى أن هناك عدة آلاف من المقاتلين الأجانب من أكثر من ٨٠ بلداً، معظمهم من الشرق الأوسط، وكذلك من بلدان غير إسلامية، بما في ذلك الدول الغربية. ومعظمهم من الشباب الذين يجري تجنيدهم عبر الإنترنت، من بين وسائل أخرى، وخاصة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. وتواجه أفريقيا أيضاً مشكلة المقاتلين الأجانب. فالجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وكفالة أن يكون أي لجوء إلى القوة مستندا بثبات إلى المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل في أن يسمح لنا القرار المتخذ للتو ٢١٧٨ (٢٠١٤) والتدابير التي يتضمنها بتبديد هذا القلق والتصدي للتحديات التي يشكلها الإرهاب عموما، وظاهرة المقاتلين الأجانب خصوصا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنني أتكلم باسم المجلس بأكمله في الإعراب عن التعازي حيال خسارة قوات لحفظ السلام من تشاد. لقد قدمت تشاد إسهامات هائلة وتضحيات كبيرة لعمليات حفظ السلام، وهي موضع تقدير كبير.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة داليا غريوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا.

الرئيسة غريوسكايتي (تكلمت بالإنكليزية): لقد شهدنا خلال الشهر الماضي تطورات مذهلة في العالم، بما في ذلك قيام حرب مفتوحة عمليا في أنحاء مختلفة من الكوكب. إنه لأمر محزن، ولكن يجب ألا نتكلم فحسب عن إجراءات عسكرية بسيطة، بل أيضا عن تصادم إيديولوجيات، وحتى في بعض الأحيان عن تصادم حضارات. إن الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تقودها إيديولوجية الكراهية والجنون التي تشمل التطهير العرقي والديني، وعدم احترام جميع الأقليات وشعوب مختلفة.

واليوم، نحن نواجه ظاهرة تعبر حدود الدول بل وتدمر الدول. علاوة على ذلك، أصبح المقاتلون من البلدان الأخرى أكثر تورطا. والمؤسف أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليسوا منحصرين في داعش فحسب. ففي الآونة الأخيرة، تواجه أوروبا أيضا الانتهاك لحدود الدول، وسقوط ضحايا مدنيين

وإذا كنا نريد القضاء على ظاهرة المقاتلين الأجانب، يجب أن نعالج الأسباب الكامنة وراءها. وفي أفريقيا، مما يغذي ظهور الإرهاب والتطرف العنيف فقر المواطنين وحالة البؤس بصفة عامة وبطالة الشباب على وجه الخصوص. والواقع أن الشباب يمثلون فريسة سهلة للجماعات الإرهابية التي تستمد قدرا كبيرا من الموارد من الاتجار بالمخدرات وأشكال التجارة غير المشروعة الأخرى. ومن أجل وقف هذه الممارسات التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن في القارة، من المهم للغاية أن يدعم المجتمع الدولي المشاريع الإنمائية والبرامج الموجهة للشباب الأفريقي.

ومجلس الأمن، الذي يتمثل هدفه الأساسي في صون السلام والأمن الدوليين، مُطالب بإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتمكيننا من تسوية الصراعات المسلحة التي تمز العالم، ولا سيما في سوريا والعراق. وفضلا عن الأسباب الداخلية للصراعات في تلك البلدان، فقد شهدنا للأسف كيف أن التدخل الخارجي لم يؤد فحسب إلى اندلاع الصراع، بما له من عواقب تفوق الحصر، ولكن أيضا، وعلى الأخص، إلى إعداد تربة خصبة لظهور ونمو التطرف والإرهاب العنيف.

وظاهرة المقاتلين الأجانب، سواء في أفغانستان أمس أو في سوريا والعراق اليوم، تتفاقم أحيانا بسبب التدخل الخارجي. قد نتساءل لماذا هناك بلدان مثل سوريا والعراق، واليمن، وليبيا، على سبيل المثال، الحصر، تحولت فجأة إلى أراض خصبة للجماعات الإرهابية والمقاتلين الأجانب. كيف انتقلنا من حالة استقرار سياسي نسبي إلى الحالة الراهنة من الحروب والعنف؟ والتفكير العميق في هذه المسائل على المستوى العالمي، مع مراعاة تنوع المجتمعات والتعقيد الذي تتصف به اليوم، يمكنه أن يساعد بشكل أفضل على تحديد الأسباب الجذرية لهذا الخطر، وعلى منع التطرف العنيف. لذلك، حتى ونحن نؤكد من جديد ضرورة شن حربلا هوادة فيها ضد الإرهاب بجميع أشكاله، نذكر أيضا أهمية الحفاظ

قيل في بلدي وفي العالم إن حزب الله كان مسؤولاً عن تفجير المقر الرئيسي للجمعية الأرجنتينية اليهودية المشتركة، أما اليوم، فإن حزب الله حزب سياسي في لبنان. وفي عام ٢٠٠٦، تم إنشاء وحدة خاصة للادعاء العام بناء على مبادرة من الرئيس السابق كيرتشنر، بغية التحقيق في الهجوم الذي وقع عام ١٩٩٤. أكرر، عام ١٩٩٤. بعبارة أخرى، يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لوقوع الهجوم على المقر الرئيسي للجمعية الأرجنتينية اليهودية المشتركة، ولم يجر تقديم مرتكبيه إلى العدالة بعد.

وعقب إجراء التحقيق، قرر قاضي المحكمة الابتدائية الادعاء على ثمانية من المواطنين الإيرانيين الذين يعيشون في طهران. بعد ذلك، بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، طالب الرئيس السابق نيكستور كيرتشنر أولاً ومن ثم طالبت أنا جمهورية إيران الإسلامية مراراً، في كل اجتماع للأمم المتحدة، بالسماح لنا باستجواب المتهمين. وحتى أننا قدّمنا بدائل، كما الحال في قضية لوكربي، مثل إمكانية استجوابهم في بلد ثالث. أخيراً، في عام ٢٠١٢، اقترحت السفارة الإيرانية عقد اجتماع ثنائي، وفي عام ٢٠١٣ صدرت مذكرة تفاهم لإقامة تعاون قضائي بين كلا البلدين بشرط أن يكون بالإمكان قيام قاضٍ من جانبنا باستجواب المواطنين الإيرانيين مباشرة، لأنّهم يوجد حكم في النظام القضائي الأرجنتيني يقضي بالمحاكمة غيابياً. يجب استجواب المتهمين ومحاكمتهم وفقاً لدستورنا، ومع احترام حقوقهم الأساسية. وحالما تم التوقيع على ذلك الاتفاق، قامت منظمات المجتمع المحلي التي كانت تصرّ دائماً على أن نتوصل إلى اتفاق مع جمهورية إيران الإسلامية بتوجيه التهمة إلينا بالتعاون مع الإيرانيين. فدفعني ذلك إلى التساؤل عما إذا كانت، عندما طلبت مساعدتنا في كفالة تعاون الدولة الإيرانية، تريد منا المساعدة حقاً أو كانت تبحث عن مبرر للحرب.

والشيء نفسه ينطبق في هذا البلد، حيث تقوم ما يسمى بالصناديق الانتهازية بممارسة ضغط استثنائي على الكونغرس

على نطاق واسع، وتدمير مؤسسات ديمقراطية. وإذا كنا نريد وقف هذا الاتجاه العالمي، علينا حقاً أن نعمل معاً.

ومع اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) اليوم، نحن لا ندين المقاتلين الإرهابيين الأجانب فحسب، لكننا ندعو أيضاً جميع الدول إلى اتخاذ تدابير لوقفهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نعلم أنه بغية عدم السماح لإيديولوجية داعش بالانتشار إلى أبعد من ذلك، لا بد لنا من كفالة أن تكون مؤسسات الدولة العراقية قادرة على البقاء، ومعالجة الوضع الإنساني، ومساعدة الدول الإقليمية على مكافحة الإرهاب بأنفسها.

أخيراً، تؤكد ليتوانيا مجدداً التزامها الكامل بدعم جميع الجهود التي تبذل من أجل مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة كريستينا فيرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين.

الرئيسة فيرنانديث (تكلمت بالإسبانية): لقد جئت للمشاركة في هذه الجلسة التي يعقدها المجلس بينما تخالجي عدة أوجه يقين وعدة شكوك. جئت بطبيعة الحال للتصويت لصالح القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي ناقشناه للتو، ولكن أيضاً لأدين الإرهاب بحزم وبشكل نهائي. إن بلدي جمهورية الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية، هما البلدان الوحيدان في القارة الأمريكية اللذان كانا هدفاً لهجمات إرهابية وحشية. ففي عام ١٩٩٢، تم تفجير السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، وفي عام ١٩٩٤ حدثت عندنا عملية تفجير المقر الرئيسي للجمعية الأرجنتينية اليهودية المشتركة.

وهذا يقودني إلى تساؤلات عديدة. مع كل ما يجري، هذه الظاهرة التي تكشفنا للتو، الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، كانت غير معروفة في العام الماضي. في عام ١٩٩٤،

تجري تحقيقات بهذا الشأن. وأنا لا أعتقد حقاً أن ذلك التنظيم يكثر كثيراً برئيسة جمهورية الأرجنتين - أعتقد ذلك بصدق. والأسباب التي تذرعوها لتهديدي تتمثل في صداقتي للبابا فرانسيس، ولأنني أعترفت بحل الدولتين، دولة فلسطين ودولة إسرائيل، تعيشان بسلام جنباً إلى جنب، وأدعو إليه.

لقد دونت بإيجاز بعض الأسئلة التي حالت بخاطري. ففي خضم كل ذلك، ظهر صدام حسين بالأسلحة الكيميائية في العراق، وخضنا معركة معه. وتخلصنا من صدام حسين في نهاية المطاف، لكن الوضع في العراق بات أكثر تعقداً. يبدو أن العالم نفسه يزداد تعقداً يوماً بعد يوم. وعلى الرغم من أن السيناريو الذي واجهناه في العام الماضي كان يفترض أن أهم شيء هو إيران وتهديدها النووي، ولم يعد ذلك هو الحال على ما يبدو الآن - فقد حل تنظيم الدولة الإسلامية مكانها في الظاهر. ونحن نعرف من يشتري النفط من الإرهابيين الجدد، أو من يبيعهم الأسلحة أو يدرهم. لكن من الواضح أن لديهم موارد مالية. لديهم أسلحة. لديهم وسائل نشر سينمائية الطابع حقاً. وهذا يدفعني إلى التساؤل عما يحدث، وأساساً، بشأن ما يتعين علينا عمله من أجل مكافحة الإرهاب بشكل فعال؟ بالنسبة للاستجابة عسكرياً، ما من شك في أننا يجب أن ندافع عن أنفسنا في وجه العدوان. ولكن من الواضح أيضاً أن الطريقة التي نحارب بها الإرهاب غير مؤتية. والحالة تزداد تعقداً طول الوقت. مع استمرار ظهور جماعات أكثر عنفاً وقوة.

والمنطق يقول إنني إذا كنت انظر في منهجية معينة لمعالجة مشكلة ما، وبدلاً من أن تحتفي تلك المشكلة أو تتضاءل، فقد نمت وأضحت أسوأ من ذي قبل، إذن فإننا أحتاج على الأقل إلى إعادة النظر في نهجنا لأن شيئاً مالا يعمل بشكل جيد. لا أقول إن لدي الحقيقة المؤكدة بشأن ما يتعين علينا عمله، أو إنني أملك اليقين المطلق بشأن ما يتعين علينا أن نفعله. لكن ما أعرفه تأكيداً أن هناك قولاً مأثوراً في بلدي: "مالا يمكن أن يفعله المرء مع أكلة لحوم البشر هو أن يأكلهم".

الأمريكي. ويمكن التحقق من ذلك على شبكة الإنترنت، حيث نشرت هذه الصناديق الانتهازية صوراً لي ولأحمدي نجاد، رئيس ما يسمى بالدولة الإرهابية الإسلامية حتى العام الماضي، وأدانتنا بسبب التوقيع على مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون القضائي.

وبشعور من الدهشة - لا من الاستمزاز، لأن ما من شيء يؤدي إلى الحوار يمكنه أن يكون سيئاً - علمنا أن وزير خارجية هذا البلد التقى خلال عطلة نهاية الأسبوع نظيره الإيراني في فندق معروف جيداً في هذه المدينة لمناقشة مشكلة داعش، وللنظر في مستوى التعاون أو التقدم الذي يمكن التوصل إليه حول القضية النووية. نحن نعلم الآن أن داعش هي من أهل السنة، وحكام إيران هم من أهل الشيعة. وفجأةً لاحظ خطاباً أكثر ودا بين البلدين اللذين كان أحدهما يتهمنا مؤخراً، في العام الماضي، بالتواطؤ مع الإرهابيين.

لا بأس في الحوار. فنحن نرحب به. والحوار بين الأمم جيد دائماً. ولكن لا يزال لدي بعض التساؤل بشأن الهجوم الذي وقع عام ١٩٩٤، وهجوم القاعدة على البرجين التوأمين، الذي حدث بتخطيط وتنفيذ من أسامة بن لادن، الذي لم يظهر بالضبط كالقطر بعد تساقط المطر.

أسامة بن لادن قامت طالبان بتدريبه لمواجهة روسيا أثناء الحرب الباردة. وأود أن أقول إن أفغانستان هي البلد الوحيد الذي لم يخرج منه أحد حياً سوى الإسكندر الأكبر. وفي وقت لاحق، برز الربيع العربي، الذي بدا فيه الجميع كمناضلين من أجل الحرية. وبعده، اعتقدنا أن ديمقراطيات جديدة سوف تنشأ. ولكن، تبين أن كثيراً من هؤلاء المناضلين من أجل الحرية أصوليون تلقوا تدريباً عسكرياً ويقاثلون اليوم تحت لواء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ويقومون بتجنيد الشباب.

وأود أن أوضح للمجلس أنني، شخصياً، قد تلقيت تهديدات من داعش. وأن سلطات إنفاذ القانون في بلدي

ولست أدري إن كان ذلك أمراً جيداً أو لا. فالبلدان التي لديها النفط والغاز لديها مشاكل كبيرة أيضاً فيما يبدو. ولكن في الحقيقة أننا بلداناً ينتج أسلحة، نحن بلد يشتري الطاقة، نحن بلداناً يملك كل المعلومات الاستخباراتية التي لدى الدول الكبرى. لكنني كثيراً ما أرى أنه، جنباً إلى جنب مع امتلاك المعلومات، لا بد من فهم ما يجري في كل مجتمع وفي كل سكان، لمحاولة التعرف على الأدوات الأكثر ملاءمة لمكافحة الإرهاب بجدية. ولن يكون أمراً غير عادي البتة إذا ما احتفى داعش في العام القادم وخرجت إلى حيز الوجود بعض الجماعات الأخرى باسم غريب آخر وجنوح أشد ضراوة وعنفاً - ولم نفعل شيئاً أكثر من شرح أسباب ظهورها.

ختاماً، أعتقد أن احترام حقوق الإنسان قضية أساسية في هذا الصراع. وأقول ذلك من منظور بلد عانى من دكتاتورية اتصفت بالإبادة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، ولا سابق في التاريخ أيضاً لنظام العدالة المطبق. لم تكن هناك حاجة لتطبيق نموذج محاكمات نورمبرغ أو لمحاكمة الطغاة في لاهاي. بل إن النظام القضائي في الأرجنتين هو الذي حاكم وأدان المسؤولين - بما في ذلك المسؤولين عن مقتل مواطنين فرنسيين، كالراهبات الفرنسيات، والنساء السويديات اللاتي احتفين أيضاً. لذلك، أعتقد أن لدينا بعض السوابق لكي يتسنى لنا أن نتكلم عن الحاجة إلى معالجة هذا الصراع في إطار قضائي يشمل احترام حقوق الإنسان حتى لا نستمر في إطعام الوحش في حلقة لا نهاية لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشير فحسب إلى أنه يتعين رفع هذه الجلسة في الخامسة مساءً، ولدينا قائمة طويلة من المتكلمين، من بينهم أعضاء في المجلس. أرجو أن نتأكد ما استطعنا من احترام القيود التي يفرضها الوقت.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا.

يبدو لي أن من الأهم أن نفهم بمنطق الإرهاب أن الهدف هو تحقيق رد فعل معادل في العنف وفي الهجوم لتبرير ذلك الدين المستمر في الدم؛ فكلما قتل واحد، يقتلون اثنين، وإذا قتل لهم اثنان، يقتلون ثلاثة، ومقابل كل ثلاثة يقتلون أربعة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا ما يحدث في سياق الشرق الأوسط، حيثلا تزال دولة فلسطين غير معترف بها، وحيث شهدنا استخداماً غير متناسب للقوة ضد السكان المدنيين في فلسطين، وحيث لم نشهد سقوط أي من القادة الذين أطلقوا الصواريخ على الجانب الآخر. على العكس من ذلك، رأينا الأطفال الأبرياء والنساء وكبار السن يموتون. ويظل ذلك يغذي تلك الجماعات بشكل متزايد.

وبصراحة، وفيما خلا القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي وافقنا عليه وصوتنا مؤيدين له ونريد أن نساعد في تنفيذه، أعتقد أنه سيكون من قبيل الزيف والسخرية أن أقول للمجلس إن لدينا الأساليب الصحيحة. أعتقد أن الحالة في الشرق الأوسط في سبيلها إلى أن تصبح أكثر تعقداً.

في سان بطرسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - أي قبل عام إلا قليلاً - وكعضو في مجموعة الـ ٢٠، كنا نظن أن العدو الأكبر في الواقع هو الحكومة السورية، وأن من كانوا يقتلون ضد سوريا هم مقاتلون من أجل الحرية. وقد اكتشفنا الآن أن كثيراً ممن كان يعتقد أنهم مقاتلون من أجل الحرية أعضاء في داعش. من هو، إذن، من يغذي المعارضة، ويزودها بالأسلحة والموارد بوصف أعضائها مقاتلين من أجل الحرية؟ لذلك، أعتقد أنه يتعين علينا - أنا وغيري ممن يتاح لهم من المعلومات أكثر مني كرئيسة للأرجنتين - أن نعيد النظر في كثير من الأمور.

ويعلم الأعضاء أن بلديلاً ينتج الأسلحة أو يبيعها، وأن علينا أن نشترى النفط، لأننا نفتقر إلى موارد الطاقة، وإن كان لدينا مخزون كبير سيجعلنا من المنتجين الرئيسيين في المستقبل.

وإعادة الإدماج، والذي يُنفذ بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي، مخرجاً من التطرف لعشرات الآلاف من الأشخاص.

يعبر القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) عن وجود توافق في الآراء على أن الإرهاب مشكلة ملحة للعالم بأسره. ونحن على استعداد للعمل معاً للتأكد من التصدي لهذا التحدي بالتعاون مع الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

الملك عبد الله (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكر الرئيس أوباما على ما يديه من قيادة بشأن هذه المسألة. ويمكن الاعتماد على الأردن في الاضطلاع بدورها. وعلينا أن نجفف مصادر دعم التطرف ودحر تلك الجماعات وهزيمتها. ويتطلب ذلك ائتلافاً لأصحاب الإرادة، والذي يمكنه التصدي للخطر بثبات وعزيمة. وأود أن أثنى على الشراكة الماضية قدماً.

ثمة ثلاثة مبادئ هامة علينا أن نراعيها بينما نشرع في مهمتنا: المبدأ الأول هو التواصل والالتزام على الصعيد العالمي. فالخطر لا يحدق بسوريا والعراق وحدهما، لكنه قائم أيضاً في سيناء ونيجيريا وليبيا واليمن ومالي والقرن الأفريقي وغيرها. وهذه ليست معركة عربية أو إسلامية فحسب، لأنها أصبحت تؤثر على الدول الممثلة في المجلس وكل ما سواها. إنها معركة العصر. ويتطلب النجاح في تلك المعركة كفاحاً موحداً تدعمه موارد قوية. كما يتطلب النجاح اتباع نهج شامل. فالإرهاب العابر للحدود الوطنية يعتاش على الأزمات والظلم والصراع الطائفي. ويتطلب كسب القلوب والعقول وموقفاً قوياً ضد التهميش والفقر والإقصاء. وبالتوازي مع الإجراءات الأمنية، يجب أن تكون هناك جهود دبلوماسية وتنموية وخلق فرص عمل وتعليم وغير ذلك.

الرئيس كاغامي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس أوباما، أود أن أشكركم على عقد وترؤس هذه الجلسة الهامة للغاية.

كان الإرهاب، ولا يزال، واقعاً في أفريقيا ومختلف أنحاء العالم على مدى عقود. وفي بعض المناطق، تزداد الأمور سوءاً. وثمة واقع آخر يتمثل في أنه يمكننا، بل ويتعين علينا، أن نهزم أولئك المتطرفين والإرهابيين العنيفين من خلال الإجراءات الملموسة والتعاون. وفي هذا الأسبوع، أحيينا ذكرى الهجوم على سوق ويست غيت التجاري في نيروبي الذي راح ضحيته العشرات.

وبالتالي، فإن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه للتو، يمثل ضرورة مؤسفة. والتدابير الإضافية الرامية إلى عرقلة سفر الإرهابيين وإيقاف تمويلهم هامة، وسنواصل الاضطلاع بدورنا. ولكن الأهم من ذلك هو أنه أينما تُرتكب الفظائع، تتمثل الأولوية العليا في وضع حد لها. وحينها فحسب، يمكن أن تكون الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية فعالة. لا ينجم الإرهاب عن الدين أو الأصل العرقي أو حتى الفقر، لكنه ينجم عن السياسات المضلّة والمعتقدات الباطلة. ومن أجل بناء القدرة على مواجهة الخطاب المتطرف، لا بد أن يشعر الناس، وخاصة الشباب، بأن لهم مصلحة في بلدهم. لذا، نؤيد تماماً الدعوة إلى اتباع نهج موسع لمكافحة التطرف العنيف.

لأنزال نواجه في رواندا أعمالاً إرهابية تحركها أيديولوجية الإبادة الجماعية. وقمنا بالرد عليها باستخدام القوة، عند الضرورة، لكن الأهم من ذلك، أننا واصلنا الالتزام ببناء مؤسسات ونظم شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. ومن الضروري، بشكل خاص، أن نتمكن من استيعاب أولئك الذين ينبذون العنف. وقد وفر البرنامج الرواندي للتسريح

ووحدة الموقف العالميًا تقل أهمية في دعم إيجاد حل سياسي شامل في سوريا. وفي العراق، يشجعنا أن نرى البداية القوية لتشكيل حكومة جديدة شاملة، ستحارب جهود الإرهابيين الرامية إلى استغلال الطائفية. وأخيراً، أمل أن يكون هناك نداء عالمي للعمل على دعم البلدان التي تحارب في الصفوف الأمامية في هذه المعركة، مثل بلدي، فهو عصب الاستقرار في المنطقة وحدوده آمنة رغم وجود تهديدات إرهابية على جبهتين. وقد أحببنا في هذا الأسبوع عملية إرهابية أخرى تستهدف بلدنا. وبالطبع، فإننا نزال عنصراً رئيسياً في امتصاص الصدمات الناجمة عن التدفق الهائل للاجئين من سوريا. لكننا نتحمل تلك المسؤوليات الجسام ونحن نزرع تحت ضغوط اقتصادية هائلة. وسيكون للدعم العالمي دور رئيسي في الحفاظ على قدرة بلدنا على الصمود والمضي قدماً. كما يسعى الأردن إلى تعزيز الجهود الهادفة لضمان تدفق المساعدات الموعودة للاجئين إلى جميع البلدان والمجتمعات المضيفة، وكذلك داخل سوريا نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة ميشيل باشيليت هيريا، رئيسة جمهورية شيلي.

السيدة باشيليت هيريا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الولايات المتحدة على مبادراتها بتنظيم هذه المناقشة لمجلس الأمن بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وترتبط هذه الظاهرة المتنامية والمقلقة بأحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين - الإرهاب، وهو ظاهرة لا يمكن ربطها بأي دين أو جنسية أو عرق أو حضارة.

بسبب الفظائع التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، مثل بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، والتي تضم في صفوفها عدداً كبيراً من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يجب أن نتخذ تدابير عاجلة ووقائية على السواء على المدى الطويل من أجل التصدي لهذا التهديد

والمبدأ الرئيسي الثاني هو اتخاذ إجراءات فورية. فالسلالة الجديدة للتطرف تقوم بالتجنيد في جميع أنحاء العالم من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والشراكات السرية. وكلما سيطروا على أراض غنية بالموارد، زادت قدرتهم على إدامة أنفسهم ذاتياً. والوقت هو جوهر المسألة. لقد بدأنا في اتخاذ إجراءات، والمطلوب من هذا التحالف الاستمرار والمثابرة حتى يحقق جميع أهدافه. والشرط الثالث هو الشفافية، حيث أن هذه الجماعات تعتمد في بقائها على الصفقات والدعم على الصعيد الدولي.

ويجب تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه أي بلد أو منظمة أو فرد ييسر تشكيل الجماعات الإرهابية أو يدعمها أو يقدم لها تمويلاً، أو يوفر لها أسلحة أو يروج لها، سواء من خلال وسائط الإعلام أو عبر استغلال رجال الدين للتحريض والمساعدة في تجنيد مقاتلين لتلك الجماعات الإرهابية. ويجب أن يكون الامتثال لذلك مطلقاً. فلا يمكن أن تمثل بلدان في أحد الجوانب فيما تغير سياستها في جانب آخر. ويجب على الشخصيات المرجعية في كل دين وبلد أن يرفعوا صوتهم ضد التعصب وتشويه الدين. وقد أوضحت وأوضح آخرون أن الدولة الإسلامية في العراق والشام وما يرتبط بها من أيديولوجيات لا علاقة لها بالإسلام من قريب أو بعيد.

ولا يجب أن نسمح بأي شكل من أشكال كراهية الإسلام. وقد تولى الأردن القيادة في مجال مبادرات الحوار بين الأديان، ونعمل على تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن من شأنه معالجة الاستهداف المنهجي للطوائف الدينية. كما يجب على العالم اتخاذ إجراءات موحدة للمساعدة في تسوية المظالم العالمية. فلا نستطيع أن نستعين بقوة التجنيد المترتبة على الشعور بالحرمان من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. ويجب علينا، في المقام الأول، التوصل إلى حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الدولي. وتؤدي مشاركة هؤلاء المقاتلين على نطاق غير مسبق إلى تفاقم الصراعات والأزمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وإلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

ولا بد أن تكون استجابة الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الأمن، حسنة التوقيت وفعالة وأن تنطوي على وضع استراتيجيات وآليات مناسبة لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مغادرة بلدانهم وعبور حدودها ومنع إمكانية وصولهم إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتهم. ويستجيب اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) اليوم لتلك الضرورة. ومن المهم بشكل حيوي أن نعمل على عدة جبهات في نفس الوقت. ويكتسي دور التعاون الدولي على جميع المستويات أهمية حاسمة. ومن دون ذلك التعاون، سيكون أي جهد يبذل على الصعيد الوطني وحده عبثاً. ويستلزم الأمر أيضاً اتخاذ إجراءات على الصعيدين الإقليمي والعالمي بين مختلف الجهات المالية والاستخباراتية، فضلاً عن الممارسات الجيدة في مجال منع الإرهاب. كما نرى أن التعاون الدولي يكتسي أهمية رئيسية لمنع إفلات المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية من العقاب. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز آليات التعاون. كما نؤيد العمل الذي تضطلع به لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب، ونحث تلك اللجان على مواصلة العمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء.

ولقد صادقت شيلي على ١٤ اتفاقاً دولياً تشكل الإطار القانوني للأمم المتحدة لجهود مكافحة الإرهاب. وأيدنا أيضاً قرارات مجلس الأمن الرئيسية بشأن ذلك الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، أكد بلدي مجدداً التزامه باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الداعمة لجهود مكافحة هذا البلاء ومنعه، لأننا نعتقد أنه ليست هناك أسباب أو حالات يمكن أن تكون ذريعة لأعمال العنف أو مبرراً لها.

وعلى أن نتعامل مع الحالات المؤاتية لانتشار الإرهاب، بما يشمل التفاعلات التي طال أمدها بدون حل، وانعدام سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز على أسس دينية أو عرقية، والإقصاء السياسي، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والافتقار للحكم الرشيد.

إن شيلي بلد آمن ومستقر وسيبقى كذلك. لكننا واجهنا أيضاً أعمال إرهاب معزولة، سنهزمها، لأننا سنتصرف بحزم

الدولي. وتؤدي مشاركة هؤلاء المقاتلين على نطاق غير مسبق إلى تفاقم الصراعات والأزمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وإلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

ولا بد أن تكون استجابة الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الأمن، حسنة التوقيت وفعالة وأن تنطوي على وضع استراتيجيات وآليات مناسبة لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مغادرة بلدانهم وعبور حدودها ومنع إمكانية وصولهم إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتهم. ويستجيب اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) اليوم لتلك الضرورة.

ومن المهم بشكل حيوي أن نعمل على عدة جبهات في نفس الوقت. ويكتسي دور التعاون الدولي على جميع المستويات أهمية حاسمة. ومن دون ذلك التعاون، سيكون أي جهد يبذل على الصعيد الوطني وحده عبثاً. ويستلزم الأمر أيضاً اتخاذ إجراءات على الصعيدين الإقليمي والعالمي بين مختلف الجهات المالية والاستخباراتية، فضلاً عن الممارسات الجيدة في مجال منع الإرهاب. كما نرى أن التعاون الدولي يكتسي أهمية رئيسية لمنع إفلات المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية من العقاب. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز آليات التعاون. كما نؤيد العمل الذي تضطلع به لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب، ونحث تلك اللجان على مواصلة العمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء.

ويتطلب منا التطور الديمقراطي لبلداننا التعامل مع التهديدات الإرهابية بحزم وأن نكون يقظين حيال المظاهر الجديدة لهذه الظاهرة. ومن أجل كفاءة تحقيق إنجازات دائمة ومشروعة يجب علينا التعامل مع المشكلة بكل تعقيداتها الاجتماعية، مع مراعاة الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن الدوليان والتنمية المستدامة والاحترام الكامل لحقوق

والقرار التاريخي اليوم ٢٠١٧٨ (٢٠١٤) يسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة التعاون لدرء الخطر بشكل أفضل. وهذا يشمل تبادل المعلومات، ومراقبة الحدود، والتصدي للتطرف العنيف، وإنفاذ القانون. وكوريا ستنفذ هذه التدابير بدقة. والمتورطون سيُقدّمون إلى العدالة بقوة ويوقف تمويلهم.

ولا يمكننا تجاهل النهج الأكثر جوهرية للتعامل مع الظروف المؤاتية للإرهاب. فالقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة أساسيان إذا أردنا معالجة أسبابه الجذرية. وكوريا شريكة في هذه الحملة. ونحن نزيد مساعدتنا الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ونقدم معونة إنسانية للبلدان التي يهددها تنظيم داعش والمقاتلون الأجانب.

وعلينا أن نقوم بأكثر من ذلك. إذ يجب أن نكون حذرين دائماً ضد الإرهاب الإلكتروني والنووي، وضد الفوضى والتدمير الكاملين اللذين يمكن أن يُطلق لهما العنان. ويُستخدم الفضاء الإلكتروني في أغلب الأحيان لتمويل العنف المتطرف والتجنيد له والتحريض عليه. فيجب أن نمنع الفضاء الإلكتروني من أن يصبح ليس هدفاً للإرهاب فحسب، بل أداة له أيضاً.

ومهما كان الإرهاب النووي غير قابل للتصور، فهو ممكن أيضاً. وقد شهد عالم ما بعد ٩/١١ فعلياً جماعات إرهابية تسعى إلى الحصول على مواد نووية. لذا، يجب تكثيف الجهود الدولية لمنع الإرهاب النووي. وفي هذا الصدد، أودّ التنويه بقيادة الرئيس أوباما في اقتراح مؤتمر قمة معني بالأمن النووي في هذه القاعة بالذات قبل خمسة أعوام (انظر S/PV.6191). واليوم، يزداد النظام العالمي للأمن النووي قوة بفضل اجتماعات القمة في واشنطن وسيول ولاهاي.

وفي السياق نفسه، يمكن لهذه الجلسة اليوم أن تُسهم في تعبئة عزمنا الجماعي وأن تكون نقطة انطلاق لإجراءات دولية محددة ضد البلاء الجديد المتمثل في المقاتلين الأجانب.

ولأن المجتمع بأسره يُدين تلك الأعمال ويعارضها. وتوقنا إلى السلام والتقدم والديمقراطية أقوى على الإطلاق من أعمال جماعات صغيرة لا تفهم المعنى الأساسي للتعيش الديمقراطي أو القيمة السامية والعالمية للحياة البشرية.

وختاماً، أود أن أعرب عن تضامن بلدي مع ضحايا الإرهاب وعائلاتهم، ولا سيما النساء والأطفال. وستواصل شيلي دعم مكافحة الإرهاب الدولي وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفراد، مساهمة بذلك في سلام شعوبنا واستقرارها وتنميتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة بارك كون - هيه، رئيسة جمهورية كوريا.

الرئيسة بارك كون - هيه (تكلمت بالإنكليزية): إننا هنا اليوم للاستفادة من حكمتنا الجماعية، ونحن نجابه تحدياً ناشئاً للسلام والأمن في عالمنا. فتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمقاتلون الإرهابيون من جميع أرجاء العالم يُعرضون العراق للخطر. وهذا ليس مجرد خطر على بلد واحد أو منطقة واحدة. إنه يؤثر علينا جميعاً. وجلسة اليوم، التي تأتي بُعيد الإعلان عن استراتيجية الرئيس أوباما بشأن داعش والإجراء الذي اتُخذ مؤخراً، لم يكن ممكناً لها أن تأتي في وقت أفضل من هذا الوقت. فأحداث ٩/١١ جعلت مكافحة الإرهاب تتصدر البرنامج العالمي - وهذه مسألة اضطلع المجلس بدور رئيسي في النهوض بها.

وبالنسبة إلى الكوريين، فإنّ الذبح الوحشي للأشخاص الأبرياء بأيدي داعش تذكر مؤلم بمصير مشابه حلّ بأحد مواطنينا قبل عشر سنوات. ولا يمكن أبداً أن يكون هناك أي عذر للدوس على معايير الإنسانية وللقتل العشوائي للنساء والأطفال. فهما مناقضان لما يرمز إليه الإسلام والحضارة والإنسانية. والمقاتلون الإرهابيون الأجانب هم ببادق. إنهم يتسللون عبر الحدود لينشروا الرعب. فهم بلاء للبشرية.

بريطانيا يمكن أن يكون مشاركاً في قتل أناس بهذه الطريقة، بينهم مواطن بريطاني ذهب إلى سوريا لمساعدة الناس. إن هذا مناقض جداً لما يرمز إليه بلدنا المسالم والمتسامح. لذا، نحتاج إلى استجابة تُشرك جميع فئات الحكومة والمجتمع وكل بلد مشارك في أوسع تحالف دولي ممكن.

لا توجد إجابات سهلة أو حلول سريعة، وأعتقد أننا سنتعامل مع آثار هذا التهديد لسنوات، لأنه كما قيل، فالأمر لا يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. بل يتعلق أيضاً بحركة الشباب وجماعة بوكو حرام. ويتعلق الأمر أيضاً بتنظيم القاعدة. ویترسخ الخطاب القاتل للتطرف الإسلامي في كل مكان توجد فيه صراعات، وفي كل مكان توجد فيه حوكمة سيئة.

ومع ذلك، أعتقد أن ثمة ثلاثة أشياء يمكننا القيام بها.

أولاً، يجب علينا تعزيز جهودنا المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب لمنع وقوع الهجمات، ومطاردة أولئك الذين يخططون لها. من جانبنا، في المملكة المتحدة، فإننا نخول صلاحيات جديدة لتعزيز قدرتنا على حجز جوازات السفر، ومنع المشتبه بهم من السفر. للسماح لنا مؤقتاً بمنع بعض المواطنين البريطانيين من العودة إلى البلد؛ لضمان تقييد شركات الطيران بقوائم الممنوعين من السفر، وترتيبات التدقيق الأمن. وتمكين شرطتنا وأجهزتنا الأمنية من فرض قيود أقوى على الأماكن التي يوجد فيها أولئك الذين يزالون يقيمون في الأمم المتحدة، لكنهم يشكلون خطراً.

ثانياً، أعتقد بشكل حاسم، بأنه يجب علينا هزم الأيديولوجية القاتلة للتطرف، التي تشكل السبب الجذري لهذا التهديد الإرهابي. نعم، هناك المواقع على شبكة الإنترنت، ودعاة العنف والتطرف العنيف، وبالطبع يتعين وضع حد لأنشطتهم. لكن، مع ظهور الأدلة حول خلفيات المدانين بارتكاب جرائم إرهابية، من الواضح أن العديد منهم تأثروا في البداية بدعاة يدعون عدم تشجيعهم لارتكاب أعمال العنف، لكن يمكن استخدام نظرهم للعالم كمبرر لتلك الأعمال.

فالقتال ضد إرهابيين مجهولين لا يعرفون أي حدود لن يكون سهلاً. لكننا نعلم أيضاً أن ترويع الكرامة الإنسانية والبشرية استراتيجية محكومة بالفشل. وقبل سبعة عقود، هزم مؤسسو الأمم المتحدة الخطر الشمولي وتطلعوا إلى عالم سلام يضع البشرية في المقام الأول.

إن المجلس وصي على حقوقنا وكرامتنا بصفتنا بني البشر. وعليه أن يواجه تحدي التطرف العنيف والمقاتلين الأجانب الذين ينشرونه. وفي الجهد لاجتثاث هذا الخطر، سيجد في كوريا دائماً شريكا ملتزماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ديفيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد كاميرون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

إن النزاع في العراق وسوريا يصدم العالم بوحشيته. والوحشية التي تجري ممارستها - قطع الرؤوس وفقاً للعيون والاعتصاب - أمر فظيع. إنها تماماً وبحكم طابعها عمل من حقبة العصور الوسطى. والقتل المؤلم للمواطن الفرنسي هيرفي غورديل هو آخر أعمال الرعب. فمناً للرئيس والشعب الفرنسيين كل التعاطف. لكن أحد الوجوه الأكثر إيلاًماً هو كيفية تغلغل هذا النزاع في شبابنا من مجتمعات حديثة ومزدهرة، والخطر على أمننا من المقاتلين الأجانب بات اليوم أكبر مما كان في أي وقت آخر في نزاعات سابقة.

وإنني أوجه التحية إلى الرئيس أوباما على قيادته الشخصية بشأن هذه المسألة الدقيقة. إنها تؤثر علينا جميعاً. لقد أُعطيت الأرقام الإجمالية، ولكن يمكنني القول إن ٥٠٠ من أولئك المتعصبين من بلدي قد ذهبوا إلى سوريا والعراق. وعمليات القتل المروعة لجيمس فولي، وستيفن سوتلوف وديفيد هايتز، بيد مقاتل ذي كنة بريطانية واضحة، تؤكد الطبيعة الشريرة والمباشرة لهذا الخطر. والشعب البريطاني متألم لأن مواطناً

ومساعدتهم. كما يجب علينا استخدام دبلوماسيتنا والتسويات السياسية لتعزيز دول المنطقة. ونحتاج لحكومات تمثل جميع شعوبها، وتستجيب بالفعل لتطلعاتها.

تلتزم المملكة المتحدة بمواجهة هذا التحدي. ولا يمكن سوى لاستجابة منسقة ومتسقة معالجة ما يشكل تحدياً عالمياً وعشوائياً. وهي تشكل جزءاً من استراتيجيتنا الشاملة لتفكيك داعش وتدميرها. ويجب أن تعمل استراتيجيتنا بالتعاون مع الدول العربية، دائماً لدعم السكان المحليين، وذلك تمثيلاً مع التزاماتنا القانونية، وكجزء من خطة تنطوي على استخدام معونتنا ودبلوماسيتنا، وجيشنا أيضاً. علينا أن نتخذ إجراء، وعلينا أن نتخذه الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد توني أبوت، رئيس وزراء كومنولث أستراليا.

السيد أبوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بينما أحضر هنا بكل سرور بناء على إلحاحكم سيدي الرئيس، فإن عظم الأمور قد جعلنا نجتمع هنا اليوم.

يلتحق آلاف الأشخاص المضللين من جميع أنحاء العالم بالجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، لأنهم يدعون أن الإسلام مهتد ولأنهم متحمسون للقتال، ولكن مهما فكر أو قال أولئك الإرهابيون، فإنهم لا يقاتلون في سبيل الله أو في من أجل العقيدة. ففي قلب كل جماعة إرهابية يوجد الافتتان بالموت. وما الذي يمكن أن يفسر قطع الرؤوس، والصلب والإعدامات الجماعية والاغتصاب والاستعباد الجنسي في كل بلدة ومدينة سقطت بين أيدي حركة إرهابية، رسخت وجودها الآن في شرق سوريا وشمال العراق؟

إن الحركة الإرهابية التي تطلق على نفسها اسم الدولة الإسلامية تسيء للإسلام، وتهزأ من واجبات الدولة الشرعية تجاه مواطنيها. ويعد استخدام هذا المصطلح تمجيذا لعبادة

إننا نعلم هذه الرؤية للعالم: نشر الأكاذيب بأن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كانت مؤامرة يهودية، أو أن شن هجمات ٧ تموز/يوليه في لندن كانت خدعة. وفكرة أن المسلمين يتعرضون للاضطهاد في جميع أنحاء العالم كفعل متعمد من أفعال السياسة الغربية. ومفهوم الصدام الحتمي بين الحضارات. يجب أن نكون واضحين بأنه من أجل هزم أيديولوجية التطرف، فإننا بحاجة للتعامل مع كل أشكال التطرف، وليس فقط التطرف العنيف. وهذا يعني حظر دعاة الكراهية من القدوم إلى بلداننا. ويعني ذلك منع نشاط المنظمات التي تحرض على الإرهاب ضد الشعب في الداخل والخارج. كما أن ذلك يعني إلقاء القبض على المتطرفين، العنيفين منهم وغير العنيفين، ومنعهم من التحريض على الكراهية والتعصب في مدارسنا، وفي جامعاتنا وحتى في بعض الأحيان في سجوننا. وبعبارة أخرى، فإن ذلك يعني اتخاذ إجراءات قوية وحاسمة لحماية وإعلاء قيم مجتمعاتنا الحرة والديمقراطية.

كما قيل، فإننا بحاجة لتقديم خطاب بديل، خاصة لأولئك الشباب. وقد أعجبت بوجه خاص بما قاله الأمين العام من أن القذائف يمكن أن تقتل الإرهابيين لكن بوسع الحوكمة قتل الإرهاب نفسه. وعلينا أن نقول مراراً وتكراراً بأن ليس لهذا علاقة بدين الإسلام الذي هو دين سلام. ونحتاج إلى أن يقوم البلد المسلم تلو البلد المسلم، والزعيم المسلم تلو الزعيم المسلم، بالتحدث علناً، كما فعل ملك الأردن بشكل واضح اليوم، لإدانة الأشخاص الذين يقولون بأنهم يتحدثون باسم الإسلام بيد أنهم يمثلونه.

ثالثاً وأخيراً، بالإضافة إلى الإجراءات التي نتخذها بشكل فردي في كل بلداننا، يجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير، والعمل معاً لهزم هذا التهديد. ولن يتأتى هزم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلا إذا استخدمنا كل الأسلحة التي في حوزتنا. نعم، يجب علينا فرض جزاءات على داعش وجبهة النصرة، وأعتقد أنه ينبغي أن نقوم بأكثر من ذلك، ومع ذلك، يجب علينا أن نستخدم معوناتنا لإطعام المنكوبين

الموت، عبادة الموت التي من خلال إعلانها الخلافة من جانب واحد، قد أعلنت الحرب على العالم. وليست البلدان بحاجة إلى العمل معاً لهزمها، لأن لما يناهز ٨٠ بلداً، مواطنين يقاتلون مع داعش، وكل بلد هو هدف محتمل.

أعطى ناشط أسترالي في سوريا، خلال الأسبوع الماضي تعليمات لشبكته المحلية، لإجراء تدريبات على عمليات القتل، وقام خلال هذا الأسبوع، أسترالي مشتبه به بالإرهاب بمهاجمة اثنين من رجال الشرطة بوحشية. ومن الصعب تصور استسلام مواطني دولة ديمقراطية متعددة لمثل هذه الأوهام، ولكن من الواضح أنهم قد استسلموا لها فعلاً. إن الحكومة الأسترالية ستكون صارمة تماماً في مواجهة أي شيء يهدد مستقبلنا كمجتمع حر ونزيه ومتعدد الثقافات، وكمناصرة للأمل وقدوة فيما يخص الوحدة في التنوع. ويقاوم بالفعل، أكثر من ٦٠ أستراليا مع داعش وجبهة النصرة. وعلقت صلاحية جوازات أكثر من ٦٠ أستراليا لمنعهم من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط. ويجري تغيير قوانيننا لضمان إمكانية إلقاء القبض على المقاتلين الأجانب العائدين إلى الوطن، ومحاكمتهم وسجنهم لفترة طويلة جداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد كسافيي بيتيل، رئيس وزراء دوقية لكسمبرغ.

السيد بيتيل (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): في البداية، كما أشار إلى ذلك زميلنا رئيس فرنسا، فإننا نقدم تعازينا الحارة على ما وقع اليوم. ونعرب عن تعازينا لجميع الأسرى والضحايا، بغض النظر عن جنسيتهم، الذين تعرضوا لهجوم على أيدي إرهابيين يستخدمون الدين لتبرير أعمالهم الوحشية. وأود أن أردد ما قاله رئيسا وزراء المملكة المتحدة وأستراليا، وملك الأردن للتو: إن استخدام الدين لارتكاب مثل هذه الأفعال الممحنة، هو أسوأ شيء يمكن القيام به.

وأود أيضاً أن أشكركم سيدي، على أخذ زمام المبادرة لعقد مناقشة مجلس الأمن هذه. ونغتني هذه الفرصة لأذكر بالتزام بلدي، لكسمبرغ، بمواجهة التهديد الإرهابي للمقاتلين الأجانب. وقد تفاقم هذا التهديد، خلال الأشهر القليلة الماضية، وهو يشكل مصدر قلق لنا جميعاً، كما أوضح الأمين العام للتو منذ بعض الوقت.

أعتقد أن المتحدثين قبلي وصفوا المشكلة بشكل جيد.

لكننا نتعامل فقط مع الإرهابيين المحتملين في الداخل. إننا نتعامل أيضاً مع تأثير الخارج بهم. إن طائراتنا المقاتلة وقواتنا الخاصة موجودة الآن في الشرق الأوسط من أجل الاستعداد للانضمام إلى التحالف الدولي لتقويض داعش وإضعافها، بناء على طلب من الحكومة العراقية. وأهنتكم، سيدي الرئيس، على القيادة التي أبديتها فيما يخص تشكيل ائتلاف واسع. ومثل مشاركة بلدان الشرق الأوسط في توجيه ضربات جوية لداعش في سوريا، أبلغ تعبير بأنه ليس بوسع الغرب حل هذه المشكلة لوحده ولن يكون لوحده.

لكننا نتعامل فقط مع الإرهابيين المحتملين في الداخل. إننا نتعامل أيضاً مع تأثير الخارج بهم. إن طائراتنا المقاتلة وقواتنا الخاصة موجودة الآن في الشرق الأوسط من أجل الاستعداد للانضمام إلى التحالف الدولي لتقويض داعش وإضعافها، بناء على طلب من الحكومة العراقية. وأهنتكم، سيدي الرئيس، على القيادة التي أبديتها فيما يخص تشكيل ائتلاف واسع. ومثل مشاركة بلدان الشرق الأوسط في توجيه ضربات جوية لداعش في سوريا، أبلغ تعبير بأنه ليس بوسع الغرب حل هذه المشكلة لوحده ولن يكون لوحده.

إن هدفنا ليس تغيير الأشخاص، ولكن حمايتهم. وهدفنا ليس تغيير الحكومات، بل مكافحة الإرهاب. إن الحكومات

وعلى وجه الخصوص عند تولي لكسمبرغ رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

ثانياً، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لمنع من يريدون الذهاب للقتال مع الجماعات الإرهابية من السفر إلى مناطق النزاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا بحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون فيما بين الدول الأعضاء. ويعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط في هذا الشأن. كما أننا في حاجة لوضع تشريعات قوية بما فيه الكفاية للتأكد من إمكان ملاحقة المقاتلين الإرهابيين الأجانب قضائياً وتقديمهم إلى العدالة عند عودتهم. وفي لكسمبرغ، فإن التحريض على ارتكاب عمل إرهابي، وتجنيد الإرهابيين، وتكوين جماعة إرهابية، وتدريب الإرهابيين تشكل جرائم جنائية. وتعمل حكومة بلدي بالفعل على تحديث القانون الجنائي ليأخذ في الاعتبار على نحو كامل خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقاً لأحكام القرار الذي اعتمدناه للتو.

ثالثاً، لا بد من أن نضعف جهودنا الرامية إلى وقف مصادر تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتدرك لكسمبرغ، بوصفها مركزاً مالياً دولياً، مسؤولياتها الخاصة في هذا الصدد. وقد اعتمد بلدي مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية الكاملة والمتسقة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويولي اهتماماً خاصاً لتنفيذها تنفيذاً فعالاً. تراعي تلك التدابير مراعاة تامة التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على نقطة أساسية، وهي أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب إذا أردنا لها أن تحقق هدفها. فجميع التدابير التي نتخذها لمواجهة خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب يجب أن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين

وبالنسبة لأوروبا وبلدي، فإن خطر المقاتلين الأجانب يثير قلقاً متزايداً. وتشير التقديرات في الوقت الحاضر إلى انضمام آلاف المقاتلين الأجانب إلى الجماعات الإرهابية، من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة لها، لا سيما في سوريا وفي العراق. وعند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، يظل أولئك المقاتلون الإرهابيون يشكلون خطراً. أما إلقاء القبض على العديد من المقاتلين في الشرق الأوسط وفي أوروبا، والأعمال الوحشية التي ارتكبت في الآونة الأخيرة في عرسال بلبنان، والهجوم الإرهابي على المتحف اليهودي في بروكسل في ٢٤ أيار/مايو فهي أمثلة تشهد على أن التهديد حقيقي.

وما من وصفة سحرية لمكافحة هذا التهديد. وبما أننا جميعاً متضررون بها، فمن البديهي أننا يجب أن نعمل جميعاً معاً. لا بد أن تتناسب استجابة المجتمع الدولي ومجلس الأمن مع حجم التحدي. وفي هذا الصدد، أرحب بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اعتمدناه للتو بالإجماع بناء على مبادرة من الولايات المتحدة، وشرفت لكسمبرغ بالمشاركة في تقديمه.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي الاضطلاع بها، أرى أن هناك ثلاث أولويات. أولاً، علينا أن نكثف جهودنا الرامية إلى منع التطرف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب، والتصدي للتطرف العنيف. لماذا وكيف يمكن لشباب سجله نظيف بالأمس أن يصبح إرهابياً غداً؟ في أوروبا، أنشأت المفوضية الأوروبية شبكة التوعية بالتطرف، متبعة النهج القائم على دعم المجتمعات المحلية. تربط الشبكة بين من هم على اتصال مباشر بالأفراد المستهدفين أو الفئات الضعيفة من أجل تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. والشبكة جزء من العنصر الوقائي لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، ولا بد من تعزيزها. وذلك جهد طويل الأجل نعتزم متابعته،

وتقسيم الإرهابيين إلى أحيار وأشرار. ومن الضروري أن تعمل جميع الدول بإخلاص على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومقرراته التي تدعو إلى إنهاء التحريض على الإرهاب، وقطع جميع قنوات الاتجار غير القانوني بالنفط، واعتماد جزاءات ضد حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، ومنع نقل الأسلحة من ليبيا. وقد أيدنا القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) الذي يهدف إلى تصعيد ضغط الجزاءات على الإرهابيين الذين ينشطون في كل من سوريا والعراق.

تؤكد هذه الأمثلة من جديد قدرة المجلس على الاتفاق بشأن المسائل ذات الأهمية الأساسية، واتخاذ قرارات على أساس ميثاق الأمم المتحدة. فبعد التدخل في العراق، وقصف ليبيا، وتقديم الدعم الخارجي للمتطرفين المعارضين للأسد في سوريا، تفاقمت مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بشكل خطير. فهم أيضا يقاتلون في صفوف المنظمات الإرهابية في العديد من البلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا ومنطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان. وفي هذا الصدد، فإننا بحاجة إلى نهج شامل يشمل العناصر المالية والإدارية والاجتماعية والأيدولوجية للمسألة، ويكفل احترام سيادة جميع الدول. ونحن نؤيد مبادرة رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يهدف إلى القضاء على أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ونود في الوقت نفسه أن نحذر من مغبة الميل إلى تضيق نطاق تصورنا للمشكلة، لأن الدولة الإسلامية، بما لديها من أيدولوجية لا إنسانية وما تقوم به من عمليات إعدام مقززة للصحفيين، لا تمثل بأي حال من الأحوال التهديد الوحيد في المنطقة. فهناك حاجة إلى النظر في مشكلة الإرهاب بصورة شاملة من جميع أبعادها، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونقترح عقد منتدى، تحت رعاية الأمم المتحدة، يضم ممثلين لبلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وأصحاب المصلحة الآخرين.

والقانون الدولي الإنساني. هذا وإلا فلن نحقق سوى زيادة الإحساس بالظلم والإفلات من العقاب، الأمر الذي يذكي التطرف وينشر الإرهاب.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد طلبتم، سيدي الرئيس، هذا الصباح، أمام الجمعية العامة، من العالم الانضمام إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وإننا إذ نواجه أولئك القتلة الذين لا يأبهون للقيم الإنسانية، ولا يترددون في تجنيد الأطفال لتحقيق أهدافهم الظلامية، يجب أن نتمسك بشدة بالقيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الإرهاب، الذي تعزز من الناحية الأيدولوجية واللوجستية ومن خلال علاقاته بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، يؤججه الاتجار بالمخدرات، وحقوق النفط المستولى عليها، والأفكار المتطرفة، بما في ذلك الأفكار القائمة على الدين والعرق. إن الإرهاب يتغلغل في نسيج النزاعات الإقليمية.

أما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، والجماعات الإرهابية الأخرى فقائمة منذ زمن طويل في الشرق الأوسط. وقد اكتسبت قدرات إضافية لأنشطتها الإجرامية في ظل ضعف مؤسسات الدول نتيجة الدعم الخارجي. ومع تزايد قدرتها، فإن الجماعات المتطرفة تعرض مستقبل دول بأكملها للخطر، كما يظهر بوضوح في أمثلة كالعراق، وسوريا وليبيا، التي تتعرض للهجوم، فضلا عن لبنان، واليمن، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولطالما دعت روسيا إلى توسيع نطاق التعاون الدولي لكبح جماح الإرهاب بجميع أشكاله، والتخلي عن ازدواجية المعايير

إننا نشهد في الوقت الراهن عودة الإرهاب، الأمر الذي يستحق الاهتمام واليقظة الدوليين الجادّين. فالحروب تولّد الغضب. والقتل يفضي إلى الكراهية. وتجذب الصراعات في الشرق الأوسط الإرهابيين والمتطرفين إلى المنطقة من جميع أنحاء العالم، كالمغناطيس. وما أن يصبح هذا التدفق عكسياً، فإنهم سيشكلون تهديداً خطيراً لأمن واستقرار العديد من البلدان والمناطق بل والعالم ككل. وفي هذا العصر المتسم بالترابط المتزايد، أصبح تمويل الإرهاب أسهل وأكثر سرية. وقد تشكلت ممرات دولية للإرهابيين والمتطرفين تمكنهم من التنقل في جميع أنحاء العالم.

وفي الوقت نفسه، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ساحة معركة بالنسبة للجماعات الإرهابية والمتطرفة لنشر أيديولوجياتها عبرها، وهي أداة للحث على شن هجمات إرهابية ومنير لتجنيد الإرهابيين. ومع التقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات، يكون بعض الشباب عرضة للأفكار المتطرفة والغوغائية من قبل قوى إرهابية. ويجب أن نبقى متيقظين للمنظمات الإرهابية والأيديولوجيات المتطرفة التي تتنافس معنا على الأجيال المقبلة. إنها حقاً معركة ذات تأثير على مستقبل العالم.

وإذا يطل الإرهاب بوجهه القبيح مرة أخرى، لا بد من التقيد بالممارسات التي أثبتت فعاليتها والالتزام بالقانون الدولي والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. أولاً، يجب أن نضمن التنسيق السليم. ويجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يؤديا الدور الرئيسي في الحرب العالمية على الإرهاب. وهذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على الوحدة وتحقيق التنسيق الفعال واتخاذ إجراءات متضافرة.

ثانياً، لا بد لنا من اعتماد نهج متعدد الجوانب. ويجب خوض الحرب العالمية على الإرهاب على نحو متكامل واعتماد تدابير في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية

كما ينبغي أن يتناول جدول أعمال المنتدى التزايدات الطويلة الأمد، وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي. إذ أن الفشل في حل القضية الفلسطينية تحديداً على مدى عقود كثيرة يعد، وفقاً لوجهة نظر شائعة، أحد الأسباب الرئيسية التي يتلقى بسببها الإرهابيون دعماً معنوياً ويتمكنون من الاستمرار في تجنيد أعضاء جدد في صفوفهم. وندعو إلى إجراء تحليل للأسباب العميقة الجذور لمشاكل المنطقة وإلى تجنب التصدي للأعراض فقط.

ونحن على استعداد للتعاون على أساس منصف، بدءاً بإجراء تحليل مشترك يتسم بالزاهة للكيفية التي تطورت بها هذه المشكلة وكيف يمكننا أن نعمل للخروج من هذه الفوضى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين عقد مؤتمر قمة مجلس الأمن هذا بشأن الإرهاب، بمبادرة من الولايات المتحدة، واعتماد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) اليوم. ينبغي تنفيذ القرار، الذي يجسد الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي، بصورة فعالة وبطريقة شاملة ومتوازنة.

إن الإرهابيين يتحدون حقوق الإنسان الأساسية ويتحدون أسس الحضارة الإنسانية، وبذلك فإنهم عدو مشترك للبشرية. فقد شن تنظيم القاعدة، قبل ١٣ عاماً، هجمات على هذه المدينة بالذات، في ١١ أيلول/سبتمبر. تلك الحادثة التي صدمت العالم أجمع وأسفرت عن إزهاق أرواح ما يزيد على ٣ ٠٠٠ من الأبرياء. ومنذ نهاية عام ٢٠١٣، حرض الإرهابيون وخططوا ونفذوا العديد من الهجمات العنيفة داخل الصين، مما تسبب في وقوع العديد من الخسائر. واليوم، وقعت حادثة إرهابية جديدة. ونود أن نعرب عن تعازينا لفرنسا في الضحية الفرنسية ونعرب عن تضامننا معها.

ثالثاً، يجب أن نغلق أفتحة تحرك الإرهابيين وتمويل الإرهاب. ويجب على جميع البلدان، ولا سيما تلك المجاورة للصراعات الجارية، الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بمراقبة الحدود بفعالية. ويجب أن نعزز التعاون والضوابط المالية وأن نتخذ إجراءات صارمة حيال الأنشطة المصرفية السرية غير المشروعة وأن نوقف تمويل الإرهاب.

رابعاً، ينبغي لنا أن نعزز احتثات التطرف. وبينما نتخذ إجراءات صارمة، وفقاً للقانون، حيال الأماكن والأشخاص المشاركين في التطرف والمؤيدين له والقائمين على نشره ونقوم بتجريم هؤلاء الأشخاص، ينبغي أن نحمي الأنشطة الدينية العادية وأن نعزز الوعي العام وأن نفتح مجالاً أكبر لدور المجتمعات المحلية، وبالتالي نضخ مزيداً من الطاقة الإيجابية في المجتمع. وينبغي للأمم المتحدة أن تلخص التجارب المفيدة دون تأخير وأن تروج لأفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم.

تقف بلدان الشرق الأوسط في الخط الأمامي للحرب على الإرهاب. ومن المهم للغاية لتلك البلدان العمل بشكل موحد والتنسيق وأن تضع خلافاتها جانباً. وتدعم الصين بقوة بلدان المنطقة المشاركة في أنشطة مكافحة الإرهاب. ونؤيد تعزيز بناء القدرات العراقية على مكافحة الإرهاب، ونحن على استعداد لتعزيز تعاوننا مع مختلف الأطراف وتبادل المعلومات الاستخبارية وتدريب الموظفين. وسنقدم ٦٠ مليون يوان رينمينبي من أجل المساعدة الإنسانية الطارئة في العراق، بما في ذلك المنطقة الكردية.

لقد وجدت جميع البلدان أن مصائرها مرتبطة معاً في مواجهة الإرهاب. وليس أمامنا من خيار سوى العمل معاً للتصدي للتهديد المشترك الذي يمثلته. وتعارض الصين بشدة كل أشكال الإرهاب، وستواصل الوقوف بحزم والمشاركة في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وفي مواجهة العدالة

والاستخباراتية والأيدولوجية، من بين جملة أمور، بهدف التصدي لكل من الأعراض والأسباب الجذرية للإرهاب، ولا سيما إزالة أسبابه الجذرية وترتبه الخصبية. ويجب أن تتماشى الأعمال العسكرية مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثاً، يجب أن نتبع معياراً ثابتاً. فلا بد من محاربة أي عمل من أعمال الإرهاب أيا كان شكله أو مكان ووقت ارتكابه، وأياً كان الشخص أو الشيء الذي يستهدفه. وينبغي عدم اعتماد أي معايير مزدوجة، ناهيك عن أن الإرهاب ينبغي ألا يتم ربطه بأي مجموعة عرقية أو دين بعينه. وفي مواجهة الاتجاهات والتطورات الجديدة في مجال الإرهاب، يجب أن نتوصل إلى تفكير جديد وأن نتخذ خطوات جديدة في التصدي له. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تقترح ما يلي:

أولاً، ينبغي لنا تكثيف جمع المعلومات وتبادلها. وينبغي النظر في كامل نطاق المزايا التي تتيحها الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية ذات الصلة بشأن مسائل من قبيل إنشاء قاعدة بيانات لمكافحة الإرهاب ومنبر لتبادل المعلومات، وذلك من أجل تكثيف تبادل مصادر المعلومات وتحليل المعلومات الاستخبارية.

ثانياً، ينبغي لنا تعزيز مكافحة الإرهاب على شبكة الإنترنت. إذ ينبغي اتخاذ تدابير حازمة لوقف استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لنشر الأفكار المتطرفة، ولا سيما إصدار المواد السمية البصرية عن العنف والإرهاب. ويجب على شركات الإنترنت ومشغليها أن تمارس الانضباط الذاتي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد في أقرب وقت ممكن من وضع مدونة لقواعد السلوك لصناعة الفضاء الإلكتروني على الصعيد العالمي. وستستضيف الصين ندوة بشأن مكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في بيجين في وقت لاحق من هذا العام.

والوحدة، لا مكان يحتبئ فيه الإرهاب ولنسوف يتم التغلب عليه بصورة شاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أذكر مسألتين قبل أن تنتقل إلى المتكلم التالي. الأولى، سبق أن قلت إن لدينا ١٠١ من مقدمي مشروع القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وقد تلقيت للتو تحديثاً للمعلومات وأصبح لدينا الآن ١٠٤ من مقدمي مشروع القرار. وأعتقد أنه تجدر الإشارة إلى ذلكما الاهتمام والدعم الغالبين بشأن هذه المسألة.

تماشياً مع الاتفاق السابق والسوابق الماضية، وكما ذكرت، فقد فتحنا هذا المحفل أمام قادة البلدان غير الأعضاء في المجلس حالياً، ولكن من الواضح أن لديها اهتماماً بالغاً واستثنائياً، ليس بالمشكلة التي نناقشها اليوم فحسب - مسألة المقاتلين الأجانب، ولكن أيضاً كونها في غاية الأهمية بالنسبة لقدرتنا على حل المشكلة. ولذلك، أود الترحيب الآن بمعالي السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء جمهورية العراق، وأعطيه الكلمة.

السيد العبادي (العراق): السيد الرئيس، أشكر لكم هذا الاجتماع الذي يعكس اهتمامكم بمواجهة خطر الإرهاب، كما أشكر لكم دعوتكم الكريمة للعراق لحضور هذا الاجتماع المميز. كما أود أن أشكركم شخصياً على الدعم الذي تقدمونه إلى العراق في مواجهة الإرهاب.

حيث يقف العراق اليوم في خط المواجهة الأول ضد الإرهاب وضد تنظيم داعش الذي يحتل أرضاً عراقية، وشرذمات الآلاف من أبنائه في الموصل وبقية المدن والقصبات المحتلة، وقتل الآلاف من أبنائنا على أساس مذهبي في سبايكرو وتلعفر واستهداف الأقليات الدينية، كالمسيحيين والإيزيديين والشبك وغيرهم. وحيث تعرّضت تلك المناطق لتطهير مذهبي وديني غير ديمغرافيتها واستهداف إرثها الثقافي والديني. فضلاً عن تفجير السيارات المفخخة التي تستهدف يومياً

ولذلك، فإن مواجهتهلا تقتصر على الأرض العراقية فحسب، ولا بد من حشد الجهد الإقليمي والدولي لمواجهته. وألا نسمح للخلافات والتراعات الإقليمية - الإقليمية والإقليمية - الدولية، بأن تؤثر على أولوية هذه المواجهة، أو تشتت هذا الإجماع الدولي في مواجهة الإرهاب. ونؤكد هنا أننا في العراق لن ننحاز لأي طرف إلا للعراق ومصالح شعبه.

وفي الوقت الذي نتقدم فيه بالشكر إلى جميع الدول التي وقفت بجانبنا ميدانياً وعسكرياً وإنسانياً وسياسياً، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، فإننا نؤكد أن هزيمة

وفي الوقت الذي تتطلع فيه حكومة بلدي إلى جهد عاجل لإنهاء الخطر الإرهابي، فإنها تتطلع إلى علاقات بناءة مع جميع دول العالم، وبالأخص، مع دول الجوار العراقي التي تقف معه اليوم في تلك المواجهات، علاقات قائمة على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتكامل والتعاون السياسي والاقتصادي والأمني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ندرك أن العراق يقف على الخطوط الأمامية في الحرب ضد التطرف والإرهاب، ونشعر بالارتياح إزاء تعهد العديد من البلدان بتقديم المساعدة والمعونة إلى العراق في سياق دعمه في مكافحة الإرهاب.

وأعطي الكلمة الآن لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا. ومن الواضح أن تركيا قد تضررت كثيرا جراء كل من تدفق المقاتلين الأجانب وتشريد الأشخاص نتيجة التزاع الدائر في الدول المجاورة. وعليه، فإننا نشكر الرئيس على حضوره هنا اليوم.

الرئيس أردوغان (تركيا): (تكلم بالتركية وقدم الوفد ترجمة شفوية): أود أن أستهل بياني بأن أتقدم بالشكر إلى صديقي باراك أوباما على إتاحتها عقد هذه المناقشة الهامة على أرفع مستوى. ولا ريب أن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مسألة في غاية الأهمية، لأنها تمثل انعكاسا وعرضا من أعراض مشكلة كبرى. لقد وفر انهيار هياكل الدولة في جارتنا الجنوبي، وما ترتب عنه من أجواء الفوضى وعدم الاستقرار، ميدانا لعمليات المنظمات الإرهابية اليوم. وللأسف، فقد أصبحت المنطقة جاذبة للمقاتلين الإرهابيين.

وبالنظر إلى حالة عدم الاستقرار في سوريا، ما فتئت تركيا تصدر التحذيرات مرارا وتكرارا إلى المجتمع الدولي بشأن هذا التهديد. إن تقاعس المجتمع الدولي، على الرغم من سياسات العنف التي يتبعها النظام بحق السكان السوريين، قد مهد الطريق لعودة ظهور تنظيم القاعدة في سوريا وزيادة قوته

الإرهاب في العراق، هي حجر الزاوية لهزيمته في العالم أجمع. ولذا ندعو مجلس الأمن وجميع الدول المحبة للسلام إلى ما يأتي.

أولا، تقديم جميع أشكال الدعم العسكري والأمني إلى الحكومة العراقية، بما يمكنها من دحر الإرهاب وحماية وحدة واستقلال وسيادة العراق على أرضه وسمائه ومياهه. ثانيا، ملاحقة جميع مصادر تمويل الإرهاب وشبكاته الممتدة في جميع أنحاء العالم، بما فيها تهريب وشرء النفط من المناطق التي تسيطر عليها داعش.

ثالثا، وقف تسرب الإرهابيين إلى داخل العراق وإيقاف جميع أشكال الدعم اللوجستي، بما في ذلك ملاحقة وتفكيك وتجريم شبكات تجنيد الإرهابيين الممتدة عبر العالم. رابعا، حرمان داعش من استخدام التكنولوجيا لخدمة أهدافها الإجرامية، بما في ذلك استخدام الإنترنت والبث، علاوة على وقفها عن الترويج لبياناتها المروعة عبر وسائل الإعلام والقنوات الفضائية.

خامسا، إنشاء صندوق دولي تساهم فيه دول العالم لدعم المشردين وإعمار المدن والمناطق التي خربتها داعش، سواء خلال احتلالها أو بواسطة سياراتها المفخخة التي تنفجر داخل المناطق والأحياء السكنية والأسواق.

لقد نجح العراق في وقف تقدم داعش بفضل جهود قواتنا الأمنية الباسلة وقوى الحشد الشعبي الشجاعة التي استجابت لنداء المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، وتلاحم القوى السياسية العراقية. كما نجح العراق في تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، وتشكيل حكومة ذات تمثيل سياسي واسع، ووفقا للجدول الزمني الدستوري. وهي مقدمة ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي وحشد الجهد الحكومي والشعبي لمواجهة تحدي الإرهاب.

عدم السماح باستغلال هذه التدابير من جانب الدوائر التي تحض على كره الإسلام أو إلحاق الضرر بقيمتنا المتحضرة المشتركة.

تعاين تركيا منذ سنوات من ويلات الإرهاب الذي أودى بحياة الآلاف من أطفالها. وعليه، فنحن من بين الأكثر معرفة بالآلام التي يسببها الإرهاب. ولذا سنكون من بين طليعة الدول التي تسعى إلى كفالة عدم التهجير بالشباب في جميع أنحاء العالم على يد الإرهابيين. واستنادا إلى ذلك الفهم، أطلقت تركيا - بالاشتراك مع الولايات المتحدة - المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١١.

وما تزال تركيا تواصل اتخاذ جميع الخطوات الممكنة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة هذا التهديد، وهي ملتزمة باتخاذ المزيد من التدابير في هذا الصدد.

إن داعش ليس سوى منظمة إرهابية ملطخة أيديها بالدماء. وقد اتخذت حكومة بلدنا جميع الإجراءات القانونية في هذا الصدد منذ البداية. وستتخذ جميع التدابير التي تقتضيها مصالحنا الوطنية - في إطار مكافحتنا للإرهاب - مع إيلاء الاعتبار الواجب لصون الاستقرار الإقليمي وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وهناك ضغوط هائلة على حدود تركيا. فمنذ بداية النزاع في سوريا، استضاف بلدنا ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ سوري من جميع الطوائف والمجموعات العرقية. وفي الأسبوع الماضي وحده، وفرنا ملجأ في بلدنا لما يزيد على ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ كردي سوري فروا أمام ممارسات داعش. وفي الوقت نفسه يستضيف بلدنا بصورة مؤقتة ٧٠ ٠٠٠ من الإيزيديين الفارين من العراق.

وبالرغم من التوضيحات التي نقدمها، فضلا عن توقعنا التضامن في هذا الصدد، فإننا لم نتلق بعد أي من الدعم الذي نتطلع إليه من المجتمع الدولي، بل أصبحنا هدفا لانتقادات جائرة في هذا السياق أيضا، وهذا أمر محزن جدا بالنسبة لنا. لا سبيل للتشكيك في عزم تركيا في هذا الأمر. ويقينا أن المجتمع الدولي يمر بفترة اختبار تاريخي لمصداقيته. ولا يزال

تحت اسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بدعم من النظام نفسه.

لقد نتج انتشار التهديد الذي يمثله داعش إلى العراق عن الأوضاع الميدانية القائمة. وما لبثت أن عززته السياسات الطائفية التي اتبعتها الحكومة السابقة.

ويتعين على المجتمع الدولي العمل معا في ظل هذه الظروف، لأنه سيكون بوسعه التغلب على جميع المشاكل إن فعل. ويجب علينا اتباع نهج شامل وواقعي في الأجل الطويل، بهدف التغلب على هذا التهديد. لقد اضطلعت تركيا بدور رئيسي في هذا الاتجاه، وما فتئت تعمل على منع تدفق المقاتلين الأجانب تجاه المنطقة منذ مدة طويلة.

غير أنه ليس بوسع تركيا أن تواصل هذا الكفاح بمفردها، ما دام التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب يبدأ من لحظة مغادرة أولئك الأشخاص بلدانهم الأصلية. وعليه، فإن الكفاح ضد أولئك الأفراد ينبغي أن يبدأ في بلدان المنشأ. ومن ثم فإن هدفنا الأولي يتمثل في منعهم من دخول تركيا. وما زلنا ندعو البلدان المعنية إلى التعاون معنا بشأن هذه المسألة منذ فترة طويلة. وللأسف، لم يكن هناك أيضا رد فعل حسن التوقيت بشأن هذه المسألة. ونتيجة لتدهور الحالة، فقد شهدنا مؤخرا وفي نهاية المطاف زيادة في تدفق المعلومات الواردة من بلدان المنشأ. وبفضل هذا - وفي إطار مكافحتنا للمقاتلين الإرهابيين الأجانب - فقد أدرجت أسماء حوالي ٦ ٣٠٠ شخص في قائمة الممنوعين من الدخول إلى بلدنا، علاوة على ترحيل ما يقرب من ١ ٠٠٠ من الأفراد الأجانب. وأنشأنا أيضا أفرقة لتحليل المخاطر في المطارات.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه ما يزال بإمكاننا وقف هذا التدفق للمقاتلين الإرهابيين الأجانب إذا ما أبدى أصدقاؤنا وشركاؤنا - الذين ينتظرون التعاون من جانبنا - الروح نفسها. وثمة مسألة هامة أخرى لا بد من التطرق إليها: وهي

وإننا في دولة قطر، نعتبر أنفسنا جزءاً من التعاضد الدولي في مواجهة الإرهاب. ونحن ملتزمون بالتصدي له على المستوى الوطني، وكذلك على المستوى الدولي من خلال التفاعل مع الجهود الدولية لمكافحة.

لا مناص من الاستجابة الأمنية، وحتى العسكرية العاجلة للخطر الداهم الذي تمثله الجماعات الإرهابية التي تجند وتنقل المقاتلين الإرهابيين عبر الحدود الدولية. ولكن الاستنفار الآني والعاجل والمُحَلَّلا يجوز أن يجعلنا نهمّل ظروف نشأته وأسبابه ودوافعه.

يفترض أن يكون الإرهاب ظاهرة استثنائية. ولكن انتشار حركات إرهابية إلى درجة السيطرة على أراض وسكان في بلد من البلدان ليس ممكناً إلا بغياب الدولة وفشلها، والفراغ الأمني الناجم عنه، أو حين تتحول الدولة إلى مجرد أداة قمع وقتل تترك أي متنفس للكلام والحوار للقوى المدنية السياسية، ولا تفسح مجالاً للإصلاح السلمي التدريجي، ولا للثورة المدنية. فثمة أنظمة أصبحت عبارة عن إرهاب شامل منظم يشن حروب إبادة ضد شعبها.

وإن كان للجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب أن تؤتي ثمارها، فلا بد من عودة الدولة إلى دورها بوصفها إطارها جامعاً يضمن الأمن والاستقرار دون أن يصبح مجرد أداة قمع.

لا بد من محاربة الإرهاب، ولا يمكن انتظار قتل المزيد من البشر. ولكن لا يمكن الانتصار عليه دون أن تتركس المجتمعات المتضررة ذاتها جهودها لمكافحة. ومن أجل ذلك، لا يجوز أن تختير المجتمعات بين الإرهاب والاستبداد الدموي كما في سوريا، أو بين الإرهاب والإقصاء الطائفي الثأري كما كان الحال في العراق.

وفي سياق مكافحة الإرهاب، لا بد من التذكير بما يلي:

بإمكاننا تحقيق النتائج إذا ما سعينا عميقاً إلى معرفة جذور النزاع، فضلاً عن كفالة التضامن والتعاون المطلوبين.

ويجب أن يتمثل هدفنا في إيجاد جو من السلام والديمقراطية والاستقرار، من شأنه أن يمكّن الملايين من إخوتنا السوريين من العودة الآمنة إلى ديارهم، وأن يشعر الإخوة العراقيون بأنهم جزء من العراق. وينبغي أن يظل ذلك هدفنا الذي لا نريد عنه. وستواصل تركيا بذل جهودها في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر.

الشيخ آل ثاني (قطر): أود أن أتوجه لفخامة الرئيس أوباما بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة التي نأمل أن تعزز بثقلها التعاون والتنسيق الدوليين، فضلاً عن تعزيز الجهد الجماعي للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بشكل خاص، وسائر مظاهر الإرهاب الدولي. ولذلك، حرصنا على المشاركة فيها.

ثمة اتفاق يسود المجتمع الدولي على تشخيص الإرهاب بوصفه خطراً داهماً، وضرورة التصدي لهذه الظاهرة على سبيل الأولوية. وقد نالت شعوب منطقتنا نصيباً مؤسفاً من المعاناة من الإرهاب، بما هو استهداف للمدنيين الأبرياء والمؤسسات المدنية وبث للرعب لأهداف سياسية.

وسبق أن قلت اليوم في الجمعية العامة (انظر A/69/PV.6) أنه لا توجد حضارة في العصر الحديث إلا وعانت من الإرهاب اليساري أو اليميني أو الديني. ومن الخطأ المميت ربط هذا النوع من العنف السياسي بثقافة أو دين أو قومية بعينها.

ولا شك أن عبور الإرهاب للحدود، واستخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة يسهمان في انتقال هذه الآفة، ما يجعل التصدي لها مستحيلاً بدون تكاتف دول عديدة وتعاونها في مواجهته.

أولا، لقد تعلمنا من الخبرات السابقة أن العمل العسكري وحده ليس سبيلا لحل جميع المشاكل. ولا بد أن يأتي في سياق حلول سياسية تفتح أفقا لمستقبل أفضل. فالعنف يولد العنف إذا لم يكن جزءا من حل سياسي شامل.

ثانيا، تحظى السياسة بعمق شعبي إذا حظيت بالمصادقية، وإذا لم تكن بمكياي. ويجب أن يكون الموقف من استهداف المدنيين بالقتل هو نفسه إذا قامت به دولة استبداد، أو دولة احتلال، أو تنظيم إرهابي. ولا يجوز أن يسود انطباع أن المجتمع الدولي يظهر العجز عن مواجهة سياسة قتل مئات الآلاف من المدنيين، ثم يستنفر بسرعة في سياق آخر. أعرف أنه يوجد دائما تفسير وتبرير، ولكنني أخشى أن هذا هو الانطباع الذي يتولد عند الشعوب.

ثالثا، التصدي للإرهاب ليس تفويضا مطلقا باتخاذ أي إجراء دون الالتزام بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. فلا يجوز أن يعاقب المدنيون الأبرياء مرة بواسطة الإرهاب وأخرى عند مكافحة الإرهاب.

وختاما، نعيد التأكيد على دعمنا لسائر الجهود المبينة على الإجماع الدولي لوضع حد لظاهرة الإرهابيين والإرهاب بجميع مظاهره وأشكاله وبغض النظر عن مبرراته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): للأسف، طُلب إليّ المشاركة في منتدى آخر للأمم المتحدة، لذلك سيتولى رئاسة الجلسة وزير خارجيتي القدير، جون كيري.

أود أن أقول لأصدقائي زعماء بلغاريا وكينيا ومولدوفا، وكذلك صديقي العزيز ستيفن هاربر ممثل كندا، وغيرهم من رؤساء الدول، أننا نرحب ترحيبا حارا بالتزامهم ومشاركتهم في هذه الجلسة. كما أشكر مجلس الأمن بأكمله على الجدية التي عالجنا بها هذه المشكلة. أود أن أذكر أن من النادر جدا أن نرى الأمم المتحدة تحقق توافقا في الآراء من النوع الذي

نشهده متجسدا في قرار اليوم ٢١٧٨ (٢٠١٤). وإذا نظرنا إلى جميع البيانات التي أدلى بها اليوم، يبرز العديد من المواضيع. أولا، إن موجة العنف والإرهاب التي تمثلها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هو أمر يجب علينا جميعا، نحن في العالم المتحضر، أن نرفضه. ثانيا، بالإضافة إلى التصدي لتحديات الإرهاب هذه عسكريا، يجب علينا أن نغير الأفكار والميول وهو أمر يتطلب مجموعة واسعة من الاستراتيجيات. إن قرار اليوم يلزم كل واحد منا بإيجاد الأدوات اللازمة للتصدي للتطرف الذي يمكن أن يؤدي إلى تجنيد الشباب الذين من الواضح أننا نريدهم أن يسلكوا طريقا أفضل في الحياة.

أود أن أؤكد مجددا أن الولايات المتحدة لن تكون ملتزمة بمجرد النهج العسكري. نحن أيضا ملتزمون التزاما قويا بالعمل مع كل بلد من البلدان المستعدة للتعاون في التأكد من إجهاض آفة الإرهاب واستخدام المقاتلين الأجانب لتحقيق طموحات منحرفة. سنعمل على كفالة التواصل مع جميع الحاضرين هنا، بصورة فردية، لمعرفة الكيفية التي يمكننا بها أن نساعدكم ونتعاون معهم.

ومع ذلك، أكرر ما قلته في بداية هذه الجلسة. القرارات وحدها ليست كافية. والخطب البلاغية والنوايا الحسنة ليست كافية. سنجعل أقوالنا أفعالا. ولكن نظرا للجدية التي قدمنا بها جميعا بياناتنا هنا اليوم، فإننا واثق في أنه يمكننا تحقيق النجاح في واقع الأمر. وأن باستطاعتنا استنزاف موارد هذا النوع من التزعة الأصولية المتطرفة الذي ما فتئنا نشهده؛ وأنه، نتيجة لذلك، وبمساعدة من الحلول السياسية للتزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بوسعنا أن نتوصل إلى حالة حيث يمكن لجميع شبابنا، عوضا عن اللجوء إلى العنف والهجمات الانتحارية بالقنابل، أن يكونوا مطمئنين تجاه الحصول على التعليم الجيد، والتماس الفرص، وإنساء العائلات والعيش في سلام. أود أن أشكر الجميع هنا على إسهاماتهم المتميزة في هذا الجهد التاريخي الهام.

تولى السيد كيري الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لرؤساء الدول والحكومات والوزراء الذين انتظروا ببالغ الصبر بغية المشاركة في هذه الجلسة. وينبغي أن نؤكد على الأهمية البالغة لأن تصبح جميع هذه البيانات جزءاً من المحضر. لقد كان محضراً هاماً ينبغي تجميعه، ونتطلع إلى جميع المتكلمين الذين سيدلون ببياناتهم. وسوف أكون حاضراً هنا بصورة جزئية، وبعدئذ يتعين عليّ الذهاب إلى اجتماع للفريق الأساسي لمجموعة أصدقاء سوريا، في حين تتولى السفارة سامانتا باور، الرئاسة. لكن، وكما قلت، فإننا حريصون جداً على الحصول على جميع البيانات شفويًا. فهذا محضر بالغ الأهمية لدى الجدية التي يضطلع بها كل بلد بهذه المسؤوليات. أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد روزين بلفنيليف، رئيس جمهورية بلغاريا.

الرئيس بلفنيليف (تكلم بالإنكليزية): أرجو منكم، الوزير كيري، إبلاغ تحياتنا الحارة وآيات شكرنا الخاص للرئيس أوباما على قيادته الرائعة في تنظيم هذا الحدث التاريخي وتنفيذه وترؤسه اليوم. ونود أيضاً أن نتقدم بتعازينا إلى أصدقائنا وشعب فرنسا في مقتل مواطن لهم على أيدي إرهابيين متوحشين.

إن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي شاركت بلغاريا في تقديمه واتخذته هذه الهيئة المحترمة للتو، يمثل الموقف الحاسم للمجتمع الدولي من ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وينشئ القرار كذلك إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ويسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز التدابير القانونية على الصعيدين الوطني والدولي.

إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكلون تهديدا خطيرا جدا ليس على بلدانهم ومناطقهم فحسب، بل أيضا على

الصعيدين الإقليمي والعالمي. لذلك، المطلوب القيام بعمل حازم. فما من بلد، بما في ذلك بلدي، يتحلى بالمناعة، أمّا التعاون وتبادل المعلومات الخاصة بالعمليات على الصعيد الدولي، فهما ضروريان للغاية، حسبما ينص عليه القرار الذي اتخذ للتو. فالهجمات الإرهابية تقع في كل مكان. والهجوم الإرهابي الذي وقع في مطار سارافوفو خلال تموز/يوليه ٢٠١٢ مثال آخر على انتشار تجنيد المقاتلين الأجانب لممارسة الإرهاب، وعلى ارتكاب أعمال القتل والعنف الوحشي. لقد شهدنا الوجه القبيح للإرهاب في بلدي.

وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يمكن أن تعزى إلى أي دين أو عرق أو منطقة. وفي هذا الصدد، اتخذت الأوساط الدينية البلغارية موقفا حازما ومتحدا يتجلى في إصدار إعلان يدين بأشد العبارات الممكنة أنشطة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وقد اعتمد المفتي العام البلغاري هذا الإعلان وأيده المجلس الوطني للطوائف الدينية في بلغاريا. وأنا فخور جدا بأنني رئيس بلد تعيش فيه طوائف دينية مختلفة بسلام معا، وتتصرف فيه على الفور وبشكل حاسم معا.

ومكافحة الأصولية والتطرف تتطلب تدابير وقائية عاجلة مثل تقديم الدعم لبناء المؤسسات واحترام حقوق الإنسان والإدماج والتلاحم على الصعيد الاجتماعي والتعاون مع الشركاء الإقليميين والعالميين. وبالقرار المتخذ اليوم، يكون المجتمع الدولي قد وقر الاستراتيجية الدولية لمواجهة هذه الظاهرة في المدى البعيد. ونتيجة لذلك، يجب على جميع الدول أن تكفل الآن إنشاء البنية القانونية والمؤسسية المناسب لمكافحة الإرهاب، على كلا الصعيدين الوطني والعالمي، ويجب التأكيد على تعزيزه وتحسينه بانتظام. وستسير الحكومة البلغارية على هذه الخطى، وتقتراح على وجه الاستعجال تدابير تشريعية وطنية تحقيقا لهذا الغرض.

كذلك هدفا لهم. فديمقراطيتنا الآخذة في التجذر وازدهارنا المتزايد هما لعنة للإرهابيين.

ولا تزال البيئة الأمنية المشقة في الصومال تمنح حركة الشباب ملاذا آمنا للعمل فيه. وبالتعاون مع بلدان إقليمية أخرى في المنطقة ضمن إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك مع الجيش الوطني الصومالي، تواصل كينيا شن الحملات التي تضعف حركة الشباب. ونود أن نؤكد على أن تقديم الدعم الكافي لعمليات الاتحاد الأفريقي الجارية في الصومال وجهود تحقيق الاستقرار هو جزء لا يتجزأ من منعة الصومال، وحرمان المقاتلين من الحيز الذي يعملون فيه. وفي ضوء هذا الأمر الملح، نحث بقوة على توفير الدعم الموسع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا سيما تيسير إمكانية الحصول على عناصر مضاعفة للقوة في شكل دعم جوي وبحري.

وحتى مع خوضنا المعركة ضد الإرهابيين الموجودين، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق تركيزنا على تطرف الشباب. فهم السبيل المباشر للإرهاب العالمي. ويجب أن نستعري الانتباه إلى العوامل المساعدة لهذه العملية، خاصة العوامل التي توفر التمويل على المستوى الشعبي، حيث يحدث التطرف. ويجب بذل تلك الجهود ضمن استراتيجية أوسع نطاقا تشمل جميع الدول. وتعمل بلدان شرق أفريقيا أيضا على تعميق التعاون الأمني بطرق ملموسة، إلى جانب برنامجنا للتكامل الاقتصادي. ونحن في كينيا وشرق أفريقيا نتحمل مسؤولياتنا في الحرب العالمية ضد الإرهابيين، ونقف على أهبة الاستعداد للمشاركة مع أي كان ومع جميع الأطراف الراغبة في القضاء على ذلك الخطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جورج إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

الرئيس إيفانوف (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): إن بلدان جنوب شرق أوروبا تواجه تهديدا خطيرا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا.

الرئيس كينياتا (تكلم بالإنكليزية): لقد أحييت كينيا في نهاية الأسبوع الماضي ذكرى الاعتداء الشنيع على مجمع وستغيت التجاري، الذي أسفر عن سقوط ٦٧ قتيلا من ١٣ جنسية. وكان نصف الإرهابيين الذي نفذوا ذلك الهجوم من الأجانب الذين أتوا للقتال إلى جانب حركة الشباب. والمفجع أن أطفالا في كينيا والمنطقة ينضمون أيضا إلى تجمع المقاتلين الأجانب.

إن الصعود المقلق للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تعززه أيضا ظاهرة المقاتلين الأجانب. فهو تنبيه لنا تجاه سرعة تطور المنظمات الإرهابية. ولا شك في أن ثمة خطرا أكبر يكمن في المقاتلين العائدين إلى أوطانهم، أو الذين يبحثون عن أماكن جديدة لتنفيذ هجماتهم الإرهابية. هذا هو الخطر الذي نواجهه من قبل المقاتلين والنشطاء الأجانب، الذين قتلوا المئات من مواطنينا في الماضي.

ونحن على اقتناع بأننا يجب أن نتخذ إجراءات قوية وقابلة للتنفيذ، بغية التصدي للمجموعات الإرهابية وظاهرة المقاتلين الأجانب. ويأتي اقتناعنا هذا نتيجة خبرتنا بأن الجماعات الإرهابية تتطور باستمرار إلى أشكال جديدة حسب الفرص التي تتاح لها. فعلى سبيل المثال، قيام تعاون أوثق بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة أدى إلى تعزيز الصلات القائمة مع فروع أخرى لتنظيم القاعدة، مما سمح بزيادة حركة المقاتلين الأجانب والأسلحة. وهو يجدد أيضا قدراتها الاستراتيجية وقدراتها في مجال الاتصالات.

إن الخطر آخذ في الازدياد، ونحن نقف له بالمرصاد. إننا قرييون جغرافيا من معسكرات حركة الشباب الصومالي. ومركزنا كدولة ديمقراطية ينسبها الإرهابيون إلى الغرب يجعلنا

تشخيص المرض الذي نواجهه، ولكن هل هناك علاج؟ أنا واثق من أن العلاج يتكون من ثلاث خطوات أساسية.

أولاً، إن العقبة القانونية المفروضة على عضوية جمهورية مقدونيا المستحقة عن حق في منظمة حلف شمال الأطلسي تشكل أيضاً عقبة خطيرة أمام السلام والأمن والاستقرار في منطقة البلقان. في البداية، سدت الطرق أمامنا في الأمم المتحدة بسبب اسم بلدنا. والآن أغلقت الطرق أمام انضمامنا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بسبب اسمنا فحسب بل وهوية ولغة مواطنينا. والعقبة نتيجة انتهاك القرارين ٨١٧ (١٩٩٣) و ٨٤٥ (١٩٩٣)؛ وانتهاك الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ الذي تم إيداعه لدى الأمم المتحدة؛ وانتهاك الحكم الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عن محكمة العدل الدولية، أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ولتلك الأسباب لم تتمكن من إيجاد حل مقبول للطرفين في السنوات الـ ٢١ الماضية. ولتلك الأسباب أيضاً سادت أجواء من انعدام الأمن والاستقرار في منطقتنا. يمكن لمجلس الأمن الإسهام في إرساء السلام والأمن والاستقرار في منطقة البلقان ويجب أن يفعل ذلك. وأحث المجلس على أن يواصل المطالبة بالاحترام غير المشروط لقراراته، وأتوقع منه ذلك. أتوقع أن يشارك المجلس بغية كفالة احترام حكم محكمة العدل الدولية في قضية مقدونيا.

ثانياً، يجب علينا تسريع وتيرة انضمام جمهورية مقدونيا وبلدان البلقان الأخرى إلى الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي بتأجيل زيادة عدد أعضائه، يحدث فراغاً في ما كان تاريخياً أفقر منطقة جغرافية سياسية. ونعلم جميعاً أن تلك الفراغات تملأ في نهاية المطاف. يجب ألا ينسى الاتحاد الأوروبي أن البلقان جزء من أوروبا وأنه بتأجيل زيادة عدد الأعضاء يحدث مشكلة على أراضيه. من الضروري انضمام جميع بلدان غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن.

فمنطقة البلقان هي الجزء الأول من أوروبا على الخارطة الدموية لما يسمى بالخلافة الإسلامية. ولا بد لي من القول مع الشعور بالقلق إن منطقة البلقان أصبحت بالفعل قاعدة للتطرف ولتجنيد المقاتلين الأجانب الجدد في سبيل الجهاد العالمي. ويتم تجنيد المقاتلين الأجانب من دول البلقان لصالح الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة في فصائل إثنية وطنية بغية تصدير الأيديولوجية الجهادية إلى بلدانهم الأصلية، وبهذا يخدمون الأهداف الجهادية على نطاق أوسع. إن أحداً لا يستطيع أن يخبر على وجه اليقين عن العدد الدقيق للمقاتلين الأجانب من منطقة البلقان الذين يشاركون في العمليات العسكرية في العراق وسوريا. فأعدادهم تتزايد باستمرار، ولم يعد بوسعنا تقديرها. ومن بينهم جهاديون جاهزون للقيام بعمليات عسكرية دفاعية وهجومية في سبيل الجهاد.

ويؤدي تفاعلهم مع المقاتلين الأجانب إلى إيجاد هيكل متعدد الجنسيات يشكل مخاطر وأخطار. لديهم شبكة خارجية من المؤيدين في الغرب. ولديهم القدرة على التخطيط لشن هجمات ضد الغرب ومصالحه ودعمها وتنفيذها. وقضى بعضهم هناك مدة تصل إلى ثلاث سنوات؛ وينضم آخرون إليهم الآن. يذهب البعض ليمكث هناك، لكن يرجح أن يعود البعض الآخر إلى البلقان. وحينما يعودون، سيحضرون معهم كراهيتهم للتنوع وأيديولوجيتهم المدمرة، التي ستصيب مجتمعاتنا ودولنا الضعيفة.

لا تعد منطقة البلقان، في الوقت الحاضر، قاعدة عمليات للشبكات الإرهابية الدولية. بيد أننا يجب أن ندرك أن هذا ليس تهديداً مؤقتاً بل تهديد دائم يجب أن نتأهب للتصدي له. يجب علينا ألا نستبعد السيناريوهات المريضة والتهديدات اللفظية من المقاتلين الأجانب لإنشاء ما يسمى بالخلافة في البلقان، وألا نعتبرها دربا من دروب المستحيل. نحن نتعرض لتهديد مستمر لا منطقتنا ولا بلداننا مستعدة لمواجهته. هذا هو

إن التهديد الإرهابي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب مصدر قلق بالغ. يثير التراع في سوريا والعراق على نحو متزايد قلق الشعوب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في كندا.

(تكلم بالإنكليزية)

إن وجود عدد كبير من المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق لا يؤدي فحسب إلى تفاقم الحالة الأمنية الإقليمية الخطيرة بالفعل، إنه ينطوي بالنسبة لنا على خطر احتمال عودة الأفراد إلى أوطانهم وقد اكتسبوا المعرفة والخبرة بشأن الأنشطة الإرهابية لتحفيز آخرين وتجنيدهم ويحتمل لتنفيذ هجمات.

تتخذ كندا إجراءات في هذا الشأن. قدمنا في عام ٢٠١٣، قانون مكافحة الإرهاب، الذي أرسى جرائم جنائية جديدة تتعلق بمغادرة كندا أو محاولة مغادرتها لأغراض إرهابية. كما ستتيح لنا التعديلات الأخيرة على قانون الجنسية إلغاء المواطنة للمواطنين ذوي الجنسية المزدوجة وعدم منح الجنسية للمقيمين الدائمين المدانين بارتكاب جرائم الإرهاب. كما نستخدم الأدوات الموجودة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة تهديدات المقاتلين الأجانب، بما في ذلك إلغاء جواز السفر، وإدراج الكيانات الإرهابية في القوائم. بموجب القانون الجنائي ودعم مبادرات بناء القدرات في الخارج. وبينما نمضي قدماً، ندرس كيفية تعزيز كل تلك الأدوات وغيرها. بالطبع، لا يمكن منع الإرهاب والجريمة لأغراض إرهابية من خلال الإجراءات الأمنية وإنفاذ القانون وحدهما، كما أقر المجلس.

(تكلم بالفرنسية)

لا بد كذلك من دعم جهود الوقاية لمكافحة التطرف العنيف قبل أن يصبح بعض الأفراد من المقاتلين الأجانب.

(تكلم بالإنكليزية)

ثالثاً، نعتقد أنه من الضروري إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب في بلدان غرب البلقان للعمل على تحديد التهديدات الإرهابية وتقييمها وكفالة التنسيق التنفيذي مع مركز واحد من شأنه رصد التهديدات والأهداف الإرهابية على المستوى الإقليمي. كما سيضطلع المركز بكفالة التعاون التنفيذي بشأن معلومات الاستخبارات عن الجماعات الإرهابية، وشبكاتهم ومواقعهم وقدراتهم ونواياهم. ومن شأن ذلك أن يوفر الإنذار المبكر والوقاية وتنسيق الأنشطة فيما بين دوائر إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات.

لم يعد هناك أي عذر لعرقلة المبادرة بشأن الاتحاد الأوروبي والتكامل الأوروبي الأطلسي. إن منطقتنا ضعيفة، وكذلك أوروبا. من الضروري تعزيز المؤسسات في جميع بلدان غرب البلقان من خلال تمويل برامج اجتثاث التطرف ودحره من أجل ضمان الوقاية المبكرة ونشر التدابير المضادة من خلال البرامج وخطط العمل. لا نمتلك القدرة على الاستجابة والتصدي لهذا التهديد وحدنا. قدرتنا المالية محدودة. لذا نحن بحاجة إلى شركاء لبناء القدرات ومواجهة التطرف العنيف. يمكننا حرمان الجماعات الإرهابية من أحد مواردها الذي تعتبره أتمنيتها - المجندين الجدد - من خلال تقليص التعاطف والدعم للتطرف. يجب أن نتحلى بالمسؤولية. يجب علينا أن نساعد بعضنا البعض. إن استقرار كل دولة وأمنها حلقة وصل هامة في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني الآن أن أعطي الكلمة

لدولة السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا.

السيد هاربر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني ما أبداه مجلس الأمن من قيادة. كما نشكركم، السيد وزير الخارجية كيري، وكذلك الرئيس أوباما، على عقد هذه الجلسة ودعوة البلدان الأخرى أيضاً.

فالمدنيون الأبرياء هم ضحايا عنف بلا رحمة. والتهديد خطير، ويستدعي استجابة جدية. وهذا واجب يقع على كاهلنا، نحن المجتمع الدولي. وهو أيضا السبب الذي من أجله قررت الحكومة الهولندية اليوم زيادة دعمها للجهد الدولي لوقف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بتوفير الوسائل العسكرية. فإننا سنقدم طائرات ف-١٦ لتنضم إلى القتال ضد ذلك التنظيم، وعلاوة على ذلك، سنوفر التدريب العسكري والمشورة. وبالإجمال، سننشر ٣٨٠ رجلاً وامرأة.

في السنة الماضية، وفي إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، أطلقت هولندا والمغرب مبادرة مشتركة لصياغة ممارسات جيدة في معالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي الاجتماع الوزاري للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب أمس، قدّمنا النتيجة: مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية المركّزة على كل جانب لخطر المقاتلين الأجانب. وهذه التوصيات لا تغطي استجابات مكافحة الإرهاب فحسب، بل الجهود الوقائية أيضا. وهولندا، بصفتها رئيساً مشاركاً للفريق العامل التابع للمنتدى، والمعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ستعزز اعتماد ممارسات جيدة، ونحن منفتحون على العمل بنشاط مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشركاء هذه المنظمة بشأن هذه المسألة الهامة.

إنّ نظام جزاءات الأمم المتحدة أساسي لمعالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. والجزاءات أداة هامة لحرمان المنظمات الإرهابية والمقاتلين من مصادر التمويل، ومن الممكن تشديدها. ولكن يجب تنفيذها ورصدها بصورة ملائمة، وإلاّ لن تكون فعالة عمليا. وإنني أعتقد أنه ينبغي لنا على صعيد الأمم المتحدة أن ندقق في ما إذا كان من الممكن تعزيز الرصد والمساعدة التقنية للدول الأعضاء. ومن الحيويّ أن يتصرف المجتمع الدولي بصورة مشتركة بشأن هذه المسألة. والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتُّخذ اليوم وشاركت هولندا في

وأود أن أذكر بأنه في كندا، تعمل وكالات الأمن والاستخبارات بشكل جيد، تعمل بشكل جيد تحديدا مع مجتمعاتنا الإسلامية، في تحديد تلك التهديدات. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نتبع التمويل المقدم للإرهاب ونوقفه حيثما أمكن.

ويسر كندا أنها كانت من بين مقدمي القرار ٢١٨٧ (٢٠١٤) اليوم وأنها تدعم الجهود الرامية إلى تحسين الاستجابة الدولية لظاهرة المقاتلين الأجانب. كما سنواصل العمل مع حكومة الولايات المتحدة وحكومة العراق وأصدقائنا وحلفائنا الآخرين بشأن مجموعة من المساعدات الإنسانية والسياسية والعسكرية للذين يكفحون هذه الظاهرة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذ أعطي الكلمة لدولة السيد مارك روت، رئيس وزراء مملكة هولندا، أود أن أعرب عن اعتذاري لرؤساء الوزراء الآخرين ولصديقي العزيز دولة السيد بنكيران، رئيس الحكومة المغربية لأنني دعيت لاجتماع بشأن سوريا. وستتولى السفارة باور الرئاسة باعتبارها عضوا من أعضاء حكومة الرئيس، ويشرفني أن أنقل إليها الرئاسة. ونحن ممتنون للغاية لمشارككم جميعا وبياناتكم القوية.

بكل سرور، أعطي الكلمة الآن لدولة السيد مارك روت، رئيس وزراء مملكة هولندا.

السيد روت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن التهديد المباشر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب يشغلنا جميعا. وأمننا الدولي والقومي على السواء في خطر. وباعتبارنا بلد منشأ لهؤلاء المقاتلين، رفعت هولندا مستوى الإرهاب بها إلى ثاني أعلى مستوى له منذ ١٨ شهرا. يتأثر أمننا القومي مباشرة بهذه المسألة. لكن الأمر الأكثر مدعاة للقلق من ذلك كله هو الحالة في مناطق النزاع ذاتها.

تولت السيدة باور الرئاسة.

والتسامح والانفتاح، وهو ما فتى يقوم به أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس، في إطار برامج التعاون الديني مع العديد من الدول العربية والأفريقية الشقيقة.

إنَّ المغرب يعبر عن استعداده لتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الجيدة التي طوَّرها في إطار استراتيجيته الوطنية متعددة الأبعاد لمحاربة الإرهاب. وقد لمسنا فعالية ونتائج هذا التعاون مع دول تربطها بالمغرب علاقات شراكة وتعاون في هذا المجال. ويواصل المغرب المستهدف من قبل جماعات المقاتلين الإرهابيين الأجانب اتخاذ إجراءات عملية وموائمة لمواجهة هذا التهديد. ويستند في ذلك إلى الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمحاربة الإرهاب. ويُعتبر تفكيك خلايا التجنيد وإيصال المقاتلين إلى مناطق النزاعات المسلحة نتيجة مباشرة للتعبة الدائمة للسلطات المغربية. كما أنَّ الحكومة المغربية اعتمدت الأسبوع الفائق مشروع قانون جديد لدعم وتقوية الجهود الوطنية للتهديد الذي يشكله أولئك المقاتلون في إطار مقاربة شمولية ترمي إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، وتنشيط الالتزام المبكر والمتواصل بدعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ومن ضمنها المظاهر الجديدة لهذا التهديد. ولم يدخر المغرب جهداً للمشاركة في تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي وما بين الإقليمي، على أساس يكمل ويدعم الجهود الدولية الحالية للتصدي للتهديد الذي يشكله حالياً المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

واستشعاراً من المملكتين المغربية والهولندية بالتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، فقد بادرتا إلى إطلاق مبادرة في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مكنت انعقاد ثلاثة اجتماعات للخبراء في لاهاي ومراكش ومركز هداية في الإمارات العربية المتحدة، خلصت بالأمس إلى اعتماد المنتدى لمذكرة لاهاي - مراكش حول الممارسات

تقديمه، يبعث برسالة قوية مفادها أننا نقف متكاتفين لمجابهة الخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد عبد الإله بن كيران، رئيس حكومة المملكة المغربية.

السيد بن كيران (المغرب): السيدة الرئيسة، إذا كانت ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست حديثة العهد، وشهدتها مناطق أخرى كأفغانستان وشمال أفريقيا، فقد أخذت أبعاداً خطيرة، خصوصاً في سياق الأزميتين السورية والعراقية. وهذه الظاهرة التي بدأت كتهديد محلي ومحدود النطاق، أصبحت اليوم خطراً بالنسبة لدول المصدر والإقامة والعبور والوجهة والعودة. لذا، فإنَّ هذا الاجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن يأتي تنويعاً لكل المبادرات المحلية والإقليمية والدولية، لإقرار إجراءات عملية خاصة بمواجهة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

لقد عبأت الأسرة الدولية جهودها لتشكيل ردٍّ موحد وحاسم من أجل التصدي لتبعات هذا التهديد وانعكاساته الخطيرة، وذلك وعياً منها لخطورة هذه التطورات. وتجلى ذلك في قرار مجلس الأمن المتخذ في آب/أغسطس، واجتماع جدة ومؤتمر باريس وقرارات جامعة الدول العربية. والتصدي لهذه الظاهرة لا يمكن أن يقتصر على المقاربة الأمنية فقط، لأنَّ الأمر يتعلق بمسألة بالغة التعقيد، يستوجب تدبيرها استراتيجية تدمج مراحل التطرف والاستقطاب والتجنيد والقتال والعودة، بما في ذلك إعادة الإدماج. وتتطلب هذه الاستراتيجية كذلك تحمُّل دول المصدر والإقامة والعبور مسؤولياتها، فضلاً عن أنه من اللازم الرجوع إلى الأسباب التي جعلت مثل هذه الظاهرة تنتشر بهذا الشكل في منطقة لم تكن تعرفها إطلاقاً. وهذه الظاهرة التيل يمكن ربطها بدين معين، تستدعي نبد كل أشكال التطرف والعنف، من خلال نشر مبادئ الاعتدال

وتبين الحوادث المأساوية التي تتكشف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أخطار عدم إشراك الشعوب في حكم بلدانها. وحينما تترك النزاعات بدون كايح، قد تنتشر الحروب الأهلية عبر الحدود. ويؤدي تدفق المقاتلين الأجانب إلى تدهور حالة هشة بالفعل في البلدان المعنية. وندين بشدة الأعمال الإرهابية الإحرامية التي يرتكبها مواطنو أوروبا ومواطنو البلدان الأخرى. وستتخذ تدابير قوية لمنعهم من السفر إلى مناطق النزاع.

ووضعت حكومة النرويج استراتيجية لمكافحة نزعة التطرف لدى المقاتلين الأجانب العائدين إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ولدينا نهج تتخذه الحكومة بكاملها في إطار خطة وطنية تشمل مستويات المجتمع كافة. ويحرم الإرهاب والأعمال ذات الصلة بالفعل بموجب قوانين النرويج. وفي تموز/يوليه، قدمنا مشروع قانون بشأن التدابير الرامية إلى وقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى المناطق التي تمر بتراعات. وعلينا أيضا أن نوقف التدفقات المالية إلى تلك الجماعات. ويلزم وضع التشريعات ذات الصلة. ولا بد من تبادل المعلومات بصورة فعالة. كما أن علينا أن نعالج المشاكل الأساسية التي تغذي التطرف والإرهاب. ولنعمل بأناة لزيادة التفاهم والتسامح فيما بين المجموعات.

ويجب علينا جميعا أن نتخذ موقفا صارما ضد خطاب الكراهية. وشعرت بتشجيع كبير إذ شهدت مؤخرا حشودا كبيرة للناس من جميع الخلفيات في شوارع أوسلو. وكانوا يستجيبون للدعوة إلى التظاهر ضد التطرف. وصاغ رسالتهم المحددة أحد منظمي المظاهرة من الشباب المسلم بالقول: "إن إسلام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ليس الإسلام الذي أعتنقه".

وتشارك النرويج في التعاون الدولي وجهود بناء القدرات لمنع النزعة إلى التطرف والتطرف العنيف. ونؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ويمكن للانتهاكات الجسيمة لحقوق

الجيدة لردّ شمولي وأكثر فعالية لمكافحة هذه الظاهرة بكل أبعادها الأمنية والقضائية المرتبطة بالفكر المتطرف والعنيف.

إنّ إشارة القرار الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم ٢١٧٨ (٢٠١٤) إلى هذا الجهد المبذول من قبل المغرب في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، تشجعنا على مواصلة العمل من أجل مساعدة الدول المعنية والمهتمة على الاستعانة بالخبرات والممارسات الجيدة لوثيقة لاهاي - مراكش، للوفاء بالتزاماتها بموجب هذا القرار. وفي هذا الإطار، سيستضيف المغرب في مراكش خلال شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل، الاجتماع الافتتاحي لمجموعة العمل التي تمّ إحداثها في إطار المنتدى، والذي ستعقبه اجتماعات متعددة للخبراء، نتمنى أن تحضر كلها لتأمين مساهمة أجهزة الأمم المتحدة المعنية في مكافحة الإرهاب والتطرف والعنف، للعمل على تنشيط مقتضيات اتخاذ هذا القرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة إيرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج.

السيدة سولبيرغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إنّ الوحشية غير المسبوقة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وطموحاته الإقليمية تشكل تهديداً للجميع حول هذه الطاولة. فعلى أن نعمل معا للقضاء على الجذور التي تسمح لمثل هذه الجماعات المتطرفة بالوجود. ومن الأساسي حشد الفئات المحلية، والمجتمع المدني والحكومات في القتال ضد الإرهاب. وإنني أرى أمامي ثلاث مهمات: أولاً، يجب محاربة الإرهاب في العراق وفي المنطقة على نطاق أوسع؛ ثانياً، إننا بحاجة إلى تعاون دولي أوثق في القتال ضد الإرهاب؛ وثالثاً، يجب محاربة التطرف على أرضه في بلداننا

وأشكر الرئيس أوباما على قيادته ومبادرته.

وشهدت هذه الآفة العالمية زيادة غير مسبقة في الأوقات الأخيرة. وأسفرت عن مستويات جديدة للوحشية التي صدمت ضمير أعضاء المجتمع الدولي. ويهدد الإرهاب أساس سيادة القانون ويؤدي إلى تقويض حرمة الحق في الحياة والحقوق والحريات الأساسية الأخرى المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الوطنية والدولية المختلفة لحقوق الإنسان.

إن ترينيداد وتوباغو، باعتبارها تؤمن إيماناً جازماً بقدره الأمم المتحدة على الإسهام في تسوية المشاكل الدولية، مثل الإرهاب، فإنها فحست نص القرار. ونرى أن القرار، بالرغم من بعض العيوب، يوفر منبراً مفيداً لإطلاق تعاون دولي أكبر في مكافحة الإرهاب، المتفق عالمياً على أنه جريمة ضد الإنسانية.

ويكتسب التعاون على الصعيد العالمي في مكافحة الإرهاب أهمية بالغة للدول الصغيرة، مثل بلدي. ومع أن حكومة بلدي أنفقت موارد مالية هائلة وقامت بتدريب مجموعة من موظفي الجيش وإنفاذ القانون في مسعى منها لحماية مواطنينا وتأمين حدودنا والمنشآت الصناعية من الأعمال الإرهابية، فإنني أدرك ضرورة تعزيز قدراتنا لمكافحة التطرف العنيف، الذي يمكن أن يؤدي إلى تقويض ديمقراطيتنا وأسلوب حياتنا. ولذلك، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة لهذا القرار التاريخي، ستسعى ترينيداد وتوباغو للاستفادة من آليات التعاون مع الدول الأعضاء، سواء بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف أو في سياق ترتيبات أخرى، من أجل تحسين قدرتنا على مواجهة الإرهاب في المناطق المختلفة.

وذكرت فخامة رئيسة الأرجنتين الشواغل حيال القدرات. ولئن كانت الأرجنتين دولة كبيرة، فإننا دولة صغيرة، وقد لا يحظى العديد منا بنفس القدرات المتاحة للدول الكبيرة. وقالت ممثلة الأرجنتين إن بلدها لا ينتج أسلحة -

الإنسان أن تغذي الإرهاب. واتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وسيادة القانون أمور يعزز كل واحد منها الآخر.

وشاركت النرويج في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذته المجلس اليوم. ويشكل التمثيل الواسع دليلاً على الوحدة والإلحاح المعرب عنهما هنا. واليوم، نحن نوجه رسالة واضحة من هذه القاعة مفادها أن علينا جميعاً أن نضطلع بدورنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة كاملا بيرساد - بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيرساد - بيسيسار (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): خلال فترة الساعتين و ٤٥ دقيقة الماضية، ظللنا نعرب عن التزامنا بمكافحة الإرهاب. ولكن اطلب من زملائي الوقوف للحظة مع التزام الصمت فيما نعرب عن تعازينا لجميع من فقدوا أرواحهم أو ممتلكاتهم أو أسرهم بسبب هؤلاء الإرهابيين.

واتخذت ترينيداد وتوباغو القرار بالمشاركة في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) على أساس التزامنا بمساعدة المجتمع الدولي في تقديم الإغاثة إلى جميع السكان في مختلف أجزاء العالم الذين شهدوا دمار مجتمعاتهم وقتل أسرهم واغتصاب نسائهم وتيتم آلاف الأطفال على أيدي الإرهابيين. ونسلم بأنهم لا توجد أي دولة، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، متقدمة النمو أو نامية، بمأمن من آفة الإرهاب. وسيدكر الكثير من الناس أنه قبل أكثر من عقدين تمكنت ترينيداد وتوباغو من النجاح في مكافحة محاولات جماعة إرهابية الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في ذلك الوقت.

ونحن أيضاً ننتج أسلحة. ومن حسن الطالع، أن لدينا الطاقة. ونحن دولة صغيرة للغاية سكاها ٣,١ ملايين نسمة. ولذلك تقف قدراتنا حائلاً دون الامتثال لتلك الالتزامات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي.

السيد فان رومبوي (المجلس الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتقديم الشكر للرئيس أوباما ولجميع أعضاء مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة.

ويمثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديداً مروعاً للأمن ليس في سوريا والعراق وحدهما، وخارج منطقة الشرق الأوسط، يشكل تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً تهديداً خطيراً لنا جميعاً.

يجب علينا الاستجابة بشكل مشترك، من خلال اتخاذ إجراءات مباشرة لتدمير القدرتين العسكرية والاقتصادية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، عن طريق زيادة دعمنا للبلدان المتضررة، ووقف انضمام المقاتلين الأجانب للتنظيم. ومما لا شك فيه أن داعش ستصور أي شيء نقوم به بأنه حرب على الإسلام، ولكن هذه معركة مشتركة ضد الوحشية والهمجية. لذلك، تكتسي التصريحات العلنية لقادة الدول الإسلامية أهمية.

ونحن نجتمع هنا اليوم، تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمشد قواها لقتال داعش. وتعرض مواقعها لهجوم دولي. لقد تكلمت جامعة الدول العربية بشكل واضح، ويشارك العديد من أعضائها في هذه الأعمال، إلى جانب الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. وقد أيد المجلس الأوروبي الشهر الماضي، وهو جمعية تضم ٢٨ رئيساً ورئيس وزراء، قرار فرادى الدول الأعضاء بتقديم عتاد عسكري إلى العراق. وتمشيا مع التدابير التي أيدها مجلس الأمن الآن، فإننا اتفقنا أيضاً على استخدام نظم الجزاءات الحالية بشكل أكثر فعالية.

ونشير إلى تلك الشواغل بالقول إننا نؤيد القرار تأييداً كاملاً. وعلى وجه الخصوص نولي اهتماماً للحكم الذي مفاده أنه يمكن للدول أن تمتثل بدرجات متفاوتة، حسب قدراتها. ولذلك، إذ نلتزم بتنفيذ القرار، فإننا نسعى لترتيبات شراكة في إطار أسرة الأمم المتحدة لبعض المسائل التالية: إجراء التحقيقات الجنائية أو الإجراءات المتصلة بتمويل الأعمال الإرهابية أو دعمها، وجمع الأدلة لمحاكمة الإرهابيين، وتبادل المعلومات لرصد عبور المقاتلين الإرهابيين الأجانب، واتخاذ تدابير أخرى لتقديم من يعتزم ارتكاب أعمال إرهابية إلى العدالة، سواء كانوا مقاتلين أجانب أو محليين.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن بلدي اتخذ بالفعل العديد من الخطوات التشريعية والإدارية في مكافحة الإرهاب، لأننا كنا ضحايا للأعمال الإرهابية في عام ١٩٩٠. ووضعنا قانوناً لمكافحة الإرهاب. ولدينا بالفعل عمليات مراقبة للحدود فيما يتعلق برفع بصمات الأشخاص الداخلين إلى البلد. ولدينا مناطق تتعامل مع نظم وحدة الاستخبارات المالية والامتثال لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي تعالج كامل مسألة تمويل الإرهاب، فضلاً عن العديد من الآليات الإدارية والتشريعية الأخرى. وسنكون بحاجة إلى دعم شركائنا في أسرة الأمم المتحدة لكي نتمكن من الامتثال الكامل للقرار وتنفيذه.

ونأمل، بالعمل بصوت واحد بشأن هذه المسألة، أن يبدى جميع أعضاء مجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الدائمون، نفس روح الوحدة وأن يسعوا إلى معالجة المسائل المتعددة التي تواجه المجتمع الدولي لكي يتحقق بشكل كامل وعد ميثاق

إننا نعلم بأن ذلك سيشكل مسعى عظيما. وتتطلب الهزيمة الاستراتيجية لداعش تصميمًا، وانخراطا ووحدة في الأجل الطويل من جانبنا جميعا. إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد للقيام بدورهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد إيو دي روبرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

السيد دي روبرو (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس أوباما وجميع أعضاء مجلس الأمن.

لقد أدرك بلدي، بلجيكا، منذ وقت مبكر جدا نطاق التهديد الذي تشكله ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والحاجة إلى استجابة جماعية لها. ولهذا السبب، بدأت حكومي في تعزيز التبادلات بين أكثر البلدان المعنية في الاتحاد الأوروبي وأجرت اتصالات مع بلدان خارج أوروبا، ولا سيما في الشرق الأوسط، بشأن هذه المسألة.

وفي بلجيكا نفسها، اتخذت تدابير وقائية محددة، وكذلك تدابير لملاحقة المسؤولين عن هذا التهديد. وزاد من عزيمتنا، الهجوم على المتحف اليهودي في بروكسل، كما أشار إلى ذلك السيد فان رومبوي للتو، الذي وقع في ٢٤ أيار/مايو، وقتل خلاله بوقاحة أشخاص بدم بارد.

إن أدوات مكافحة آفة التطرف متوفرة. ويجب علينا الاستفادة الكاملة من خدمات استخباراتنا الوطنية، ومكتب الشرطة الأوروبي، والإنتربول، وأدوات شينغن وهيئات وكيانات الأمم المتحدة. وتشمل بعض الأولويات معاقبة أعمال الإرهاب، بدون تردد، وأولئك الذين يساعدون الإرهاب بأي شكل من الأشكال، وأولئك الذين ينشرون الكراهية، وحماية سكاننا، وأولئك الذين استدرجوا أو يمكن استدراجهم لهذه الإيديولوجيات القاتلة، والذين يمكن علاجهم؛ وضمان ألا يتسبب أولئك الذين لا يستطيعون ألا يمكن علاجهم في وقوع

وسنعمل على منع التدفقات المالية وتدفق السلاح لداعش، ووقف عائدات النفط غير المشروعة.

يجب علينا أيضا أن نسعى جاهدين إلى تعزيز صمود البلدان المتضررة والمنطقة القريية منها. إن ديناميات العنف تنشر عدم الاستقرار في كل الاتجاهات، في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. والحكومة العراقية الجديدة بحاجة لحشد دعم جميع العراقيين. ويجب استمرار الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي للصراع في سوريا. إن حكومات الاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة البلدان في المنطقة فيما يخص ضمان أمني الحدود والطيران، إلى جانب بناء القدرة على مكافحة الإرهاب. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين، ومساعدة البلدان على توفير المأوى للاجئين.

ومع ذلك، يجب أن تجري الحملة أيضا في بلداننا. فلا يمكننا السماح لمواطني أوروبا أو أفريقيا أو آسيا بالانضمام إلى صفوف داعش. ويمثل المقاتلون الأجانب أيضا تهديدا خطيرا للأوطان التي أتوا منها. وفي بروكسل، مسقط رأسي، قتل ثلاثة أشخاص أبرياء في المتحف اليهودي، في وقت سابق من هذا العام من قبل أحد المجاهدين العائدين. ويجري إحباط المؤامرات.

ويجب علينا تحديد جهودنا المبذولة لمنع التعصب والتطرف في مدننا. ويجب أن نتعاون بشكل أفضل في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالاستخبارات والشرطة والقضاء، لتعقب الإرهابيين. وفي هذا السياق، يسرع الاتحاد الأوروبي العمل فيما يخص سجله الخاص بأسماء الركاب. وهو يتعلق بكشف وتعطيل رحلات السفر المشبوهة. وسيتم التحقيق مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومحاكمتهم وإدانتهم.

يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار اليوم ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جعل السفر إلى الخارج لأغراض إرهابية، جريمة جنائية.

الأجانب، والذي سيقطع أشواطاً بعيدة فيما يخص التصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بوصفه يمثل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن قرارنا ومناقشتنا اليوم، سيعززان التعاون بين جميع الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف.

لقد زادت كثافة التهديدات الإرهابية خلال العقد الماضي، وتجد الأنشطة المتطرفة من أي نوع كانت، وفي أي مكان، تربة خصبة في الأوضاع السياسية غير المستقرة، وعدم وجود فرص اجتماعية واقتصادية.

ومشكلة الإرهاب معقدة وتتطلب تنسيق الأنشطة وتوزيع الاهتمام بجميع جوانبه بالتساوي، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. والأسباب الجذرية للإرهاب متعددة وواسعة النطاق. وهي تشمل التعصب الديني، والإقصاء الاجتماعي، وخاصة للأقليات العرقية والدينية؛ والوصول غير المتكافئ للتعليم وانعدام فرص العمل والفرص الاقتصادية.

ومكافحة الإرهاب ستكون صعبة وطويلة، والتدابير العسكرية وحدها لن تكون كافية. وثمة حاجة إلى نهج متعدد الأبعاد، ولذلك، نرحب باتخاذ هذا القرار اليوم. إن حظر تجنيد ونقل المقاتلين الأجانب المحتملين بموجب القوانين الوطنية، والسيطرة على تدفقات المال والأسلحة وإشراك المجتمعات المحلية في التصدي للتطرف ليس سوى جانب من التدابير المتعددة الأوجه التي يوفرها القرار.

وصربيا، أيضاً، واجهت مشكلة المقاتلين الأجانب. ففي أواخر التسعينيات من القرن الماضي، انضم مقاتلون متطرفون إلى الانفصاليين في المقاطعة الصربية الجنوبية كوسوفو. واليوم، يقوم دعاة متشددون، بأعداد متزايدة، بالوعظ في منطقة راشكا في جنوب غرب صربيا وفي كوسوفو في المراكز الدينية التي تمول من الخارج، كما يقومون بتجنيد الشباب للقتال في حروب دينية مزعومة. وبلدي يبذل جهوداً حثيثة لمواجهة

أية أضرار؛ وأخيراً ترسيخ وتعزيز قيمنا الديمقراطية، وسيادة القانون والتسامح وعدم التمييز.

واقترانا بالقضاء على أي عمل إرهابي، يجب علينا أيضاً معالجة بعض الأسباب الجذرية للتطرف: المتمثلة في حالات القهر والظلم والكيل بمكيالين وعدم المساواة بشكل متزايد. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من تدخلاتنا السابقة في مختلف المناطق حول العالم. ويجب أن نتساءل عن الكيفية التي ساعدنا بها السكان بعد تدخلاتنا العسكرية، خاصة أولئك السكان الذين شهدوا التدخلات السابقة التي كانت عنيفة للغاية. هل اتخذنا التدابير اللازمة لتعزيز ازدهارهم وتعليمهم وسلامهم المتوازن؟

ومكافحة الإرهاب هي أيضاً حرب من أجل القيم. وهي معركة هم المجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فإننا نرحب، وأرحب بالنيابة عن بلدي، بالقرار الذي اتخذ اليوم في المجلس (القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤))، الذي نؤيده بالكامل، وشاركنا في تقديمه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ايفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين شكركم سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة مجلس الأمن هذه لمناقشة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب على السلم والأمن الدوليين، وهي قضية تكتسي أهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري الخاص للرئيس أوباما على ترؤسه أعمال المجلس في وقت سابق من اليوم، وتوفير الزخم والحاذية للرسالة التي نود إيصالها.

إن صربيا، وهي إحدى الدول المقدمة للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ترحب باتخاذ هذا القرار المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين

بالمناطق القبلية لاجتثاث الإرهابيين وتخفيف منابع تمويلهم. ونعرف بحكم التجربة أنه بغية تنفيذ جداول أعمالهم المقيتة، تستخدم الجماعات الإرهابية استراتيجيات متطورة وتقنيات حديثة وترصد نقاط الضعف في البنية التحتية. ومواجهة ذلك الوحش المتعدد الرؤوس تتطلب أن تكون استجاباتنا سريعة وشاملة ومتناسبة. وفي الوقت نفسه، لا بد أن تكون أعمالنا متوافقة مع القانون الإنساني الدولي وأن يرسخ تعاوننا في المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وباكستان ترى أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليس لهم أي مصلحة في سلام واستقرار المنطقة التي يعملون فيها. وتزدهر أنشطتهم في بيئة الانفلات الأمني ومقاومة كل جهد صوب السلام والمصالحة. وكثيراً ما يصبحون نواة يلتف حولها التطرف الراديكالي العنيف ويزدهر. ولا بد للمجتمع الدولي من مواجهة تلك التهديدات بطريقة شاملة وفعالة، بما في ذلك عن طريق حل النزاعات التي تغذيها. وترجع تنشئة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ووجودهم إلى المناخ السائد وحالة الأمن. وبينما نقاتلهم، ينبغي لنا أيضاً التركيز على نهج وقائي لوقف نموهم.

ومن الواضح أنه لا بد من توفر الإرادة الجماعية والجهود التعاونية لمواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ويتعين على جميع الدول أن تتخذ إجراءات مضادة صارمة على المستويات الوطنية. وفي نفس الوقت، تعد التدابير التعاونية ضرورية نظراً لطبيعة ذلك التهديد العابرة للحدود. وفي هذا السياق، فإن تبادل المعلومات والخبرات وبناء القدرات ذات الصلة للدول بناء على طلبها، بالتالي، يكتسي أهمية كبيرة.

وباكستان، كعهدنا دائماً، مستعدة للإسهام في الجهود الدولية لمواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون

تهديد الإرهاب. فغسل الأموال وتمويل الإرهاب محظوران منذ فترة طويلة، وجاري تعديل القانون الجنائي ليتضمن عقوبة السجن المشدد للمقاتلين الأجانب ومجنديهم ومموليهم.

ختاماً، أود أيضاً أن أكرر استعداد بلدي لتعزيز التعاون مع جميع البلدان المنطقة وخارجها وتنسيق أنشطتنا وفقاً لذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سرتاج عزيز، وزير الخارجية ومستشار رئيس الوزراء للأمن القومي والشؤون الخارجية في جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد عزيز (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيس لاتخاذ مبادرة جديدة بالثناء لعقد وتروؤس هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. فهذه الجلسة تركز الاهتمام بشكل حاد على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ذلك البعد الطارئ والخطير للإرهاب. ونحن نؤيد بالكامل القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ اليوم. وقرارات المجلس تأتي في حينها لتعبئة الإرادة السياسية الدولية، حيث يتصاعد خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب بسرعة.

الإرهاب هو آفة بشرية. ونحن ندينه بكل أشكاله ومظاهره. ومعرفة المجتمع الدولي ضد الإرهاب تكتسي أهمية بالغة للحفاظ على السلام والأمن في العالم. وليست هذه حرباً تخوضها دولة واحدة أو دولتين أو حتى منطقة واحدة أو منطقتين؛ بل إنها تمتد عبر العالم. ونذكر جميعاً أن الحرب أضحت أكثر تعقداً وديناميكية. والعدو ينتشر في كل مكان وقاتل.

وخلال السنوات العديدة الماضية، دفعت باكستان ثمناً باهظاً بالدم والموارد في الحرب ضد الإرهاب. فقد سقط أكثر من ٥٠٠٠٠ شخص، بما في ذلك الآلاف من قوات الأمن، ضحايا الإرهاب. وعزمننا على محاربة الإرهاب متين. وإذا أنكلم الآن، فإننا بصدد تنفيذ عملية شرسة في وزيرستان الشمالية

الأجانب. وتتطلع أيضاً إلى استعراض ومشاركة أوسع نطاقاً بهدف صقل نهجنا للتعامل مع ذلك التهديد عبر الإقليمي.

ولا يسعنا إلا أن نرحب بجلسة اليوم، وقد شاركنا في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يحدد الجوانب السياسية والقانونية والعملية للاستجابة الدولية الملائمة للإرهاب.

مع ذلك، ترى الجزائر أنه سيكون من الخطأ الفادح اعتبار أن المهمة قد أنجزت باتخاذ ذلك القرار المهم اليوم والالتزامات الجديدة المنبثقة عنه. وكان من رأي الرئيس بوتفليقة دائماً أن مكافحة الإرهاب ودحره يعني الالتزام بنهج قوي طويل الأجل في تنفيذ استراتيجية فعالة متعددة الأوجه.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب قضية خطيرة يجب معالجتها بشكل خاص، غير أنها تبقى مجرد جانب واحد للإرهاب، أو إن جاز لي التعبير، فهي أحد مخالف الإرهاب. والتصدي للإرهاب يعني أن تؤخذ في الاعتبار كل المخالب الأخرى لتلك الظاهرة الضخمة، من خلال وضع استراتيجيات شاملة للتصدي لها على المستويات المحلية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وهذا يعني بالتأكيد النظر في كل التدابير التي يمكن اتخاذها لكبح الإرهاب - وقف التجنيد، وتعطيل وسائل الدعم المالي، بما في ذلك اختطاف الأشخاص بغرض الحصول على فدية، ومواجهة التطرف العنيف والحيلولة دون نشر التطرف - ويجب ألا نغفل أبداً عن ضرورة منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وإننا نأخذ الكلمة في وقت يرحب بلدي للتو بالعودة الآمنة لاثنتين من دبلوماسييننا، الذين ظلوا في الأسر القاسي قرابة ثلاث سنوات بعد اختطافهم في غاو، مالي، ولكن أيضاً في وقت حزن وحداد بعد قتل اثنتين أخريين، لن ننساها أبداً. فهذا الصباح، تحديداً، تلقينا نبأ الاغتيال الجبان لمواطن فرنسي، بيير إيرفي غوردل، في الجزائر. ونعرب عن تعازينا العميقة ومواساتنا لأسرة وأصدقاء الضحية، وكذلك للحكومة الفرنسية. ونؤكد لهم جميعاً أننا لن نألو جهداً للتأكد من تقديم الجناة إلى العدالة. ولن تنحني الجزائر أمام الإرهاب أبداً

ولنكن بالغي الوضوح. إن الجزائر الجزائر الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونحن نشارك بنشاط في استراتيجية الأمم

تنفيذ المجتمع الدولي لاستراتيجية مناسبة وفعالة أمر لا بد منه لوضع حد لهذا التهديد الجديد للأمن العالمي.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلناها، فإن الإرهاب ما زال يتفشى بأشكال جديدة وأكثر تطوراً، وخاصة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، حيث الحالة مقلقة للغاية، وحيث ينشط تنظيم بوكو حرام والشبكات العديدة المخفية والسرية. إن التطور السياسي للعالم، وتطوير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، فضلاً عن وجود الصراعات الجديدة الأكثر تعقيداً والمتعددة الأبعاد، هو ما شجّع الحركات الإرهابية على تحسين طرائق عملها. يمكن أن يُضاف إلى ذلك في غالب الأحيان تفسيرها غير الصحيح للدين وإساءة استخدام المصطلحات الدينية. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في أخذ الرهائن من قبل جماعات إرهابية بهدف الحصول على الأموال والتنازلات السياسية يستحق منا كل الاهتمام. عمليات الاختطاف هذه بغرض ابتزاز الأموال اللازمة لتمويل الإرهاب لا بد أن يتم التعامل معها بترهة وموضوعية، تقنياً وسياسياً.

ومما لا شك فيه أن مكافحة جميع هذه التهديدات تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية تنسيقها ومواءمتها وتيسيرها. يتعلق الأمر بتشجيع المبادرات والبرامج التي تشجع الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان. كما يتعلق الأمر بتعزيز الاحترام المتبادل، ومنع تشويه صورة الأديان أو القيم الدينية والمعتقدات والثقافات.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد عزم السنغال القوي والتزامها الثابت بالتعاون مع الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية في مكافحة هذا التهديد الخبيث للسلام والأمن الدوليين. باسم السنغال، أرحب باتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بالإجماع، وهو خطوة حاسمة على الطريق نحو التوصل إلى حل

المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، نشارك مشاركة ملتزمة في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وبالمثل، فإننا نؤمن إيماناً قوياً بأن استجابتنا المتعددة الأوجه يجب دائماً أن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن من الواضح أن للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) أهمية أكبر مما يبدو في ظاهره لأنه اعتمد بالإجماع. ولأنه يأتي في وقت بالغ الصعوبة، فإنه يوجه الرسالة الصحيحة ويفضي بنا إلى مزيد من الجهود العملية بمشاركة جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مانكور ندايي، وزير الشؤون الخارجية في السنغال.

السيد ندايي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): نود أولاً أن نرحب بمبادرة الرئيس أوباما في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الإرهاب. إن السنغال أحد مقدمي القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ للتو. ونود أن نغتني هذه الفرصة لكي ندين بشدة العمل الإرهابي الجبان المتمثل في قتل المواطن الفرنسي إيرفي غورديل، ونعرب عن أعماق تعازينا لشعب فرنسا وحكومتها وأسرة السيد غورديل.

وخلال الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي، أعربنا عن بالغ قلقنا إزاء تجنيد مقاتلين أجانب من ذوي المهارات في سوريا من جانب المنظمات الإرهابية، بما في ذلك القاعدة والتنظيمات المرتبطة بها. هذه الظاهرة آخذة في النمو، وتشكل مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أثنى على مبادرة مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الرامية إلى تنفيذ مشروع لتحسين فهم هذه الظاهرة وتطوير أفضل الممارسات لوضع حد لها. وفي الواقع، إن عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية لا تخلو من عواقب وخيمة. إن

هنالك دور على الأمم المتحدة أن تضطلع به في تنسيق الجهود الدولية. وفي هذا السياق، نرحب ترحيباً شديداً بالقرار المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم (القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)). ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات متضافرة لمواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، مثلما يحثهم القرار على ذلك.

ونحن ندرك هذه المسألة بوصفها تهديداً ناشئاً للأمن الوطني كذلك. لذلك فإن لاتفيا تعمل بنشاط لتضمن اتخاذ كل ما يلزم من التدابير على الصعيد المحلي بغية منع تجنيد المقاتلين الأجانب على أراضيها وثنى المقيمين في لاتفيا عن المشاركة غير القانونية في الصراعات المسلحة في الخارج أو في تقديم أي دعم للإرهابيين أينما وجدوا. من المؤكد أن هذا أمر يتطلب منا اتخاذ إجراءات حازمة وموحدة، وإنني أشيد بالعمل المشترك لمجلس الأمن في معالجة هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي رئيس الأساقفة بيبتر بارولين، وزير خارجية الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة بارولين (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يثني وفد بلدي على الولايات المتحدة الأمريكية لعقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن في وقتها المناسب بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان جراء الأعمال الإرهابية.

تأتي مناقشة اليوم في وقت نواجه فيه أثر الإرهاب الذي يجرد الإنسان من إنسانيته، ويغذيه التطرف العنيف. إن استخدام الإرهاب المستمر، والمتصاعد في بعض المناطق، تذكير بأن هذا التحدي يقتضي التزاماً مشتركاً من جانب جميع الأمم والشعوب ذات النوايا الحسنة. وفي الواقع، يمثل الإرهاب خطراً أساسياً على إنسانيتنا المشتركة.

دائم لهذه الظاهرة، الأمر الذي يجسد في الوقت نفسه الإرادة السياسية للتوصل إلى رد جماعي على التهديدات الإرهابية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدغارس رينكيفتش، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية لاتفيا.

السيد رينكيفتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): موضوع المقاتلين الإرهابيين الأجانب أمر يبعث على القلق الشديد بالنسبة للمجتمع الدولي برمته، وهذا هو الوقت المناسب تماماً لكي يتصدى له مجلس الأمن. ومملاً شك فيه أن الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا تشكل خطراً على شعبي العراق وسوريا فحسب، ولكن أيضاً على المجتمع الدولي كافة.

ترغب لاتفيا، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، في المساهمة في مكافحة الإرهاب وهي مستعدة لذلك. انضم بلدنا إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، وأعرب عن أقوى دعم ممكن للإجراءات المنسقة المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة التهديد الذي تشكله داعش.

المقاتلون الأجانب ليسوا ظاهرة جديدة. آلاف من الأشخاص من بلدان من خارج المنطقة يقاتلون ويشنون هجمات إرهابية في العراق وسوريا. يشارك المقاتلون الأجانب في العديد من الصراعات في جميع أنحاء العالم، سواء كان ذلك في أفغانستان أو الصومال أو في أوكرانيا. التعامل مع هؤلاء المقاتلين تحدٍّ متزايد، إذ ينتقلون من منطقة صراع إلى أخرى، ويصبحون بذلك مقاتلين محترفين. وهناك خطر كبير من أن في وسعهم استخدام هذه الخبرة الجديدة التي اكتسبوها حيثما ذهبوا. لا مكان لتمجيد هؤلاء المرتزقة. ومن الضروري أن نفهم أن هؤلاء الأشخاص لا يقاتلون من أجل السلام؛ إنهم يشعلون الحرب ويغذون النزاع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمنعهم من القيام بذلك.

يستخدم أي أحد الدين كذريعة للقيام بأعمال ضد الكرامة الإنسانية وضد الحقوق الأساسية لكل رجل ولكل امرأة، وفي المقام الأول والأخير، الحق في الحياة، وحق كل فرد في الحرية الدينية“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي

السيد مونس ينسن، وزير التجارة والتنمية في الدانمرك.

السيد ينسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): إن العديد من المناقشات التي جرت في نيويورك وفي شتى أنحاء العالم هذا الأسبوع بشأن الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من التنظيمات الإرهابية ذكرتنا مرة أخرى بأن التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف أمر خطير وحقيقي.

فالتطرف العنيف والإرهاب لا يشكلان خطراً على المدنيين الأبرياء في أبوجا والموصل وحلب فحسب. ونظراً لحجم بلدنا، هناك عدد كبير جدا من المقاتلين الأجانب غادروا بلدي للانضمام إلى الجماعات المتطرفة في المسرح السوري. وبالنسبة للدانمرك، كما في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، فإن ظاهرة المقاتلين الأجانب ليست ظاهرة بسيطة؛ بل إنها تشكل مصدر قلق أمني خطير.

وتشمل التحديات التي نواجهها تقديم المساعدة إلى الوالدين المعنيين في جهد يرمي إلى منع الشباب من السفر إلى مناطق الحرب، وللتصدي أيضاً للتهديد الذي يشكله من يسافرون ويعودون. فبعض هؤلاء الشباب من الرجال والنساء سيعودون متمرسين، ومهيأين نفسياً بشكل قوي، ولديهم روابط أقاموها حديثاً مع جماعات متطرفة - جماعات لها هدف محددة بشكل واضح وهو الإضرار بجماعاتنا ومواطنينا بقدر ما يمكنهم.

أنشئت هذه المؤسسة في أعقاب حقبة سعت فيها رؤية عدمية مماثلة بخصوص الكرامة الإنسانية إلى تقسيم عالمنا وتدميره. واليوم، كما في ذلك الحين، يجب أن تتحد الأمم للوفاء بمسؤوليتنا الرئيسية عن حماية الناس المهددين بخطر العنف والاعتداء المباشر على كرامتهم الإنسانية.

وذكرنا البابا يوحنا بولس الثاني في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بأن الحق في الدفاع عن البلدان والشعوب ضد أعمال الإرهاب لا يعني مواجهة العنف بالعنف، بل إنه حق يجب ممارسته مع احترام الحدود القانونية والأخلاقية عند اختيار الأهداف والوسائل. ولا بد من تحديد المذنبين على نحو صحيح، نظراً لأن المسؤولية الجنائية دائماً ما تكون شخصية، ولا يمكن أن تمتد إلى الدولة أو الجماعة الإثنية أو الديانة التي قد ينتمي إليه الإرهابيون.

ويجب أن يتصدى التعاون الدولي للأسباب الجذرية للإرهاب الدولي. وفي الواقع، هناك عنصر اجتماعي وثقافي قوي يميز التحدي الإرهابي الحالي. فالشباب الذي يسافر إلى الخارج للانضمام لصفوف التنظيمات الإرهابية غالباً ما يكون من أسر المهاجرين الذين يشعرون بخيبة الأمل جراء حالة التهميش وعدم الاندماج في بعض المجتمعات وانعدام القيم فيها. وينبغي للحكومات أن تعمل مع المجتمع المدني على التصدي لمشاكل المجتمعات المحلية الأكثر تعرضاً لخطر التطرف والتجنيد، وتحقيق اندماجهم الاجتماعي بصورة مرضية.

ويؤكد الكرسي الرسولي، الذي هو كيان دولي ذو سيادة ويمثل أيضاً طائفة دينية عالمية، أنه تقع على المؤمنين مسؤولية خطيرة لإدانة أولئك الذين يسعون لفصل الدين عن العقل، واستخدام الدين مبرراً للعنف. وكما أكد البابا فرانسيس من جديد، خلال زيارته إلى ألبانيا يوم الأحد الماضي،

”لا تدعوا أحداً يعتبر نفسه درع الرب في حين

يخطط لأعمال عنف واضطهاد وينفذها، وينبغي ألا

الخطر، وهي: تعزيز قدرات السلطات المحلية على التعامل مع التطرف؛ والتخفيف من حدة التطرف والتجنيد عبر الإنترنت؛ وتكثيف التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة في مجال بناء القدرات؛ وأخيراً، العمل على حشد المجتمع المدني.

ومع ذلك، بما أنه ما من أحد منا يمكنه حل هذه المشكلة وحده، فمن الضروري ربط المبادرات والخبرات الوطنية مع الجهود الداخلية. ونرى أن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي أنشأته الولايات المتحدة وتركيا قبل ثلاث سنوات، منهج واضح لبناء تحالفات عبر المناطق والقارات للمضي في تنفيذ القرار.

ويؤثر التطرف العنيف على أمننا جميعاً، في كوبنهاغن وفي بغداد وفي نيويورك، بل ويعيق التنمية والنمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. ولذلك، من المهم جداً بالنسبة لنا أن يكون ذلك الإطار العالمي للتصدي للتهديد مترسخاً بقوة في الأمم المتحدة، وأن يشارك جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة بنشاط في الجهود الرامية إلى بناء القدرة على التكيف ومكافحة التطرف العنيف أينما نجده.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديتيمير بوشاتي، وزير الخارجية في ألبانيا.

السيد بوشاتي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن هذه المسألة المعقدة على وجه الخصوص. إننا نقدر تقديراً كبيراً القيادة التي ما برحت الولايات المتحدة تبديها، بما في ذلك على نحو خاص خلال رئاسة مجلس الأمن بشأن مسألة مكافحة الإرهاب، وظهور المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وفي أول زيارة للبابا فرانسيس إلى بلد أوروبي يوم الأحد الماضي، اختار ألبانيا، البلد العلماني الذي يعيش فيه المسلمون

وإذا كان للمجتمع الدولي أن يتصدى لهذا الخطر بفعالية، فإننا في حاجة للاسترشاد باحترامنا لسيادة القانون، وإلى تطبيق نهج ثابت وشامل ومتكامل حقاً بناء على ركائز ثلاث.

أولاً، إننا جميعاً نتحمل المسؤولية عن حماية السكان المدنيين في المنطقة من الفظائع المستمرة التي ترتكبها داعش. ومن أجل القيام بذلك بفعالية، يجب أن نكون على استعداد لتطبيق تدابير فورية، بما في ذلك العمليات العسكرية.

ثانياً، هناك حاجة إلى وجود استراتيجية وقائية أوسع نطاقاً للحد من القابلية إلى التطرف، ولوقف تدفق المجندين والموارد المالية إلى الجماعات المتطرفة.

وأخيراً، فإن هذا التهديد، كما نعلم جيداً، يتسم بطابع عابر للحدود الوطنية، وبالتالي فإن استجابتنا يجب أيضاً أن تقوم على تعزيز التعاون الدولي، والتنسيق، وتبادل الدروس المستفادة.

وتؤيد الدانمرك تأييداً كاملاً القرار (٢٠١٤) ٢١٧٨، الذي اتخذ للتو، وشاركنا نحن أيضاً في تقديمه. ونشكر الرئيس أوباما ووزير الخارجية كيري شكراً جزيلاً على دورهما القيادي فيما يتعلق بهذا القرار، وعلى إنشاء تحالف دولي لمحاربة داعش، وتشكيل حكومة عراقية شاملة للجميع.

وقد قدمت الدانمرك حتى الآن دعماً فورياً للاستجابة الدولية في المجال العسكري، بتقديم ١٣٠ طائرة نقل؛ ومساعدة إنسانية كبيرة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الأعمال الوحشية التي تقوم بها داعش؛ ودعماً دبلوماسياً قوياً من أجل تشكيل التحالف الدولي لمحاربة داعش.

وقد أطلقت حكومة بلدي يوم الجمعة الماضي خطة عمل وطنية داغمركية جديدة لمنع التطرف العنيف. تتضمن الخطة مجموعة كبيرة من المبادرات المقرر تنفيذها على مدى السنوات المقبلة. ويستند هذا إلى أربع استجابات مترابطة لمواجهة

والمسيحيون وينعمون بالازدهار معا. وكما ناشد البابا فرانسيس خلال زيارته:

”ينبغي ألا يستخدم أي أحد الدين كذريعة للقيام بأعمال ضد الكرامة الإنسانية وضد الحقوق الأساسية لكل رجل ولكل امرأة“.

وعلى النقيض من هذه القيم الأساسية، فقد أظهرت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ما بمقدورها أن تفعله. فلا بد من دحرها والقضاء على الإيديولوجيات المتطرفة لديها، التي تعزز الإرهاب وتبرره، ويجب التصدي لأساليبها الوحشية.

وفي هذا السياق، فإننا نقدر تقديرا كبيرا الملاحظات التي أدلى بها الرئيس أوباما، وعزم الولايات المتحدة على تقويض داعش ثم دحرها في نهاية المطاف. وحيث إن داعش تسعى بنشاط إلى تجنيد المواطنين في كل مكان للانضمام إلى تحقيق هدفها الإرهابي، فإن ظاهرة المقاتلين الأجانب تمثل الآن مصدر قلق خاص. ففي الواقع، يشكل المقاتلون الأجانب تهديدا خطيرا طوال مسار رحلتهم، على دول العبور وعلى دول المقصد.

لكن التهديد تهديد خطير أيضا على دول المنشأ، حيث إن عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية ينطوي على مخاطر محتملة، لا سيما في الأماكن التي تكون فيها الهياكل الأمنية غير كافية، والاستقرار السياسي هشاً، ولم يتحقق فيها بعد التماسك الاجتماعي، أو التي يوجد فيها نسيج ديني وإثني معقد، كما هو الحال في منطقة البلقان.

إن الجهود الدولية لمواجهة تنظيم داعش تكتسب زخماً وتحظى بمساهمين. وتفخر ألبانيا بأنها واحدة من البلدان الأولى التي تصدت لهذا التحدي. ولكن بات واضحاً الآن أنه تحد يتطلب مشاركتنا لأجل طويل بسبل مختلفة، سواء من خلال

تقديم الدعم العسكري للعراق، أو من خلال وقف تدفق المقاتلين الأجانب، وكل ذلك دون إغفال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للأزميتين في العراق وسوريا.

ونحن ندين إدانة قاطعة وبأشد العبارات كل عمل إرهابي ترتكبه المجموعات والمنظمات الإرهابية في كل مكان. فليس هناك سبب لتبرير الإرهاب؛ وليس هناك منطق لقبول موت الأبرياء. وفي هذا الصدد، ما فتئت ألبانيا في طليعة الجهود الدولية في منطقة غرب البلقان لوقف تدفق المقاتلين. وقد اتخذ بلدي تدابير تشريعية وإدارية وأمنية ملموسة، وسن قوانين محددة تعاقب على المشاركة في الصراعات والحروب في البلدان الأخرى.

ولكن دعونا لا ننسى أن استخدام القوة هو بالكاد السبيل الوحيد لإحاق الهزيمة بالإرهاب، ووضع حد له، وتبسيط النداء الظلامي للمقاتلين الأجانب. وإذا كنا جادين في القضاء على هذه الظاهرة، فيجب أن نفكر أيضاً في النواحي الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن توفرها للفئات المهمشة داخل هذه المجتمعات. ومن شأن ذلك أن يعطينا فرصة أكبر للنجاح في التصدي للتخريض على ارتكاب أعمال إرهابية ليس عن طريق قوة سيادة القانون فحسب، ولكن عن طريق بذل المزيد من الجهود أيضاً لتحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات المهمشة من خلال التعليم، والتضامن، والدعم.

إن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتخذ اليوم، الذي يفخر بلدي بالمشاركة في تقديمه، يشدد على أهمية التعاون بين جميع الدول الأعضاء في التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وبلدي على استعداد لمواصلة الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام، والاستقرار، والتعاون بين الدول.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أورماس بايت، وزير الخارجية في جمهورية إستونيا.

الذين يرفعون الإرهاب أو يعملون على تيسير تجنيد المقاتلين الأجانب وتمويلهم.

ثمة مسار هام آخر للحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب يكمن في تناول الظروف المؤدية إلى انتشاره. ويمكن أن يتراوح ذلك بين تعزيز النظم القانونية للحد من الفقر ومعالجة العلاقة بين التنمية والأمن. ويمكننا أن نكافح الإرهاب كفاحاً أكثر فعالية بأن نتصدى به على صعيد أفقي، باعتباره مسألة شاملة. ونشيد بالطريقة التي تعتمدها استراتيجيتنا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنيتان بمكافحة الإرهاب للنهوض بهذا النهج.

وينبغي لنتائج مناقشتنا الجارية اليوم أن تمكن الدول الأعضاء من التصدي لهذا التهديد المتزايد في سياق احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. وإستونيا، بوصفها من مقدمي مشروع القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب اليوم، تؤيد بالتالي تأييداً تاماً اعتماده وتنفيذه بسرعة. ومن الأهمية بمكان أن تقدّم جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة الموارد والآليات اللازمة لتنفيذ هذه التدابير. وتلتزم إستونيا التزاماً كاملاً بهذا الجهد. ويجب علينا أن نتصدى للإرهاب والتطرف العنيف بأسرع ما يمكن وأينما ظهرا، بغية الحيلولة دون انتشارهما أكثر من ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يرحان أشيكبايف، نائب وزير الخارجية في جمهورية كازاخستان.

السيد أشيكبايف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلامي بتكرار إدانة كازاخستان الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إننا نشاطر الرأي بأن هذا الشر البشع واللاإنساني يجب اجتثاثه والقضاء عليه من خلال عملنا الحاسم والجماعي.

السيد بايت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة والرئيس أوباما على مبادرتهم إلى عقد هذه الجلسة المعنية بالتصدي للإرهاب الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، مع التركيز الخاص على المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلى غرار العديد من الدول، تعرب إستونيا عن قلقها البالغ إزاء الموجة الأخيرة من الإرهاب العدواني والتطرف العنيف، اللذين يتجاوزان حدود الدول، ويشكلان تهديداً لبلدان بعيدة عن مناطق الصراع. لذلك، فإن المناقشة الجارية اليوم على أعلى مستوى سياسي هنا في مجلس الأمن تأتي في أنسب وقت.

وينبغي لنا أن نتفق على سبل ووسائل إضافية للتعاون في مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فموجة أعمال العنف المروعة التي نشهدها من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة يجري دعمها بتدفق المتطرفين من المقاتلين الأجانب. إنهم يشكلون تهديداً حقيقياً، ليس حيث يقاتلون فحسب، بل أيضاً بعد العودة إلى ديارهم في بلدانهم الأصلية. وتُرى تداعيات هذه المشكلة أيضاً في منطقة الساحل. فأياً كان شكله أو كانت مظاهره، ليس هناك عمل إرهابي، بصرف النظر عن دوافعه، يمكن تبريره.

إن الإرهاب يتطلب التصدي له على الصعيد العالمي. ولا يمكن إحراز نتائج إلا من خلال التعاون المكثف والوثيق والمنسق جيداً بين الأمم والمنظمات الدولية. وهناك العديد من السبل المختلفة لمكافحته. ويجب اتخاذ إجراءات مباشرة ضد الملاذات الآمنة للإرهابيين، يمكنها أن تشمل الضربات العسكرية، مثلما أظهرت الإجراءات الأخيرة ضد داعش. ويجب منع المقاتلين من السفر إلى هذه الملاذات ومنها. وعلى الصعيد العالمي، يجب أن نخطر تمويل الإرهاب ونغلق جميع القنوات الداعمة له. ويجب تحديد ومعاقبة الأفراد والجماعات

بسلام ما يزيد على ١٣٠ من الجماعات العرقية، وممثلون للطوائف الدينية السبع عشرة، ملتزمة بتعزيز المثل العليا وقيم الحوار بين الأعراق والأديان من أجل تحقيق السلام والأمن. ونحن نستضيف بانتظام مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، بغية مساعدة الزعماء الروحيين في استخدام السلطة والحكمة لتوجيه أتباعهم نحو السلام المشترك. وهذه النقطة الأخيرة حيوية إذا أردنا الحد من الفرص والظروف المواتية للإرهاب، والتصدي لاستعمال الخطابة عن الظلم الاجتماعي والتطرف الديني في تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام كازاخستان القوي بالعمل مع جميع الشركاء في منطقتنا وفي المجتمع الدولي بهدف التصدي للتحدي المتمثل في الإرهاب الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرت شوا، الأمين الدائم الثاني لوزارة الخارجية في سنغافورة.

السيد شوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكلون تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين.

وشارك ما يقدر بنحو ١٢ ألف أجنبي من أكثر من ٧٠ بلدا في النزاعات في العراق وسوريا. ويعد ذلك أكبر حشد للمقاتلين الأجانب منذ الحرب السوفيتية الأفغانية في الثمانينات.

وما يستوجب الاهتمام، ليس عدد المقاتلين الأجانب وحده بل تستوجب أيضا الأساليب المروعة التي تستخدمها المنظمات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. وتشكل جرائم ضد الإنسانية حملاتها العنيفة ضد مجموعات الأقليات في شمال العراق وسوريا، وعمليات القتل الوحشية للمسلمين وغير المسلمين، وخطف المدنيين الأبرياء

إن كازاخستان تفخر بأن تكون من مقدمي القرار المتخذ اليوم بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ٢١٧٨ (٢٠١٤)، لأننا نؤمن بأن مكافحة الإرهاب الدولي تتطلب اتباع نهج شامل وطويل الأجل. فهو نهج يجب أن يقوم على المزيد من التعاون الإقليمي والعالمي، مع المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والإرهاب ليست له هوية وطنية أو عرقية، أو جنسية أو دينية. إنه يشكل تهديدا لجميع الدول، الغنية والفقيرة. وهذا التهديد الذي يتجاهل الحدود، ينمو بسرعة. ولا يمكن التصدي له بنجاح إلا إذا وحدنا جهودنا، ووسّعنا نطاق تعاوننا المتعدد الأوجه بغية مواجهته. ويجب أن تتحد الدول الأعضاء وتعمل معا على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتعديل تشريعاتها الوطنية وفقا لذلك.

ونعتقد أنه ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي والأولويات الرئيسية لجهود مكافحة الإرهاب على النحو التالي: أولا، ينبغي لنا مواصلة تطوير الصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب، وغيرها من الآليات. ثانيا، ينبغي لنا أن نبني قدراتنا الوطنية والدولية على مكافحة الإرهاب، وتوسيع نطاق الشبكات والآليات التي تمكّننا من تبادل أفضل الممارسات. ثالثا، ينبغي لنا أن نضع قاعدة بيانات دولية تتضمن المنظمات والأفراد الإرهابيين. رابعا، ينبغي لنا أن نعزز التزامنا بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين أدواتنا للقيام بذلك. خامسا، ينبغي لنا أن نزيد جهودنا لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة والمواد النووية وغيرها من المواد الخطيرة ووثائق السفر.

أخيرا، ينبغي لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين أن يشجعوا العمل على إدماج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة، والحد من تهميشهم الاجتماعي والاقتصادي، وزيادة الحوار بين الجماعات العرقية، والطوائف الدينية، والثقافات بغية الحد من خطر التطرف. وكازاخستان، التي يعيش فيها

حكومة سنغافورة وعملت مع كبار رجال الدين المسلمين والجماعات المحلية والأفراد لإعادة تأهيل المعتقلين الإرهابيين لترزع الشرعية عن الأيديولوجيات المتطرفة.

وترحب سنغافورة بقيادة الولايات المتحدة القوية بشأن هذه المسألة، لا سيما تشكيل ائتلاف دولي لمكافحة خطر الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما ترحب سنغافورة ببيان جده الصادر عن البلدان العربية في المنطقة بالوقوف صفا واحدا ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام. وسيكون كلاهما حاسمين في تخفيف مصادر الدعم المالي والمادي المقدم للدولة الإسلامية في العراق والشام ومنع حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وكذلك في المعركة الإيديولوجية.

وتؤيد سنغافورة بقوة جميع أوجه التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. رحبنا باتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) في ١٥ آب/أغسطس، الذي أدان الأعمال الإرهابية والأيديولوجية المتطرفة العنيفة للدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وقمنا بحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الإرهاب. إن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي اتخذته المجلس اليوم، يمثل خطوة هامة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن دواعي سرور سنغافورة أنها شاركت في تقديمه. ونحن مستعدون للاضطلاع بدورنا في مكافحة تهديد الإرهاب على الصعيد العالمي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد فان بوهمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تثنى نيوزيلندا على الولايات المتحدة لتنظيم جلسة اليوم وتتقدم بالشكر إلى العديد من القادة من مختلف أنحاء العالم الذين

والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وتدين سنغافورة بأشد العبارات الممكنة الأعمال التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات الإرهابية. ونعرب عن خالص تعازينا لجميع الذين عانوا أو فقدوا أحبائهم.

وسنغافورة ليست بمنأى عن خطر الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة. هناك مقاتلون أجنب في سوريا سافروا من جنوب شرق آسيا. وتعرف حكومة سنغافورة حفنة من السنغافوريين الذين ذهبوا إلى سوريا للمشاركة في النزاع. وأعرب سنغافوريون آخرون عن رغبتهم في الانضمام إلى القتال في سوريا ولكن تم إيقافهم قبل أن يتمكنوا من السفر.

تشعر سنغافورة بقلق بالغ، مثل العديد من البلدان، إزاء التهديد المحتمل الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون العائدون. وأثارت الحرب السوفيتية الأفغانية حماس الآلاف من المقاتلين الأجانب، وأدت إلى إنشاء تنظيم القاعدة وألهمت تشكيل مجموعات إرهابية أخرى. وكانت الجماعة الإقليمية الرئيسية المرتبطة بتنظيم القاعدة في جنوب شرق آسيا، الجماعة الإسلامية، مسؤولة عن ارتكاب العديد من الهجمات الإرهابية على نطاق واسع، مثل تفجيرات بالي عام ٢٠٠٢. وأحبطت حكومة سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠١، مؤامرة دبرها أعضاء الجماعة الإسلامية لمهاجمة أهداف في سنغافورة، بما في ذلك عدد من البعثات الدبلوماسية. ولحسن الحظ، تم إيقافهم قبل أن يتمكنوا من التسبب في أضرار.

تشكل الجماعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة تهديدا للعالم بأسره. يجب على المجتمع الدولي مواجهة هذا التهديد العالمي المتنامي من خلال استراتيجية شاملة لا تتناول الجوانب العسكرية للنزاع فحسب بل جوانبه الأيديولوجية أيضا. يجب علينا مواجهة الأيديولوجية المتطرفة المستخدمة لتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي تغذي خططهم المتطرفة العنيفة. وقد دعمت

القدرة على الصمود، وكذلك اتخاذ تدابير أمنية وقائية وإنفاذ القانون مثل إلغاء جوازات السفر. كما نعمل مع شركائنا في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ على بناء قدرتهم لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومساعدتهم على كفالة ألا يصبحوا هدفاً أو مصدراً للإرهاب الدولي.

وترحب نيوزيلندا بالدعوات الواردة في قرار اليوم بشأن تعزيز الجهود التي تبذلها آلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لدعم بناء تلك القدرات ودعم العمل في المحافل الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة لتعزيز التعاون في ذلك المجال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غوميث - أثيو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الولايات المتحدة على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة الحسنة التوقيت والضرورية.

إن الإرهاب المعاصر، بما في ذلك شكله الجهادي، الذي عانت إسبانيا منه لوقت طويل ومؤلم، ظاهرة متعددة الجوانب ومتحوّلة الشكل. بيد أن له سمة مميزة واحدة - إنه جريمة ضد الإنسانية، متأصلة في النكران المتعصب والمطلق من فكرة حقوق الإنسان بحد ذاتها. يوضح التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب الطابع المتغير للإرهاب. إنها ليست ظاهرة جديدة تماماً، ولكن سماتها الحالية قد تكثّفت، ما يتطلب منا التوصل إلى حلول وقرارات عاجلة تكون أيضاً مدروسة جيداً وفعالة، ولكنها تحافظ باستمرار على احترام حقوق الإنسان.

تضطلع إسبانيا بالتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بالتضامن مع البلدان الأشد تضرراً منها، وأيضاً لأن إسبانيا نفسها تأثرت بشكل مباشر بالمشكلة. الصورة الأكثر إلحاحاً لمعاناة بلدي من هذه المشكلة هي كونه أحد بلدان المنشأ. لقد حددنا بالفعل مالا يقل عن ٥٠ من الأفراد

جاءوا لتقديم دعمهم لهذه المبادرة الهامة. كما نعرب عن تعازينا العميقة لحكومة فرنسا على عملية الإعدام التي نفذت بشكل مروع صباح اليوم.

وتدين نيوزيلندا بشدة أنشطة الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات العنيفة المتطرفة في العراق وسوريا وغيرها. ونذكر أن المجتمع الدولي يجب أن يضطلع باستجابة حازمة ومتسقة لمواجهة تلك الأعمال المروعة. ولذلك شاركنا في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ في وقت سابق اليوم. شارك المقاتلون الإرهابيون الأجانب مباشرة في بعض أسوأ الفظائع التي ترتكبها تلك الجماعات. ونذكر أن المجتمع الدولي يجب أن يضطلع بدوره في مواجهة الخطر الذي يمثله هؤلاء المقاتلون ومن يقدمون مساعدات تدعم المقاتلين. لذلك يأتي قرار اليوم ومناقشتنا في الوقت المناسب، ولكن كما ذكرنا الرئيس أوباما فإن القرارات والبيانات لا تكفي.

إن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست جديدة. بل هي تهديد برز في مناقشات المجلس في مجال مكافحة الإرهاب لأكثر من عقد من الزمان. بيد أن، تكنولوجيا المعلومات تقدم الآن للشبكات الإرهابية فرصاً للتطرف وتجنيد المقاتلين الأجانب ولتمويل وتيسير حركتهم وأنشطتهم على نطاق واسع يجعل التهديد خطيراً حقاً.

وبالرغم من اختلاف الظروف الوطنية والإقليمية، لا يوجد بلد في مأمن من الخطر. ومن المعروف أن هناك عدد قليل من مواطني نيوزيلندا قد سافروا إلى سوريا للقتال مع الجماعات المتطرفة، ونذكر التهديد الإرهابي الذي يمكن أن يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب لكثير من جيراننا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك أقرب جار لنا، وهي أستراليا. وتذكر نيوزيلندا الحاجة إلى اتباع نهج شامل لمعالجة ذلك التهديد. وتطلع على الصعيد المحلي إلى معالجة دوافع التطرف والتطرف العنيف من خلال إشراك المجتمعات المحلية في بناء

لقد دعمت إسبانيا دائماً التعاون الدولي المتعدد الأطراف لمجابهة التحديات الكبرى في زماننا، بما فيها مخاطر الإرهاب. ولهذا السبب، كان بلدي أحد مؤيدي لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، وقد دعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦.

على هذه الخلفية، تُحيي إسبانيا الرئيس أوباما على مبادرته لعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن. وإننا نرحب بالقرار الهام ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اتخذته المجلس بالإجماع. لقد انضمنا بصفتنا أحد مقدمي مشروع القرار، ومستعدون للمشاركة في تنفيذه الفوري والفعال بأعلى درجة من الالتزام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، بالنيابة عن سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية بلادي، أود أن أقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة، وأشكركم على السماح للدول بالمشاركة في هذه المناقشة حول اعتماد مشروع القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، المتعلق بتدفق المقاتلين الأجانب من مختلف أرجاء العالم للانضمام إلى عناصر التنظيمات الإرهابية المسلحة، التي سيطرت مؤخراً على مساحات واسعة من المدن والقرى، للمشاركة بشكل مباشر في تأجيج الصراعات وارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأبرياء، من اعتداءات وخطف وتهجير وقتل جماعي، الأمر الذي يؤكد إيماننا بوجود تهديد مشترك لجميع الدول الأعضاء، وبالتالي يتعين توحيد الجهود في اتخاذ تدابير صارمة وفورية لمواجهة.

إن هذا التهديد الذي تشهده منطقتنا اليوم قد تفاقم في الفترة الأخيرة بسبب عدم وجود رادع يحول دون القضاء على هذه السوابق. فقد واجهنا منذ عقدين تهديدات القاعدة

الذين غادروا حدودنا بغية الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق. ونذكر أيضاً أن شبكات الاتجار بالبشر قد تحاول استخدام أراضيها لنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الأمر الذي يجعل بلدنا نقطة عبور. بالإضافة إلى ذلك، فإن إسبانيا تتعرض لتهديد أمني يشكله المقاتلون الإرهابيون العائدون. ولهذا الأسباب جميعها، نؤيد بالكامل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وقد شاركنا بنشاط فيها، للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة.

في المقام الأول، تركّز إسبانيا بنشاط على النهج الوقائية الرامية إلى منع التطرف الذي يمكن أن يؤدي إلى العنف الإرهابي، وتشجيع البدائل المبنية على أساس التعليم والحوار. تعمل إسبانيا على تطبيق هذا النهج منذ عدة سنوات. يقع هذا في صميم تحالف الحضارات الذي تشجعه إسبانيا، وقد أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من آليات الأمم المتحدة. يكمن النهج نفسه وراء تدابير وبرامج إقليمية أخرى شجعناها، من قبيل الوساطة في مبادرة البحر الأبيض المتوسط.

وحيث لم نتمكن من منع التطرف وتجنيد الإرهابيين، اضطررنا إلى اتخاذ تدابير أخرى لمنع تحركات المقاتلين الإرهابيين. وفي هذا الصدد، نستعدّ لتعديل نظمنا الأساسية القانونية بحيث تستوجب حركة الأفراد الذين يرغبون في مغادرة إسبانيا للانضمام إلى الجماعات الإرهابية في بلد ثالث العقوبة بوصفها جريمة بموجب قانوننا الجنائي.

وهذا تدبير ينسجم مع التدابير التي اتخذتها بلدان أخرى، وتوصي به مدونات أفضل الممارسات التي نضعها موضع التنفيذ. وعلاوة على ذلك، تهدف إسبانيا إلى تعزيز تبادل المعلومات لمنع تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كما بدأنا نفعل مع بعض البلدان المجاورة، كجزء من الجهد التعاوني الذي أثمر فعلياً نتائج إيجابية جداً.

ثانياً، تشديد وسائل المراقبة، بما في ذلك شبكة التواصل الاجتماعي التي يتم استغلالها لجذب عدد أكبر من المغرّرين بهم، في سبيل تحقيق أهداف دينية وشعارات دينية لا تمتّ إلى الدين بصلة. وتقوم دولة الإمارات حالياً بدراسة آليات لمنع التنظيمات الإرهابية من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لهذا الغرض.

ثالثاً، تطوير التشريعات والقوانين الوطنية الكفيلة بملاحقة وتجريم الضالعين. وأود أن أشير إلى أن دولة الإمارات قد اعتمدت مؤخراً قانوناً اتحادياً لمعاقبة من تثبت إدانتهم بالتحريض على الإرهاب أو القيام بأعمال إرهابية.

أخيراً، اتخاذ ما يلزم لمكافحة أعمال التطرف العنيف، بما في ذلك تعزيز برامج التعليم والتأهيل، ولا سيما في صفوف الشباب العاطلين، ضد حملات التحريض والتجنيد التي تستهدفهم من قِبَل الجماعات الإرهابية. وقد التزمت دولة الإمارات من جانبها بمكافحة التطرف العنيف، وما ينتج عنه من معتقدات وأعمال إرهابية، حيث تنسّق من خلال عضويتها في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع شركائها، لضمان عدم استخدام أراضيها لخدمة ونشر الأعمال الإرهابية والجرائم الأخرى المرتبطة بها. ومن خلال استضافة مركز هداية، تستعد دولة الإمارات للمساهمة مع المجتمع الدولي في تبادل أفضل الممارسات لمواجهة التطرف العنيف بجميع أشكاله. كما سنعمل على تعزيز السياسات الوقائية من خلال إنشاء مراكز لتأهيل المتأثرين بالفكر المتطرف والإرهابي.

ختاماً، نشمّن جهود المجلس في اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بهذا الموضوع، خلال فترة وجيزة، كان آخرها القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي يُدين تجنيد المقاتلين الأجانب من قِبَل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي وجبهة النصرة في العراق وسوريا، ممّا يدل على وجود استراتيجية واضحة تجاه مكافحة الإرهاب. كما نأمل لهذا العمل الجادّ في المجلس أن

بالإضافة إلى تهديدات من التنظيمات الإرهابية الأخرى التي عبّرت أعمالها الحدود إلى شبه الجزيرة العربية وإلى أبعد من ذلك. ولا نزال نعاني اليوم من تلك التهديدات الإرهابية نفسها، بل ازدادت خطورتها بظهور أشكال مختلفة من العنف، لا تقتصر على القتل والختف والتهجير فحسب، بل تمتد لتشمل أعمال العنف الجنسي التي تستهدف النساء بالدرجة الأولى، والتي يتمّ إغفالها دائماً عند الحديث عن جرائم تلك التنظيمات.

وما الأعمال التي يرتكبها في كلّ من العراق وسوريا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلاّ أكبر دليل على ذلك، الأمر الذي بات يشكل مصدر قلق لدولة الإمارات. لذا، نناشد المجتمع الدولي مواصلة جهوده للقضاء على أحد عناصر تنامي الإرهاب، ألا وهو تجنيد المقاتلين الأجانب، مع أهمية أن يكون ذلك جزءاً من استراتيجية شاملة للقضاء على العناصر الإرهابية الأخرى التي تغذي الإرهاب.

إنّ دولة الإمارات تُدين بقوة جميع عمليات تجنيد المقاتلين الأجانب وتمويلها، وتعتبرها واحداً من أخطر روافد الإرهاب الدولي. ونؤكد على أنّ خطورة هذه المسألة لا تقتصر على المناطق التي تشوبها الصراعات، وإنما تطال أيضاً المناطق الآمنة التي يتمّ تجنيد المقاتلين فيها. وعليه، فإنّ دولة الإمارات ترحب بالقرار الذي تمّ اتخاذه اليوم، وترى أنه قرار مهم وحاسم. والتصدي لهذه الظاهرة لا يمكن أن يتم من خلال الوسائل والإجراءات الأمنية والعسكرية فحسب، وإنما يتطلب الأمر انتهاج المجتمع الدولي استراتيجية موحدة تضمن منع تجنيد العناصر الإرهابية، من خلال عدة وسائل.

أولاً، تعزيز التعاون الدولي على جميع الأصعدة، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات، ولا سيما بشأن حملات تجنيد الشباب كمقاتلين أجانب، وبشأن تنقلاتهم أيضاً، مع أهمية وضع معايير واضحة ومحددة لتنظيم هذه العملية.

وكانت حكومة بلادي قد أكدت في رسالتها المؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام ترحيبها والتزامها التام بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الخاص بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، الذين ينشطون على أراضي الجمهورية العربية السورية والعراق الشقيق، وذلك في إطار احترام السيادة الوطنية والمواثيق الدولية.

وقد جاء هذا الموقف نظراً لانسجام القرار مع موقف سوريا المناهض للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره. كما أعلنت الحكومة السورية استعدادها وجاهزيتها للتعاون الإقليمي والدولي من خلال إنشاء ائتلاف دولي أو إقليمي يحظى بدعم الشرعية الدولية أو عبر التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب. فسوريا كانت وما زالت تحارب الإرهاب المتمثل في تنظيمي "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) و "جبهة النصرة" وغيرهما من التنظيمات الإرهابية الأخرى التي لم تقم اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، للأسف، بإدراجها بعد على قائمتها بسبب اعتراض دول معينة في اللجنة ونذكر منها "الجبهة الإسلامية" على سبيل المثال الحصر.

إن سوريا ماضية بكل حزم في الحرب التي تخوضها منذ سنوات ضد الإرهاب التكفيري بكافة أشكاله وهي مع أي جهد دولي صادق يصب في محاربة ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره ومسمياته على أن يتم هذا الجهد في إطار الحفاظ الكامل على حياة المدنيين الأبرياء واحترام السيادة الوطنية ووفقاً للمواثيق الدولية. بيد أننا نؤكد على أن مشاركة إسرائيل في ما يسمى بالتحالف ضد داعش يقوض أي مصداقية لهذا التحالف وإن إسقاط إسرائيل لطائرة سورية، كانت تقوم بواجبها الوطني في قصف مواقع التنظيمات الإرهابية مثل

يسمح للدول الأعضاء بالمشاركة في مناقشاته من أجل تنسيق الجهود بشكل فعال لمكافحة الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتقدم إليكم بالشكر على المبادرة لعقد هذه الجلسة الهامة التي نرى فيها امتداداً للاندفاع التي شهدتها الساحة الدولية مؤخراً، من قبل بعض أطرافها، للتصدي لإرهاب كُتّاء رواداً في التحذير منه والدعوة إلى مجابهته واستتصاله قبل تمدده واستفحاله، وإدراك الآخرين لخطره متأخرين، بعد فترة إنكار طويلة. وكذلك كُتّاء رواداً في التصدي له ومحاربتة على أرض الواقع.

إن الأعمال الإرهابية التي يرتكبها المقاتلون الإرهابيون الأجانب، الذين يخوضون حروب الآخرين بالوكالة والتكليف على الأرض السورية، استهدفت تسامح الحضارة السورية العريقة بشراً وحجراً ومؤسسات وبنى تحتية وخدماتية، كما استهدفت السوريين في لقمة عيشهم، وقواتهم المسلحة، ومدارسهم وجامعاتهم، ومشافيهم ومساجدهم، وكنائسهم وآثارهم، وأماكن عملهم وإقامتهم. وطالت اعتداءات هذه الجماعات الإرهابية البعثات الدبلوماسية والإعلاميين الأجانب، وعناصر حفظ السلام العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوافل المساعدات الإنسانية.

بيد أن هذه الأعمال الإجرامية ما كانت لتتم لولا الدعم الذي تلقاه هذه الجماعات الإرهابية من حكومات دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية، وفُرت لها الغطاء الإعلامي والدبلوماسي، وقُدِّمت لها المال والسلاح والتدريب والملاذ الأمن. وجعلت من مطاراتها قاعات استقبال لهؤلاء القتلة، قبل توجيههم وإدخالهم بشكل غير شرعي إلى الأراضي السورية عبر حدود تلك الدول مع بلادي سوريا.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. فهيلا تسمح لنا فحسب بالتركيز على التهديد المتطور والمتعدد الأبعاد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ بل تؤكد أيضا على ضرورة وضع المشكلة في سياقها الصحيح وبناء رؤية سليمة من أجل ضمان استمرار التركيز على التصدي لهذا التحدي. وتجدد الإشارة إلى أنه على الرغم من أن شدة التركيز الحالية على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، حديثة العهد نسبيا، فإن التهديد ذاته قدس إلى حد ما.

والمقاتلون الإرهابيون الأجانب ليسوا سوى وجه واحد للتحدي الأوسع نطاقا المتمثل في الإرهاب الدولي. ومع ذلك، فإنه تحديا بد من التصدي له، ومجلس الأمن جدير بالثناء لإنشائه إطارا قانونيا ومعياريًا جديدا من أجل القيام بذلك. فظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب هي مظهر من مظاهر الخطر المتزايد الذي يشكله الإرهاب الدولي على السلام والأمن الدوليين. ومن الواضح أن سلسلة الإمداد للإرهاب، بما في ذلك التطرف والتجنيد والتمويل والتخطيط والاتصالات، هي سلسلة عالمية.

كما تؤكد قدرة هذا الخطر على التكيف وتطوره الحقيقة، التي ما فتئت نؤكد عليها ونعلنها، والمتمثلة في أنه يجب علينا تجنب النهج المجتزأة والجزئية. وبالإضافة إلى التعامل مع الجوانب المحددة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الصعيد العالمي، يتعين علينا التصدي على نحو شامل للتحدي المزدوج المتمثل في البنية التحتية الاقتصادية والتشغيلية المتطورة للإرهاب على مستوى العالم وأوجه الترابط بين شبكات الإرهاب العالمية.

وعلى الصعيد الدولي، تضيف الأبعاد الناشئة لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب أيضا أهمية كبيرة جدا على جدول الأعمال

داعش وجبهة النصرة وفروعهما التي اعتدت على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك واحتطفت عناصرها وهاجمت قواتها ونهبت معداتها، يؤكد عمليا ما كنا نقوله منذ مدة طويلة عن وجود تحالف إسرائيلي مع التنظيمات الإرهابية التابعة للقاعدة وغيرها.

يؤمن وفد بلادي بأن الأمم المتحدة هي المحفل الدولي الأساسي لتنسيق وتعزيز الجهود الدولية الرامية للقضاء على التهديد الذي يمثله الإرهاب للأمن والسلم الدوليين وسلامة واستقرار الدول ورفاه الشعوب. وإن نجاح جهودنا لمكافحة الإرهاب يقتضي الابتعاد عن كل ما من شأنه تقويض دور ومصادقية الأمم المتحدة بهذا الشأن كتنسيب مسألة مكافحة الإرهاب ومحاولة إيجاد الدرائع لمرتكي الأعمال الإرهابية وتصنيف الإرهاب بإرهاب حلال وإرهاب حرام وإرهاب معتدل وآخر متطرف. فالإرهاب هو الإرهاب أينما وقع وأيا كان مرتكبه. وفي الحرب على الإرهاب، لا يمكن تصور ائتلافات تصدر الصفوف الأولى فيها دول كانت وما زالت الداعم الأول للإرهاب والإرهابيين تسليحا وتمويلا وإيواء بل إن بعض هذه الدول، مثل تركيا وقطر والسعودية، كان البوابة الرئيسية لتمرير الإرهابيين إلى سوريا والعراق.

ختاما، يؤكد وفد بلادي دعمه للقرار الهام ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اتخذته المجلس اليوم بعد طول انتظار كما يؤكد وفد بلادي أن توجيه ضربات عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية لن يحقق أهدافه المعلنة في حال تم على نحو يتعارض مع المواثيق الدولية ودون التعاون والتنسيق مع حكومات الدول المعنية وإذا لم يترافق مع إلزام الدول المحرصة والداعمة للإرهاب بالكف عن ممارساتها التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

تفاهم لاهاي - مراكش بشأن الممارسات السليمة اللازمة للتصدي بفعالية أكبر لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم بعيد الأثر. فمن شأنه أن يوفر إطارا للعمل الجماعي والفردى للتصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، حيث أنه يحدد التزاما دائما لجميع الدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن تجري متابعته وتنفيذه تنفيذا فعالا. وعلى المجتمع الدولي دعم أقواله بالأفعال. والقرار يمثل إضافة مفيدة للإطار القانوني للتعامل مع آفة الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وترحب ماليزيا بجلسة اليوم التي تهدف إلى التصدي مباشرة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وأود أنؤكد مجددا إدانة ماليزيا القوية والقاطعة لجميع أعمال وأساليب وممارسات الأفراد والجماعات الذين يستخدمون الإرهاب لإكراه الآخرين وبث الخوف في قلوبهم. وتمشيا مع موقفنا الثابت ضد الإرهاب، فإننا نؤيد تماما القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اتخذته المجلس اليوم، والذي شاركت ماليزيا في تقديمه. ونحن نؤيد أهداف القرار المتمثلة في تعزيز وتحفيز العمل الدولي من أجل مكافحة الإرهاب بشكل عام وآفة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على وجه الخصوص.

في الماضي، تصدت ماليزيا للإرهاب على أرضها، عندما أوجع الإرهابيون مشاعر الخوف والكرهية بين السكان في سعيهم إلى تأكيد الادعاء بأن الشيوعية تسمو على الديمقراطية والدين. وفي سياق التصدي لذلك الخطر على السيادة الوطنية والسلام والاستقرار، اتخذت الحكومة تدابير واسعة النطاق

العالمي لمكافحة الإرهاب، وفقا لما تم الاتفاق عليه عالميا في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ وعملية الاستعراض التي جرت لها في وقت سابق من هذا العام. وهي تؤكد أولا وقبل أي شيء على ضرورة وجود إطار معياري دولي شامل لمكافحة الإرهاب. ونحن نرى أن الوقت قد حان لأن نحرز تقدما سريعا وأن ننتهي من صياغة مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي التي أخذنا زمام المبادرة فيها في عام ١٩٩٦. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بترف إجراء مناقشات نظرية لا نهاية لها. فالثمن الذي سندفعه للتسويق سيكون في صورة أرواح بشرية. وعلى الجمعية العامة التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء حول اتفاقية شاملة تقضي بتجريم الإرهاب الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لتعدد جوانب التحدي المتمثل في المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك طابعه العابر للحدود الوطنية وحقيقة أنه لا يوجد بلد بمنأى عن هذا التهديد، فإن قيام تعاون دولي قوي ذي طرائق تنفيذية واضحة - بما في ذلك لتبادل المعلومات وتتبع طرق السفر وشبكات التجنيد وأساليب الاتصال وقنوات التمويل - أمر حتمي يتعين علينا جميعا مواصلة السعي في سبيله بتركيز وقوة. ومن الضروري أيضا أن تكفل الدول ألا تُستخدم أراضيها في تعبئة الإرهابيين أيديولوجيا وتدريبهم وتجهيزهم وتمويلهم. كما أننا بحاجة إلى العمل على المستويين الفردي والجماعي لتنفيذ خطاب الإرهابيين واستنكاره. ونحن ندين الإرهاب ونعتقد أنه ما من قضية أو مظلمة يمكن أن تبرر اللجوء إلى الإرهاب.

ونحن في الهند ما زلنا نشعر بالقلق إزاء ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وما لها من تأثير على أمن البلدان على الصعيد الدولي. ونعتقد أنه من المهم التصدي لهذا التحدي في السياق الأوسع نطاقا للإرهاب واتخاذ الخطوات اللازمة للتعامل معه. وبالأمر فقط، اعتمد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مذكرة

جوانب معينة من الأطر القانونية وأطر السياسات العامة بغية مواصلة تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني. وتعتقد ماليزيا بقوة أنه لا بد من التصدي للإرهاب بطريقة شاملة، وليس بالضرورة من خلال استخدام القوة وحدها. تتطلب مكافحة الإرهاب بفعالية نهجا متعدد الجوانب في معالجة العوامل الكامنة التي تدعم الإرهاب. وفي ذلك الصدد، تعتقد ماليزيا أن هناك حاجة ماسة إلى النظر في آليات الدعم، بما في ذلك التمويل وإمدادات الأسلحة التي توفر سبل البقاء للمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتعتزم ماليزيا هذه الفرصة لكي تكرر دعوتها إلى المزيد من التعاون والتفاهم بين الثقافات والأديان والحضارات. قبل بضع سنوات، دعت ماليزيا إلى إنشاء الحركة العالمية للمعتدلين من أجل إسكات أصوات المتطرفين ومن على شاكلتهم.

وفي ضوء التهديد الذي تشكله ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والحاجة إلى جهد متضافر ومنسق للتصدي لها، تعتقد ماليزيا أنه من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يتبنى المجتمع الدولي الحركة العالمية للمعتدلين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): ثني سري لانكا عليكم، سيدتي الرئيسة، لعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. نحن نتابع ببالغ القلق الأحداث التي تتوالى تباعا في العراق والبلدان المجاورة خلال الشهرين الماضيين، والأعمال الوحشية التي يرتكبها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة به مع سلسلة إمدادات من المقاتلين الأجانب.

تشجب سري لانكا بأقوى العبارات الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها هذه الجماعات. بما في ذلك الأعمال التي ترتكب ضد المدنيين العزل. إن أعمال العنف المروعة ضد الناس وتدمير

وذاث قاعدة عريضة، مهتدية بالحاجة إلى كسب قلوب وعقول الناس. وكان هدف الحكومة بسيطا: طمأنة السكان إلى أنهم هم وأطفالهم والأجيال المقبلة سيعيشون حياة كريمة وآمنة وأنه ينتظرهم مستقبل واعد، ولن ينضموا إلى صفوف الإرهابيين. واستنادا إلى تجربة ماليزيا، فإن هذا النهج قد أثبت نجاحه. ويعتقد وفد بلدي أنه يجب النظر بصورة كاملة في نهج القلوب والعقول في سعينا المشترك من أجل مكافحة آفة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتشير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتنامية إلى أن الأيديولوجيات المتجذرة في التطرف العنيف قد انتشرت وتواصل انتشارها في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، ترى ماليزيا أن الآليات القائمة في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ولجان الجزاءات ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن، في جملة أمور، يمكن زيادة تعزيزها بغية التصدي بفعالية للإرهاب والتطرف العنيف من جميع جوانبهما. في الأشهر الأخيرة، ظهرت تفاصيل فيما يتعلق باحتمال مشاركة عدد قليل من المواطنين الماليزيين الذين سافروا إلى الخارج، وأفادت تقارير بأنهم انضموا إلى ما يسمى بالدولة الإسلامية في اعتقاد خاطئ بأن من شأن ذلك أن يخدم قضية العدالة والجهاد. وأود أن أشدد بصورة قاطعة على أنه، بالنسبة لماليزيا، فإن الاختطاف والاعتصاب والتعذيب وقتل المدنيين ليس من الإسلام في شيء. نحن لا نتغاضى عن مشاركة المواطنين الماليزيين الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية أو يشاركون في التزاعمات في الخارج أو نؤيدها.

لقد صنفت سلطات الحكومة الماليزية، من جانبها، تنظيم الدولة الإسلامية باعتباره منظمة إرهابية ولن تدخر جهدا في العمل ضد أعضائه. وقد اتخذنا أيضا خطوات لاستعراض

ارتباطا بالوضع في سوريا والعراق وليبيا. وقد حاول البعض تصوير ثورات الشعوب العربية باعتبارها صحوة إسلامية الطابع، والسعي إلى توظيف ذلك سعيًا إلى تولية تيارات الإسلام السياسي الساعية في حقيقة الأمر إلى السلطة والمتحالفة مع بعض القوى الإقليمية زمام الأمور في دول المنطقة العربية، وذلك على حساب الهوية الوطنية للدول والشعوب العربية وعلى حساب سيادتها ووحدتها أراضيها.

كما أصبحت قضية المقاتلين الأجانب تمثل تهديدا للدول التي وفدوا منها، حيث جاءوا إلى منطقتنا من أوروبا وآسيا والقارة الأمريكية وغيرها، وهو ما يؤكد أن تصنيف الثورات في المنطقة وإضفاء بعد ديني زائف عليها وتسهيل العديد من الدول إزاء توجه مواطنيها إلى ميادين المعركة وتمركزهم وتدريبهم في دول محددة، كان خطأ بدأ الجميع يدفع ثمنه ويدرك مدى فداخته. إن مشكلة المقاتلين الأجانب متعددة الجوانب، وهو الأمر الذي يؤكد ما سبق وأن طالبت به مصر مرارا وتكرارا وهو وجود استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وكما نعلم جميعا هناك بعد دعوي مرتبط بتلك المشكلة يتمثل في القيام بإقناع الشباب من الدول المختلفة بدعوى كاذبة تدفعهم إلى الاقتناع بأن ما سوف يقومون به من جرائم يأتي في إطار الدفاع عن الحق والعدل، وأنها أفعال يقومون بها تحت مظلة الدين. إضافة إلى ذلك، يتم استخدام وسائل التواصل الحديثة على غرار شبكة الإنترنت لإجراء الاتصالات اللازمة المرتبطة بعملية تجنيد الشباب، فضلا عن نشر الدعاوى الكاذبة التي تستقطب هؤلاء الشباب.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد أن مصر تتخذ بالفعل ومنذ فترة خطوات فعالة لمكافحة الإرهاب، تشمل تدابير للتصدي لمشكلة المقاتلين الأجانب. وأود أن أشير في ذلك الخصوص إلى أن قانون العقوبات المصري يتضمن موادا متعلقة بتعريف الإرهاب

المواقع الأثرية وأماكن العبادة والمواقع ذات القيمة الأثرية والثقافية تثير القلق العميق. وفي حين أننا قلنا وقالبا مع الآلاف الذين ما زالوا يعانون نتيجة للأعمال الإرهابية الوحشية، فإننا نؤكد على ضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية المدنيين والأقليات والمرافق المدنية وأماكن العبادة والمواقع ذات الأهمية التاريخية.

وكما يعلم المجلس، عانت سري لانكا على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود على يد الإرهابيين الانفصاليين، الذين يصفهم مكتب التحقيقات الاتحادي بأهم الأكثر وحشية في العالم. وبالتالي خبر شعب سري لانكا بصورة مباشرة الأثر المدمر للإرهاب على المجتمعات والمجتمعات المحلية وأسس الدولة ذاتها. تعرضت مؤسساتنا، التي نعتز بها منذ زمن طويل، بما في ذلك ديمقراطيتنا، لتهديد خطير. لقد شددت الحكومة السريلانكية بصورة قاطعة المرة تلو المرة على ضرورة أن يتخذ العالم إجراءات ضد الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الأطراف من غير الدول التيلا تحترم الحياة البشرية احترامًا يذكر أولا تحترمها البتة. لا بد من إدانة الإرهاب بكل أشكاله وكل صوره.

من الواضح أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يأخذ الآن شكلا عابرا للحدود الوطنية ويشكل تهديدا للمنطقة الأوسع نطاقا. وتود سري لانكا أن تؤكد مجددا أنه من المصلحة المثلى للمجتمع الدولي كفالة عدم إتاحة أي حيز لأية جماعات إرهابية أو المتعاطفين معها لجمع الأموال أو الحصول على أي شكل من أشكال الدعم اللوجستي في أي مكان. ونعرب عن تضامننا مع شعوب بلدان المنطقة في هذه الأوقات العصيبة ونقف على أهبة الاستعداد لدعم التدابير حسنة التوقيت الرامية إلى مساعدة الضحايا على أرض الواقع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر): لقد باتت قضية المقاتلين الأجانب تفرض نفسها على الساحة الإقليمية بقوة، لا سيما

ومكافحته، وتجرى جميع الأعمال ذات الصلة، بما فيها الاشتراك في العمليات الإرهابية والتحريض عليها، وتقديم التمويل لها.

كما تقوم مصر بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتقوم بموافقة اللجان المعنية التابعة لمجلس الأمن بالتقارير التي تعكس تنفيذها لالتزاماتها في هذا الخصوص بشكل دوري. وعلى الصعيد الإقليمي، نلتزم بتنفيذ الاتفاقات المرتبطة بمكافحة الإرهاب، سواء على المستوى الأفريقي أو العربي.

إضافة إلى ما تقدم، يقوم الأزهر الشريف بدور هام في ما يتعلق بنشر الفكر الحقيقي عن الإسلام، بما في ذلك التأكيد على عدم ارتباط أي من الأعمال الإرهابية بالدين الإسلامي الحنيف، وهو ما يسهم بدوره في مكافحة الفكر المتطرف العنيف وأخذاً في الاعتبار أن الجهود المبذولة في ذلك الإطار سوف يتم تكثيفها في الفترة القادمة وبالتعاون مع الدول المختلفة.

ويتعين عندما نتحدث عن مكافحة ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط والتصدي لها أن يكون توجهنا شاملاً وألا تقتصر جهودنا على التصدي للخطر الناجم عن تنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام، حيث يتعين في هذا الصدد، ونظراً لارتباط جميع تلك التنظيمات الإرهابية ببعضها البعض وبفكر واحد،

ولضمان نجاح جهودنا أن نعمل على مواجهة الإرهاب أينما كان، سواء في العراق أو سوريا أو في غيرهما من الدول. وفي النهاية،ؤكد على ضرورة قيام جميع الدول بالالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات ذات الصلة، وقيام الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة بمتابعة تنفيذ تلك القرارات لضمان وقف التمويل والدعم للعمليات الإرهابية وإيواء الإرهابيين، فضلاً عن وقف عمليات تجنيد المقاتلين الأجانب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع المشاركين - الحاضرين وغير الحاضرين - على مساهماتهم في هذه الجلسة.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.